الهيئة العامة للمعلومات
GENERAL INFORMATION AUTHORITY

التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية

التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة
((توظيف العائد الديموغرافي))



2022

التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية

التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة
((توظيف العائد الديموغرافي))

الرقم الدولي الموحد لهذا التقرير:

عنوان الكتاب: السكان والتنمية في ليبيا – التحول الديمغرافي والتنمية المستدامة / التقرير السادس

اسم المؤلف: الهيئة العامة للمعلومات

سنة النشر: 09/ 01/ 2024

ردمك: ISBN 978-9959-9513-2-8

رقم الإيداع القانوني 2024/41 دار الكتب الوطنية

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9090509-9096379-9097074

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني : nat_lip_libya@hotmail.com

حقوق الطبع والنشر
حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة العامة للمعلومات، ويجوز نسخ محتوى التقرير مجاناً لأغراض غير تجارية وبأي وسيلة من الوسائل أو عن طريق التصوير الضوئي، أو التسجيل، أو بأي وسيلة أخرى، مع ضرورة الإشارة إلى المصدر..الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية،2022.
التقرير ثمرة العمل التعاوني بين الهيئة العامة للمعلومات وفريق من الخبراء رفيع المستوى من مختلف الجامعات الليبية.

المدقق اللغوي: محمد عبد السلام علي

تصميم وإخراج: سمير محمد معروف

الهيئة العامة للمعلومات / شارع الجمهورية – طرابلس ليبيا

فريق إعداد التقرير

المنسق العام للتقرير	المهندس عبد الباسط سالم الباعور
المدير التنفيذي للتقرير	الدكتور يحيى أحمد الفساطوي
رئيس الفريق البحثي	الأستاذ علي مصطفى الشريف/ خبير تنمية بشرية
المؤلفون	
الفصل الأول	الأستاذ سالم خليفة أبوعائشة
الفصل الثاني	الدكتور محمود عمر عيسى
الفصل الثالث	الدكتور عبد الله عبد الجليل محمد
الفصل الرابع	الدكتور إبراهيم علي إجبيل
الفصل الخامس	الدكتورة سعاد محمد العباني
الفصل السادس	الدكتور محمد إبراهيم الهمالي
الفصل السابع	الأستاذ علي مصطفى الشريف
المستشارون	الدكتور عبد الرؤوف علي البيباص الدكتور عبد المجيد حسين محمد
قراء التقرير	خالد المبروك الفرجاني عبد الحكيم محمد الفرد
منسق متابعة التقرير	أشرف بشير المرابط

المساهمون من الهيئة العامة للمعلومات	عادل جمعه التومي	عادل الزروق أبوعجيلة	لطفي مسعود عبد الجليل
	توفيق نجم الدين مصباح	نادر سعد مليطان	عادل صبحي أبوعبدالله
	ربيعة علي القيادي	محمود محرم الخوجه	عبد الحكيم بشير الشوماني
	منال محمد بلحاج	طارق البهلول النجار	نور الدين الطاهر الوحيشي
	فهد عبد المجيد العش	محمد مخلوف الدائمي	صلاح محمد المقدمي
	نجلاء محمد أبوبكر	عليا فتحي غيطة	صلاح الدين مسعود العقبي
	محمد سالم القمبري	منير محمد العدل	محمد يونس بن يونس

كلمة الهيئة العامة للمعلومات

يسر الهيئة العامة للمعلومات أن تصدر التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية 2022م، تحت عنوان التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة ((توظيف العائد الديموغرافي)) وغايتها الأساسية في ذلك هي رفد الرؤى والخطط الوطنية بإصدار علمي يعكس واقع التنمية بكل شفافية وحيادية من خلال قراءات تحليلية بمعايير أممية لقياس مستوى الأداء التنموي الليبي ورصد مستوياته، وتقديم توصيات بناءة تخدم أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك خطط التنمية لما بعد عام 2015، بدلاً من مجرد تقييم الوضع الإنمائي.

كما يسر الهيئة أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجميع الوزارات والمؤسسات والهيئات والمراكز الوطنية، ولفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالتقرير، ولجميع العاملين المشاركين في التقرير، لما أبدوه من حرص منقطع النظير أثناء تأدية واجبهم الوطني.

يقدم التقرير تحليلاً مفصلا عن الديناميات والاتجاهات السكانية في دولة ليبيا والعائد الديمغرافي وتوقيت انفتاح النافذة الديمغرافية بما يمكن الدولة الاستفادة من التركيبة السكانية المتغيرة، والفرص المتاحة لتوظيف العائد الديموغرافي بالشكل الأمثل، ولعل ما يميز التقرير هو التنوع في اهتماماته بموضوع السكان والتنمية وفهم العلاقة المتبادلة بين الظواهر السكانية والتنموية وتحليل آثار المتغيرات السكانية على العملية التنموية في شتى المجالات وآثار التنمية على المؤشرات الديموغرافية، فقد تناول التقرير طيفاً واسعاً من الموضوعات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بهذا الموضوع.

وتكمن أهمية التقرير في كونه يمثل أجندة عمل تنموية طموحة، تتضمن إبراز أهمية الاستثمار في العنصر البشري كأحد الأولويات الوطنية باعتباره عماد وغاية التنمية، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي بناءً على نتائج الهبة الديموغرافية وما توفره هذه الهبة من إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية الشاملة، كما إن البيانات والمؤشرات التي يتضمنها التقرير تمثل أداة أساسية وموثوقة لمتخذي القرار والمخططين، يمكن أن يعتمد عليها في رسم السياسات التنموية، ووضع سياسات سكانية ملائمة تتماشى مع الأهداف التنموية، ومن ثم تحسين الأداء التنموي واستدامة ورفاهية المواطنين والمقيمين على حد سواء. كما يعد التقرير فرصة مواتية لدعم جهود دولة ليبيا في مسيرتها التنموية وفي مقدمتها أهداف التنمية المستدامة 2030.

ويشدد التقرير على ضرورة استثمار الهبة الديموغرافية التي تتمتع بها دولة ليبيا أفضل استثمار بما يساهم في بناء الوطن وازدهاره وتقدمه، واستثمار شبابها كوقود لنهضة اقتصادية واجتماعية شاملة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والعلمية وغيرها، في إطار تخطيط إستراتيجي مبنياً على الوعي والوطنية والاستغلال الأمثل لإمكانيات مجتمعات المعرفة أقصى ما يمكن.

ويعكس التقرير التزام الهيئة العامة للمعلومات ودورها ومساهمتها في مسيرة التنمية الشاملة ودفع الأجندة الوطنية التنموية إلى الإمام على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

نتمنى أن يشكل هذا التقرير محوراً مهماً يثري خطط وبرامج الحكومة في ظل الريادة والعناية التي توليها لمسار التنمية الشاملة، ويبقى الطموح دائما هو الاستمرار في التقدم والإنجاز المتواصل تجاه وطننا المجيد، وإن الهيئة لن تتوانى عن أداء مهامها ورسالتها التنموية.



م. عبد الباسط سالم الباعور
رئيس الهيئة العامة للمعلومات

تقديم

يتناول التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية موضوع السكان والتنمية المستدامة في ليبيا من منظور تكاملي يأخذ في الاعتبار معطيات الماضي والحاضر والتطلع إلى المستقبل، وهو بذلك يعتبر توجهاً مرجعياً مهماً يقوم على منهج علمي متعدد المداخل، يعمل على تجسير الهوة بين المعطيات الكمية والمعطيات النوعية للحالة الديموغرافية في ليبيا، وأن يكون شاملاً للأبعاد الأساسية المتعلقة بحالة التحول الديموغرافي، متجاوزاً التركيز الحصري على حجم السكان والوقوف على البيانات الكمية ليشمل الاهتمام، وبشكل أوسع، بالكيف والقدرات المهنية ونوعية الحياة للسكان في ليبيا كما تبدو في الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والحضرية والمهنية والمشاركة الفعالة...الخ، وذلك من خلال قراءة تحليلية علمية لدلالات ذلك الكم في إطار التحول الديموغرافي وإمكانية توظيف العائد الديموغرافي الناتج عن هذا التحول الذي انطلق منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة (حسب بعض المصادر، في حين تقول مصادر أخرى إنه انطلق سنة 2000)، في إطار التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق سبل العيش الكريم دونما إقصاء أو تهميش أو استنزاف للموارد المتاحة، وذلك حفاظاً على حق الأجيال الحاضرة والقادمة على حد سواء، وكل ذلك يتم في إطار رؤية جديدة للمعطى الديموغرافي باعتباره غاية ووسيلة في آن واحد، تعمل على تفعيل السكان كوسيلة للتنمية.

إن دولة ليبيا، ومنذ أول خطة للتنمية في النصف الثاني من عقد الستينيات من القرن الماضي وإلى آخر خطة (البرنامج التنموي 2008 – 2012)، وكذلك في كل تقارير التنمية البشرية الوطنية الخمس التي صدرت خلال الفترة 1999 – 2018، باستثناء تقرير التنمية الثالث الذي اقتصر على موضوع مشاركة المرأة)، وفي كل ما تم اعتماده من خطط وبرامج ومشروعات تنموية وتقارير، تم تناول موضوع السكان والتأكيد على أن السكان هم غاية التنمية ووسيلتها، لازالت الدولة طوال كل هذه الفترة، والتي تصل إلى نحو ستة عقود من العمل التنموي، تتعامل مع السكان كغاية للتنمية، وذلك من خلال العمل على توفير ما يحتاجونه من وحدات سكنية ومؤسسات تعليمية وتدريبية ومرافق صحية وأدوية وسلع تموينية وخدمات اجتماعية وثقافية وكهرباء ومياه وطرق ومرافق عامة وغيرها من الخدمات، في حين اقتصر الاهتمام بجانب الكم وأهمل إلى حد كبير جانب الكيف أو النوعية، فقد تم التأكيد على الكم بالنسبة للملتحقين بالتعليم والتدريب والفصول الدراسية والمدرسين ومعدل الأمية ومعدل القراءة وعدد الخريجين ونصيب أستاذ/ طالب.

وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات في قياس الأداء التنموي والمرامي الكمية، فقد حققت مستويات عالية تضاهي إلى حد كبير مستوياتها في المجتمعات المتقدمة، إلا أن الجانب الكيفي، والذي يعكس مستوى ونوعية التحصيل ونوعية المهارات المكتسبة والحرف الفنية والمهنية لمخرجات التعليم والتدريب، لم يعطى الاهتمام الكافي، ومن ثم اصبح هذا الجانب في حالة تدني من فترة إلى أخرى مع تزايد متواصل لعدد الباحثين عن العمل من خريجي التعليم والتدريب في كل المستويات، وهذا لا يرجع لنقص في فرص العمل بالاقتصاد الوطني الذي يوفر مئات الألاف من فرص العمل المنتج للقوى العاملة الأجنبية.

يستذكرنا في هذا السياق قول المفكر المغربي الدكتور المهدي المنجرة رحمه الله: (إن الثروة الحقيقية لأية أمة هم أبنائها، والهدف من أي تنمية هو تهيئة بيئة تمكن الناس من العطاء والتمتع بحياة مديدة صحية وخلاقة).

عندما أراد الصينيون القدامى أن يعيشوا في أمان، بنوا سور الصين العظيم، واعتقدوا بأنه لا يوجد من يستطيع تسلقه لشدة ارتفاعه، ولكن خلال المائة سنة الأولى بعد بناء السور، تعرضت الصين للغزو ثلاث مرات، وفي كل مرة لم تكن جحافل العدو البرية في حاجة إلى اختراق السور أو تسلقه...! بل كانوا في كل مرة يدفعون للحارس الرشوة، ثم يدخلون عبر الباب.

لقد انشغل الصينيون ببناء السور، ونسوا بناء الحارس...! فبناء الإنسان يأتي قبل بناء كل شيء، وهذا ما تسعى إليه سياسات توظيف العائد الديموغرافي.

يقول أحد المستشرقين: إذا أردت أن تهدم حضارة أمة، فهناك وسائل ثلاث هي:

هدم الأسرة / هدم التعليم / إسقاط القدوات والمرجعيات.

لكي تهدم الأسرة، عليك بتغييب دور الأم أجعلها

تخجل، ولكي تهدم التعليم عليك بالمعلم لا تجعل له أهمية في المجتمع، وقلل من مكانته حتى يحتقره طلابه. ولكي تسقط القدوات، عليك بالعلماء اطعن فيهم وقلل من شأنهم، شكك فيهم حتى لا يسمع لهم، ولا يقتدي بهم أحد.

فإذا اختفت الأم الواعية، واختفى المعلم المخلص، وسقطت القدوة والمرجعية، فمن يربي الأجيال على القيم.

وسعياً لاغتنام فرصة توظيف العائد الديموغرافي في ليبيا والذي لازال قائماً، فقد رأت الهيئة العامة للمعلومات أن يكون عنوان التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية هو (السكان والتنمية المستدامة)، مع التركيز بالدرجة الأولى على السكان كوسيلة للتنمية وعدم إهمال الجانب الآخر، وهو السكان كغاية للتنمية، وفي ظل هذا التوجه تم توجيه الباحثين المشاركين في هذا التقرير بضرورة بحث وتحليل موضوع الإنسان كوسيلة أو أداة للتنمية، وهو الجانب الذي أهمل إلى حد كبير طيلة العقود الماضية من العمل التنموي، والاعتماد على نتائج الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية) وما توفره من إمكانية كبيرة وفرصة غير مسبوقة لتحقيق قاعدة صلبة لانطلاق التنمية المستدامة وتحقيق التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي خلال الفترة المتبقية من هذه الظاهرة الإيجابية لتعزيز الأداء الاقتصادي، شريطة أن يتم التركيز في هذا الخصوص على مجموعة من الموضوعات ذات الارتباط المباشر بتعزيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

إن الاهتمام بتوظيف العائد الديموغرافي هو اهتمام مرتبط مباشرة بتنمية الموارد البشرية سعياً للوصول إلى مستوى من الإدارة الحكيمة للعائد الديموغرافي الذي تعيشه الحالة الديموغرافية في ليبيا، حيث تتميز بتركيبة سكانية فتية تشكل فيها نسبة الشباب القادرون على العمل المساحة الأكبر في الهرم السكاني، ما يتطلب البحث العلمي المعمق لإيجاد الخطط والبرامج التنفيذية لاستثمار تلك القدرات البشرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة قبل فوات الأوان ويتغير التركيب العمري لسكان البلاد، إذ أن الهبة الديموغرافية لا تتكرر دائماً.

تحتم الرؤية الإستراتيجية التنموية ضرورة الاستفادة من فرصة الهبة الديموغرافية للنهوض بالبلاد، واستثمار شبابه كوقود لنهضة اقتصادية واجتماعية شاملة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والعلمية وغيرها، في إطار تخطيط استراتيجي مبني على الوعي والوطنية والاستغلال الأمثل لإمكانيات مجتمعات المعرفة أقصى ما يمكن.

وبالفعل تم التركيز في هذا التقرير على عدد من الموضوعات ذات العلاقة المباشرة بموضوع توظيف العائد الديموغرافي، إلى جانب موضوعات أخرى ذات علاقة غير مباشرة إما أنها موضوعات تمهيدية لتحديد الهبة الديموغرافية، أو موضوعات لتعزيز أداء التنمية المستدامة، أو إنها لاستطلاع موضوع حوكمة مؤسسات الدولة في عدالة توزيع الخدمات بين مناطق ليبيا، حيث تم تناول الموضوعات التالية:

1 – التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة.
2 – تسخير العائد الديموغرافي.
3 – التعليم وتنمية الموارد البشرية.
4 – السكان وسوق العمل والتوظيف الأمثل لقوة العمل الوطنية.
5 – الخدمات الصحية والاجتماعية وتوظيف العائد.
6 – التوزيع الجغرافي للسكان الليبيين والتنمية المكانية المستدامة.
7 – معايير الانتفاع بثمار التنمية في الاقتصاد الليبي (حوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية).

أ.علي مصطفي الشريف
رئيس الفريق البحثي للتقرير

قائمة المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الفصل الأول: التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة	21
- توظيف العائد الديموغرافي.	23
- اتجاهات التحول الديموغرافي في ليبيا ومؤشراتها.	25
الفصل الثاني: تسخير العائد الديموغرافي	39
- مقدمة.	41
- عائد ديموغرافي أم عبء ديموغرافي...؟	46
- سياسات العائد الديموغرافي.	47
- الحوكمة والمؤسسات الاقتصادية.	51
- ركائز الاقتصاد الوطني الذي من أجله توضع خطط التنمية العامة والمكانية.	52
- سياسات الحماية الاجتماعية.	52
- سياسات التعليم وتنمية المهارات.	54
- سياسات سوق العمل.	55
- سياسات تسخير العائد الديموغرافي.	57
الفصل الثالث: التعليم وتوظيف العائد الديموغرافي	59
- تمهيد.	61
- ميادين تعزيز توظيف العائد الديموغرافي.	62
- مشاهد تطوير التعليم والتدريب.	65
الفصل الرابع: سوق العمل وتوظيف العائد الديموغرافي	71
- خصائص السكان.	73
- التحول الديموغرافي ومتطلبات التنمية المستدامة.	73
- العرض والطلب في سوق العمل.	78
- العمالة الوافدة وتوظيف العائد.	79
- الآثار الإيجابية للهجرة.	80
- تأثيرات الهجرة على المدى المتوسط والطويل.	82

العنـــوان	
- واقع الهجرة الوافدة في ليبيا.	83
- الخلاصة.	84
- الاستنتاجات.	84
- التوصيات.	85
- التوجهات المستقبلية لتنظيم سوق العمل.	86
- تحديات سوق العمل الوطنية.	86
- الخطة المقترحة لتحقيق التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي.	87
الفصل الخامس: الخدمات الصحية والاجتماعية وتوظيف العائد الديموغرافي	93
- الصحة الأولية.	95
- صحة الأم والطفل.	96
- خدمات الصحة الإنجابية.	96
- الصحة والتنمية.	97
- الصحة وتوظيف العائد.	98
- تمكين المرأة.	99
- الحق في الضمان الاجتماعي.	99
الفصل السادس: التوزيع الجغرافي للسكان الليبيين ومدى ملائمته لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة	101
- تمهيد.	103
- التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا لسنة 2020.	103
- التنمية المكانية المستدامة.	104
- التوزيع الجغرافي للسكان.	105
- توزيع السكان في الريف والحضر.	109
- أثر التوزيع الجغرافي للسكان على التنمية.	111
- حلول مقترحة.	116
الفصل السابع: السكان والتنمية المستدامة قياس الأداء التنموي على مستوى المناطق في عدد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية	123
- المقدمة.	125
- التوزيع السكاني والتخطيط للتنمية.	125

العنـــوان	
- مؤشر الأداء التنموي.	126
- نشاط الخدمات التعلمية.	127
- النشاط الاقتصادي.	133
- المرافق العامة.	145
- الخدمات الصحية.	148
- إلانفاق التنموي.	154
- الخلاصة.	157
- التوصيات.	157
احتساب دليل مؤشرات التنمية 2022	159
المؤشرات الإحصائية	163

قائمة الجداول

العنـــوان	
الفصل الأول: التحويلات الديموغرافية والتنمية المستدامة	
– الجدول (1) – توزيع السكان الليبيون وغير الليبيين حسب النوع خلال الفترة 2006 – 2030.	27
– الجدول (2) – العدد والأهمية النسبية للسكان الليبيين حسب فئات السن العريضة.	28
– الجدول (3) – عدد السكان الليبيين حسب فئات السن والنوع خلال الفترة 2010– 2030.	30
– الجدول (4) – السكان غير الليبيين والعدد والأهمية النسبية للسكان في سن العمل (1984 – 2030).	33
– الجدول (5) – مجموع السكان غير الليبيين والعدد والأهمية النسبية للسكان في سن العمل.	34
– الجدول (6) – عدد السكان والسكان في سن العمل (ليبيين وغير الليبيين) والأهمية النسبية للسكان في سن العمل.	35
الفصل الثاني: تسخير العائد الديموغرافي	
– الجدول (1) – الأهمية النسبية للسكان في سن العمل الليبيين وغير الليبيين معاً 2006 – 2030.	42
الفصل السادس: التوزيع الجغرافي للسكان الليبيين ومدى ملائمته لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة	
– الجدول (1) – تطور التوزيع الجغرافي للسكان للفترة 1954–2020.	106
– الجدول (2) – الكثافة السكانية وتبايناتها المكانية لسنة 2020.	107
– الجدول (3) – التغير في التقسيم الإداري لليبيا للفترة ما بين 1950– 2020.	114
– الجدول (4) – تطور عدد السكان في منطقتي طرابلس وبنغازي.	115
– الجدول (5) – نسب السكان في سن العمل من إجمالي السكان الليبيين للفترة 1954– 2019.	118
الفصل السابع: السكان والتنمية المستدامة قياس الأداء التنموي على مستوى المناطق في عدد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية	
– الجدول (1) – التمدرس وحصيلة الانتفاع.	128
– الجدول (2) – التعليم العالي لسنة 2012.	129
– الجدول (3) – الأمية لسنة 2012.	130
– الجدول (4) – معدل الالتحاق.	132
– الجدول (5) – مؤشر النشاط لعام 2012.	133
– الجدول (5أ) – مؤشر النشاط للذكور لعام 2012.	135
– الجدول (5 ب) – مؤشر النشاط للإناث لعام 2012.	137
– الجدول (6) – معدلات التوظيف للمجموع لعام 2012.	138
– الجدول (6أ) – معدلات التوظيف للذكور لعام 2012.	140

العنـــوان	
– الجدول (6 ب) – معدلات التوظيف للإناث لعام 2012.	141
– الجدول (7) – معدلات البطالة حسب المناطق والجنس للعام 2012.	142
– الجدول (8) – الحصيلة المحققة من مؤشر الإعالة للعام 2012.	144
– الجدول (9) – الصرف الصحي.	145
– الجدول (10) – الحصول على المياه.	146
– الجدول (11) – الإنارة.	147
– الجدول (12) – أسرة المستشفيات.	149
– الجدول (13) – المرافق الصحية.	150
– الجدول (14) – القوى العاملة.	151
– الجدول (14 أ) – مؤشر الأطباء للعام 2011.	152
– الجدول (14ب) – مؤشر الممرضين لعام 2011.	153
– الجدول (15) – نصيب الفرد من الإنفاق التنموي بالدينار وحصيلة الانتفاع.	155
– الجدول (16) – نصيب الفرد من الإنفاق التنموي بالدينار وحصيلة الانتفاع.	156
– الجدول (17) – سعة ومعدل التباين بين المناطق في الاستفادة من بعض الخدمات.	157

قائمة الأشكال

العنـــوان	الصفحة
الفصل الأول: التحويلات الديموغرافية والتنمية المستدامة	
– الشكل (1) – توزيع السكان الليبيون وغير الليبيين حسب النوع خلال الفترة 2006 – 2030.	28
– الشكل (2) – العدد والأهمية النسبية للسكان الليبيين حسب فئات السن العريضة.	29
– الشكل (3) – البروز الشبابي.	30
– الشكل (4) – السكان غير الليبيين والعدد والأهمية النسبية للسكان في سن العمل (1984 – 2030).	33
– الشكل (5) – نسبة السكان غير الليبيين في سن العمل والسكان الليبيين وغير الليبيين في سن العمل.	34
– الشكل (6) – عدد السكان والسكان في سن العمل (ليبيين وغير الليبيين) والأهمية النسبية للسكان في سن العمل.	35
الفصل الثاني: تسخير العائد الديموغرافي	
الشكل (1) – الأهمية النسبية للسكان في سن العمل الليبيين وغير الليبيين معاً 2006 – 2030.	42
الفصل الخامس: الخدمات الصحية والاجتماعية وتوظيف العائد الديموغرافي	
– الشكل (1) – عدد حلات الزواج (15–19سنة).	95
– الشكل (2) – حلات طلاق الزواج المبكر.	95
الفصل السادس: التوزيع الجغرافي للسكان الليبين ومدى ملائمته لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة	
– الشكل (1) – التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا لسنة 2020.	103
– الشكل (2) – أبعاد التنمية المستدامة.	104
– الشكل (3) – معدلات النمو السكاني في ليبيا للفترة (1945 – 2020).	106
– الشكل (4) – التوزيع النسبي والكثافي للسكان لسنة 2020.	108
– الشكل (5) – كثافة كيرنل.	109
– الشكل (6) – تطور التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف للتفرة 1973 – 2013.	110
– الشكل (7) – العلاقة بين السكان والمساحة الجغرافية حسب منحنى لورنز لسنة 2020.	112
– الشكل (8) – توزيع المناطق الليبية بحسب متوسط عدد السكان الوطني لسنة 2020.	112
– الشكل (9) – تقسيمات إدارية مختارة لليبيا لأعوام (1951 – 1970 – 2006).	113
– الشكل (10) – تيارات الهجرة الوافدة لمنطقتي طرابلس وبنغازي لسنة 1995.	116
– الشكل (11) – المتوسط المكاني والمسافة المعيارية وحجم اتجاة توزيع المدن في ليبيا.	117

العنـــوان	
– الشكل (12) – التوزيع النسبي للعاملين اقتصادياً وغير العاملين اقتصادياً للفترة 1973 – 2012	119
الفصل السابع: السكان والتنمية المستدامة قياس الأداء التنموي على مستوى المناطق في عدد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية	
– الشكل (1) – انتفاع المناطق من معدلات التمدرس للعام الدراسي 2009 – 2010.	128
– الشكل (2) – التعليم العالي لسنة 2012 الحصيلة.	130
– الشكل (3) – الأمية لسنة 2010 الحصيلة.	131
– الشكل (4) – حصيلة الانتفاع من مؤشر الالتحاق حسب المناطق لعام 2006.	133
– الشكل (5) – حصيلة الانتفاع من مؤشر النشاط لكل من الذكور والإناث معاً لعام 2012.	134
– الشكل (5أ) – حصيلة الانتفاع لمؤشر النشاط للسكان الذكور لعام 2012.	136
– الشكل (5ب) – حصيلة الانتفاع لمعدلات نشاط الإناث لعام 2012.	137
– الشكل (6) – حصيلة الانتفاع من مؤشر التوظيف لمجموع المشتغلين حسب المناطق لعام 2012.	139
– الشكل (6أ) – حصيلة الانتفاع من مؤشر التوظيف للذكور حسب المناطق للعام 2012.	140
– الشكل (6ب) – حصيلة الانتفاع من مؤشر توظيف النساء حسب المناطق للعام 2012.	142
– الشكل (7) – معدلات البطالة حسب المناطق والجنس للعام 2012.	143
– الشكل (8) – الحصيلة المحققة من مؤشر الإعالة للعام 2012.	144
– الشكل (9) – الصرف الصحي (الحصيلة).	146
– الشكل (10) – الحصول على المياه (الحصيلة).	147
– الشكل (11) – الربط بالشبكة العامة للإنارة وحصيلة الانتفاع.	148
– الشكل (12) – مؤشرات الانتفاع بالخدمات الصحية (أسرة المستشفيات).	149
– الشكل (13) – مؤشر الانتفاع بالخدمات الصحية (المرافق الصحية) (العلامة).	150
– الشكل (14) – مؤشر الانتفاع بالخدمات الصحية (القوى العاملة الطبية).	152
– الشكل (14أ) – مؤشر الأطباء للعام 2011.	153
– الشكل (14ب) – مؤشر الممرضين لعام 2011 (الحصيلة).	154
– الشكل (15) – حصيلة الانتفاع من الإنفاق التنموي على مستوى المناطق لعام 2010.	155
– الشكل (16) – حصيلة الانتفاع من مؤشر الإنفاق التنموي حسب المناطق للعام 2010.	156

قائمة المخططات

العنـــوان	الصفحة
الفصل الثاني: تسخير العائد الديموغرافي	
– **المخطط (1)** – ملخص العلاقة المتبادلة بين المتغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية.	**45**
– **المخطط (2)** – مسارات العائد الديموغرافي.	**46**

قائمة الأطر

العنـــوان	الصفحة
الفصل الثاني: تسخير العائد الديموغرافي	
– **الإطار (1)** – الانتقال الديموغرافي.	**49**
– **الإطار (2)** – عجلة الازدهار والتدخلات والبرامج القطاعية المحتملة لتحقيق العائد الديموغرافي.	**50**
الفصل الثالث: التعليم وتوظيف العائد الديموغرافي	
– **الإطار (1)** – المشاهد المقترحة لتطوير المنظومة التعليمية.	**65**

الفصل 1

التحولات الديموغرافية و التنمية المستدامة

❖ توظيف العائد الديموغرافي

توظيف العائد الديموغرافي

يعتبر موضوع السكان والتنمية من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من المفكرين والباحثين وصناع القرار منذ عصور بعيدة مضت، حيث تركز هذا الاهتمام على فهم العلاقة المتبادلة والمتشابكة بين الظواهر السكانية والتنموية، وتطور هذا الاهتمام مع تطور الفكر الإنساني في هذه الموضوعات، وكل ذلك كان من أجل تحديد وتحليل آثار المتغيرات السكانية على العملية التنموية في شتى المجالات، وآثار التنمية على المؤشرات الديموغرافية، بما يمكن المخططين ومتخذي القرار من اتخاذ قرارات مناسبة، ووضع سياسات سكانية ملائمة تتماشى مع الأهداف التنموية المرغوبة.

فالعلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة مترابطة ومؤثرة ومتأثرة في كليهما، ومن ثم لا تنمية بدون أناس على درجة عالية من الكفاءة المهنية والمهارات الإدارية والتنظيمية، ويتمتعون أيضاً بمستويات جيدة من الصحة والتعليم وتلبية احتياجاتهم الأساسية للعيش الكريم، ومن جانب آخر لا تتوفر مثل كل هذه المؤشرات الإيجابية في حياة السكان ما لم تتحقق أهداف التنمية المنشودة.

ليبيا دولة سائرة في طريق النمو والتقدم، وإن العدد السكاني الصغير نسبياً مقارنة باتساع المساحة الجغرافية، إضافة إلى سوء توزيع السكان وتركزه في مناطق دون الأخرى، وفي تجمعات صغيرة متناثرة في مواقع متباعدة عن بعضها البعض، فمثل هذا الوضع يعيق عمليات التنمية بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن ذلك،كالعجز في التغطية الغذائية الشاملة، وضغوط سوق العمل، وتضخم المدن نتيجة الهجرة الداخلية من القرى والمدن الصغيرة إلى المدن الساحلية الكبيرة، مع ما يرافق ذلك من أزمة إسكان واختناقات مرورية في شوارع ضيقة لم يتم تطويرها منذ زمن بعيد، وأصبحت الآن لا تلبي مستوى الاحتياج الحالي، فكل أعمال التوسع العمراني التي نفذت منذ أكثر من أربعة عقود مضت وحتى الآن، تمت على حساب الاعتبارات الفنية للمخططات الطبيعية والبيئية ومخزون المياه الجوفية والغطاء النباتي الذي كانت تتمتع به مدن الساحل الغربي والجبل الأخضر.

وعليه، فإن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على إدماج قضايا السكان في خطط وبرامج التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام 2015، يعتبر الطريق الصحيح والأمثل لتوظيف العائد الديموغرافي بالشكل الذي يعزز تحقيق التنمية المستدامة، وإن أكبر التحديات وأكثرها أهمية تتمثل في التكيف مع عدد سكان أكثر وتركيبة عمرية تختلف عما كانت عليه في شكل فئات عمرية متباينة عما سبق، والجميع يتوقون إلى تحقيق مستويات معيشة أفضل تتفق والتركيبة العمرية الحالية والمتوقعة مستقبلاً، وفي الوقت نفسه التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي للأنشطة البشرية على البيئة[1]، وما لم تتحقق أهداف التنمية سيكون من الصعب على الحكومات، القضاء على الفقر وعدم المساواة، ومكافحة الجوع وسوء التغذية، وتعزيز التغطية والمساواة في مجالات التعليم والنظم الصحية والخدمات الاجتماعية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية وعلى وظائف ملائمة ومنتجة.

ومن أجل بلوغ أهداف وغايات ما بعد عام 2015، فإن الديناميات السكانية والخدمات الاجتماعية والبيئية تكتسي أهمية محورية في التنمية المستدامة، ومن ثم يجب أن تكون جزءً لا يتجزأ من الخطط الإنمائية والاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال المناقشات التي جرت في الأمم المتحدة في إطار متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، تم التوصل إلى اتفاق واسع النطاق مفاده أن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضروري لإنجاز العمل الذي لم ينته بعد فيما يتعلق بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والذي يكتسي أهمية أساسية لخطة التنمية لما بعد عام 2015 والتي تتمحور حول الناس والكوكب، وإن الرؤية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015، تكمن في السعي نحو تحقيق عالم يتسم بالعدالة والإنصاف والشمول واحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ذكوراً وإناثاً كباراً وصغاراً دونما تمييز، والتي تعتبر أيضاً أساسية لاستدامة رفاه الفرد والنمو الاقتصادي الشامل والحد من أوجه عدم المساواة، بالإضافة إلى أهمية تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، والوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة المعني

1 – لجنة السكان والتنمية، تقرير عن الدورة الثامنة والأربعين (11 أبريل 2014 و17-13 أبريل 2015 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوثائق الرسمية، 2015 الملحق رقم 5.

بالشباب الحوار والتفاهم، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، والإعلان السياسي للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في الفترة من 20 إلى 22 يونيو 2012، والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة رفيع المستوى 2012 المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إعداد وتنفيذ خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده، والإعلان المتعلق بالحوار رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام 2013.

وفي جانب آخر تؤكد العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات المتخصصة، أن البيئة الحضرية في تحول مستمر مع تشعب متطلبات المعيشة والتمدن المتسارع ما يستدعي التحكم بالمتغيرات واستدراك آثاره بالتخطيط السليم من أجل الحفاظ على نوعية الحياة في بيئة سليمة ومعافاة، فعلى سبيل المثال أصبح النقل الحضري ووسائله من القضايا الرئيسية التي تؤثر على حيوية المدن من جهة والبيئة الحضرية من جهة أخرى، وقد شكل النقل الحضري موضوع نقاش حاد بين كل من واضعي السياسات والمخططين وخبراء البيئة طيلة العقود الماضية في سبيل البحث عن أفضل الوسائل لتلبية متطلبات الأفراد في الحاجة للتنقل والحد من آثاره السلبية، بما في ذلك الازدحام المروري والغازات المنبعثة المتسببة للاحتباس الحراري وتلوث الهواء والضوضاء، وأدى التزايد السكاني إلى تداخل الوظائف وتعدد الحركة وتنوع أسبابها ما شكل ظاهرة جديرة بالدراسة والاهتمام، حيث تكمن أهم مشكلات النقل الحضري على مستوى المدن الكبرى في ارتفاع الطلب أمام العرض الضعيف أو غير المتوفر للنقل العام الناتج عن عدم التفكير في إعداد وتنفيذ مشاريع استراتيجية تلبي احتياجات المستقبل البعيد مثل طرق الأنفاق والسكك الحديدية وتدهور الطرق البرية التي تربط بين المدن وانعدام النقل البحري داخل الوطن، وعليه فإن الأمر يتطلب تقييم واقع قطاع النقل الحضري، إضافة إلى إلقاء الضوء على أهم السياسات المتبناة في سبيل الرفع من مستوى قطاع النقل والتي تأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة، أو ما يعرف بالنقل المستدام هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقييم كفاءة النقل في المدن الأكثر اكتظاظاً[2].

وفي هذا السياق أيضاً تمت مناقشة السياسات الرامية إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وميسورة التكلفة ومأمونة ومتاحة وقادرة على التكيف والاستدامة، وذلك من خلال الخطط الاستباقية القائمة على المشاركة من أجل تسخير الفوائد المحتملة للكثافة السكانية المرتفعة في المناطق الحضرية، وطُرحت أيضاً أهمية العلاقة بين مسائل الهجرة والتنمية والسكان، وأُقرت الحاجة إلى معالجة التحديات والفرص المتصلة بالهجرة عن طريق التعاون والحوار على الصعيد الثنائي أو الصعيدين الإقليمي أو الدولي من خلال اعتماد نهجاً شاملاً ومتوازناً يعترف بالأدوار والمسؤوليات الخاصة للمهاجرين في مجال تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها، وتجنب النهج الذي قد يؤدي إلى تفاقم وتزايد ضعفهم.

وأكدت عديد البلدان على أن قضايا السكان والتنمية مترابطة مع التنمية المستدامة على الصعيد الوطني دون الدولي، ما يتطلب اتباع نهجاً دولياً متعدد الجهات المعنية.

وشددت أيضاً على أهمية إدماج الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي، وسلّمت بالحاجة إلى ضرورة تعزيز النظم الإحصائية من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بصورة أفضل، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وخطة التنمية لما بعد عام 2015 على الصعيدين الوطني والإقليمي.

لقد أدت كافة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية إلى تحول في منهج وطرق الارتباط بين السكان والتنمية في ضوء تحليل العلاقة المتبادلة والمتشابكة فيما بينهما، وأظهرت نتائج دراسة التغيرات السكانية من حيث الحجم والنوع والتركيبة العمرية للسكان، أهمية إدماج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان في العملية التنموية

2 - بوزيدي مسعود، التنمية المستدامة وتخطيط النقل، سياسات تخطيط النقل الحضري في إطار ضوابط التنمية المستدامة.

باعتبارها عنصراً هاماً وأساسياً ومؤثراً في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

إن التغير في البنية العمرية للسكان هو نتيجة لعمليات ديموغرافية خلال مدة زمنية طويلة تراكمت مؤشراتها في مراحل سابقة، وشكلت أساساً لعمليات ديموغرافية هامة في فترات زمنية لاحقة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحول في الهيكل العمري للسكان في السنوات المقبلة، خاصة وإن هذا الهيكل العمري الجديد سيساعد في الاستشعار بالعمليات الديموغرافية اللاحقة التي تتحكم بتطور السكان في المرحلة القادمة وعلاقتها التكاملية بالتنمية، لاسيما وأن التغيرات الديموغرافية ذات طبيعة يمكن التنبؤ بها.

وبالنسبة لدولة ليبيا فإن المعطى السكاني يمثل عنصراً حاكماً في جهود تحقيق التنمية المستدامة، فالوضع السكاني في ليبيا ومنذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، شهد تحولات على درجة كبيرة من الأهمية من منظور تعزيز الأداء التنموي للاقتصاد الوطني، الذي شهد طيلة عقدي الستينيات والسبعينيات وحتى منتصف عقد الثمانينيات معدلات نمو مرتفعة تراوحت ما بين 3.4 % عام 1964 في أدنى مستوى لها، و4.2 % في أعلى مستوى لها عام 1984.

إن التحول الديموغرافي الذي شهدته ليبيا منذ ثلاثة عقود مضت، والذي بدأت مظاهره بانخفاض معدل الخصوبة من 7.5 إلى أقل من 3 خلال أربعة عقود فقط، وهي عملية استغرقت أكثر من قرن في أوروبا[3]، من أهم سماته هي، النمو في أعداد الشباب بشكل واضح، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تغير في الهيكل العمري للسكان الذي يتميز بانخفاض في فئة السكان صغار السن (0 – 14 سنة) مصحوباً بارتفاع كبير في فئة السكان النشطين اقتصادياً (15 – 64 سنة) مع شبه ثبات أو نزعة خفيفة جداً للنمو في فئة السكان (65 سنة فأكثر)، وهذه الظاهرة تعرف في نظرية الديموغرافيا الحديثة باسم (الهبة الديموغرافية) أو ما يعرف علمياً باسم (انفتاح النافذة الديموغرافية Youth Bulge) والتي تعتبر منحة مؤقتة تستمر لنحو (40 أو 50 سنة) وما يترتب على هذا التغير من تحول في هيكلية السكان وخلق فرصة غير مسبوقة ومواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط من خلال تخطيط مسبق لإعداد وتنفيذ سياسات ملائمة لتأهيل وتنمية الموارد البشرية من أجل توظيف هذا الحدث الهام.

اتجاهات التحول الديموغرافي في ليبيا ومؤشراتها

أولاً- اتجاهات التحول الديموغرافي 2010 – 2022 والتقديرات لعام 2030

تشير التقديرات السكانية إلى أن عدد السكان الليبيين قد ارتفع من 5.3 مليون نسمة عام 2006م ليبلغ 5.8 مليون نسمة عام 2010، محققاً زيادة قدرها 0.5 مليون نسمة خلال أربع سنوات، وبمتوسط وصل إلى 125 ألف نسمة سنوياً.

وتشير نفس التقديرات إلى أن عدد السكان الليبيين ارتفع إلى 6.9 مليون نسمة عام 2020 محققاً بذلك زيادة قدرها 1.1 مليون نسمة خلال عقد كامل، وفي حال استمرار معدل النمو السكاني بنفس المستوى الحالي، فإنه يقدر أن يصل عدد السكان الليبيين إلى حوالي 8.3 مليون نسمة بحلول عام 2030، وسيحقق بذلك زيادة قدرها 1.4 مليون نسمة خلال نفس المدة الزمنية السابقة، بمعنى آخر أن الزيادة الطبيعية تقدر بمتوسط يصل إلى 140 ألف نسمة سنوياً، وهذا يعكس الارتفاع الذي تحقق في عدد المواليد في العقد الثاني من الألفية الثالثة حسب البيانات الصادرة عن مصلحة الأحوال المدنية، والذي مازال متواصلاً حسب آخر بيان متاح لعام 2020، وذلك يعني أن السكان الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة سيشكلون أكثر من النصف، وأن هناك وفرة في العمالة وهو ما يؤكد نظرياً وجود فرصة فريدة لتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، فالتغيرات في بنية السكان تتيح فرصة فريدة لتنمية الاقتصاد وجني فوائد التحول الديموغرافي باعتباره أكبر مورد يدعم التنمية ويحرك الاقتصاد ويحقق الاستثمار الأمثل في الرأس المال البشري، ولكن مع ذلك نحتاج لتمكين الشباب وتسخير هذه القوى البشرية من خلال تطوير البيئات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والسياسية والصحية.

يمثل الهيكل العمري للسكان توزيع الأحجام النسبية للفئات العمرية الخمسية المختلفة في ظل الهرم السكاني الذي يوضح اتجاهات توزيع السكان حسب العمر منذ

3- التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية) د. حسين أحمد سعد الشديدي، جامعة بغداد – مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا.

عام 1995، وهو بداية انخفاض الخصوبة، ويبين صغر حجم قاعدة الهرم عند الفئة العمرية 0 – 4 سنوات انخفاض عدد المواليد التي تمثل بداية التحول الديموغرافي نحو انفتاح النافذة الديموغرافية، ونظراً لارتفاع معدلات المواليد في عقد السبعينيات والثمانينيات وانخفاض الوفيات فيها، أصبحت الفئة العمرية 15 – 24 سنة تمثل أكثر من 20 % من أجمالي السكان، وتنمو بمعدل أكثر من معدل نمو السكان العام، وهي المسؤولة عن البروز الشبابي ونمو السكان في سن العمل.

ولكن الملاحظ هنا معاودة ارتفاع الخصوبة منذ بداية العام 2011 واستمرت بشكل شبه ثابت إلى العام 2020، ومن المحتمل أن يزداد ارتفاع معدل الخصوبة بفعل زيادة المواليد الناتج عن سياسة تشجيع الزواج التي تنتهجها الدولة عن طريق تقديم المنح من صندوق دعم الزواج، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة وتوافق مع عملية تسخير العائد الديموغرافي، حتى لا يؤدي للوقوع في المصيـدة السكـانية والعبء الديمـوغرافي، لأن زيادة معدلات الخصوبة يعني زيادة شريحة صغار السن، وبالتالي زيادة معدلات الإعالة ومتطلباتهم، ما يعنى زيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الادخار، ومن ثم ينتج عن ذلك تقلص للإمكانيات المتاحة محلياً لتوسيع مجالات الاستثمار من الدخل القومي وقلة فتح المزيد من فرص العمل ومن ثم ارتفاع البطالة.

ومن خلال تحليل الاتجاهات الديموغرافية في ليبيا خلال العقود السابقة برزت النتائج التالية:

1. التغير السريع للملامح الديموغرافية بفعل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي انطلقت منذ منتصف القرن الماضي نتيجة توفر العوائد المالية الكبيرة بفعل اكتشاف وتصدير النفط، وساهم في ذلك أيضاً انتشار التعليم وخاصة تعليم المرأة الذي دفع إلى انخفاض كبير في معدلات الخصوبة، وكذلك معدلات الوفيات، وبالتالي حدث تحول ديموغرافي كان من أهم سماته الطفرة الشبابية أو ما يعرف بالبروز الشبابي، والتي من أهم آثارها في الميادين الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية هي الآتي:

الأثر الديموغرافي	الأثر الاقتصادي	الأثر الاجتماعي
• وصول نسبة السكان من فئة الأعمار أقل من 15 سنة إلى أقل من 30% من إجمالي السكان. • بلوغ الوزن النسبي للفئة العمرية 15-24 إلى حوالي 20% من إجمالي السكان، مع استقراره لفترة من الزمن استمرت لحوالي 20 سنة. • استمرار انخفاض معدل الخصوبة إلى أقل من 3%. • انخفاض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة ودون الخامسة. • بلوغ وسيط العمر للسكان من جميع الفئات العمرية إلى أقل من 25 سنة. • ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد. • الاتجاه نحو زيادة كبار السن.	• ارتفاع نسبة السكان في سن العمل 15 - 64 إلى حوالي ثلثي السكان، وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو إجمالي السكان. • انخفاض نسبة الإعالة الكلية إلى ما يقارب 50%. • زيادة عرض العمالة. • ارتفاع الإنتاجية. • زيادة المدخرات. • زيادة لمشاركة الاقتصادية للمرأة. • زيادة الاستثمار. • تكوين الرأسمال البشري. • زيادة النمو الاقتصادي للبلد.	• زيادة نسبة الدخول والالتحاق بالتعليم من قبل المرأة. • زيادة نسبة التحاق المرأة بالتعليم العالي. • تأخر سن الزواج الأول لدى الجنسين. • انخفاض زواج المراهقات. • صغر حجم الأسرة. • خروج المرأة للعمل. • ارتفاع مكانة المرأة وتغير الأدوار داخل الأسر.

2. حالة عدم اليقين بشأن الوضع القائم والاتجاهات الديموغرافية المستقبلية في ليبيا.

3. ضعف وقلة البيانات الديموغرافية الموثوقة بسبب توقف إجراء عمليات التعدادات السكانية منذ عام 2006، واختلاف التقديرات الوطنية عن التقديرات الواردة في التقارير الدولية.

ومن خلال البيانات المتاحة والدراسات المنجزة حول الحالة الديموغرافية في السنوات الأخيرة، بات من المعروف أن ليبيا في المرحلة الأخيرة من النافذة الديموغرافية، حيث تشير التقديرات الدولية إلى أن فرصة النافذة الديموغرافية، بدأت منذ عام 1995 وتنتهي في أواخر عام 2025 [4]، وهنا يشير التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية إلى أن مرحلة دخول الهبة الديموغرافية بدأت فعلياً ما بين الأعوام 2000 - 2005، وهذه التغيرات لها تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي للدولة، حيث تنبع الصلة بين التغيرات في التركيب العمري للسكان والاقتصاد الوطني، من حقيقة أن الأشخاص من مختلف الأعمار لهم متطلبات اقتصادية مختلفة، حيث يحتاج الشباب إلى الدعم للوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية لتكوين رأس المال البشري، في حين يحتاج كبار السن إلى رعاية صحية ودخل تقاعدي يلبي متطلبات العيش الكريم ومواجهة الإنفاق على الصحة ومتطلبات العلاج التي تكون مرتفعة عما سبق.

أما بالنسبة للسكان غير الليبيين الذين بلغ عددهم عام 2006 نحو 902 ألف نسمة، وقدر عددهم بنحو مليون و156 ألف نسمة عام 2010، وبحوالي مليون و 86 ألف نسمة في عام 2020، فمن المتوقع أن يرتفع عددهم ليصل إلى أكثرمن مليون و 143ألف نسمة في العام 2030.

مع ملاحظة أن السكان غير الليبيين يتم تقديرهم بناءً على معطيات مختلفة منها، أعدادهم الموثقة في النتائج النهائية للتعدادات السكانية، والتي تشمل فقط السكان المقيمين في أسر مقيمة إقامة اعتيادية.

ومما تقدم يتبين بأن إجمالي عدد السكان المقيمين في ليبيا ارتفع من 5.7 مليون نسمة عام 2006 ليصل إلى 6.27 مليون نسمة في عام 2010 ثم ارتفع إلى 8.017 مليون نسمة في عام 2020، ويتوقع أن يرتفع إلى حوالي 9.802 مليون نسمة بحلول العام 2030، محققاً زيادة تصل إلى نحو 1.8 مليون نسمة، وهذا يعني أن الزيادة السنوية - ليبيون وغير ليبيين - تقدر بحوالي 180 ألف نسمة في الفترة من 2020 إلى 2030، وهي أعلى من الزيادة الطبيعية والمرتبطة بالسكان الليبيين.

وتشير نتائج التعدادات السابقة إلى أن عدد السكان الليبيين سجل نمواً عالياً في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ثم اتجه النمو السكاني إلى الانخفاض ليسجل أدني مستوى له في نهاية القرن الماضي، وبدأ التحسن في النمو السكاني منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، ومن المتوقع أن يشهد استقراراً نسبياً خلال العقد الحالي، الجدول (1) والشكل (1).

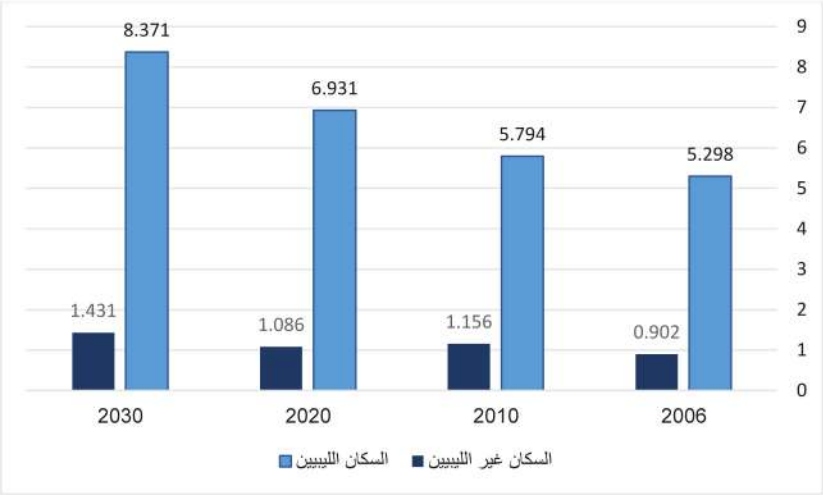
الجدول (1) توزيع السكان الليبيون وغير الليبيين حسب النوع خلال الفترة 2006 – 2030

السنوات	السكان الليبيون			السكان غير الليبيين			المجموع الكلي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2006	2.687	2.611	5.298	0.520	0.282	0.902	3.307	2.893	6.200
2010	2.935	2.859	5.794	0.808	0.328	1.156	3.763	3.187	6.950
2020	3.505	3.426	6.931	0.790	0.296	1.086	4.295	3.722	8.017
2030	4.239	4.132	8.371	1.043	0.388	1.431	5.282	4.520	9.802

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد تقديرات السكان.

ملاحظة: بيانات السكان غير الليبيين للسنوات 2010 - 2030 تقديرات.

4 – منظمة الإسكوا، الاستفادة من العائد الديموغرافي، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 2، 2017.



الشكل (1) توزيع السكان الليبيون وغير الليبيين حسب النوع خلال الفترة 2006 – 2030

ثانياً – التركيب العمري للسكان الليبيين خلال الفترة 2010 – 2030

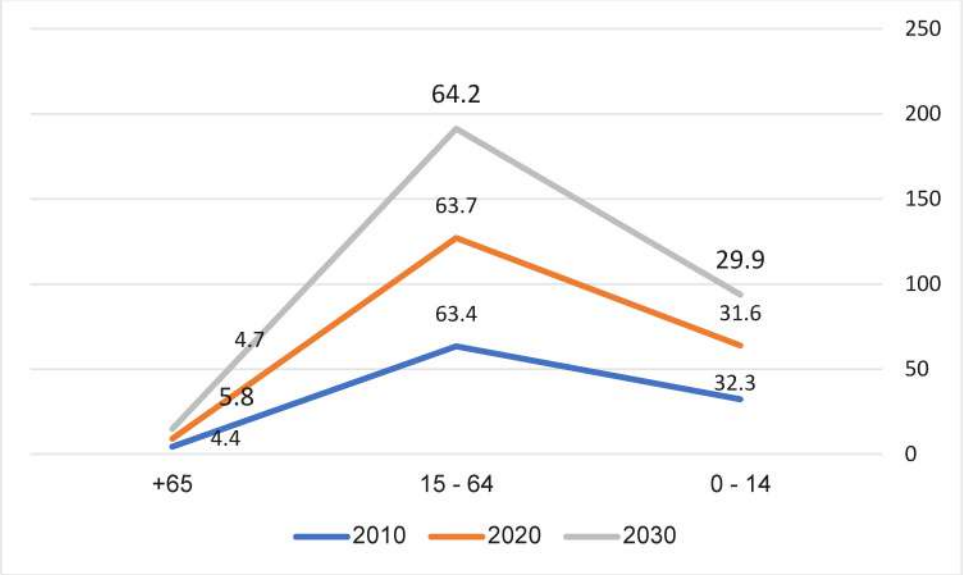
يتأثر التركيب العمري للسكان بشكل مباشر بمعدل النمو السكاني فكلما ارتفع معدل النمو السكاني ارتفعت نسبة السكان فئة صغار السن وحدث تغير في نسبة السكان حسب فئات السن، وعند انخفاض النمو السكاني ترتفع نسبة السكان 15 سنة فما فوق.

وتشير البيانات إلى أن نمو السكان الليبيين سجل تغيرات كبيرة في الفترة الماضية، أدت بطبيعتها إلى تغيرات في التركيب العمري للسكان، فقد لوحظ أن النمو السكاني كان عالياً منذ عقد الستينيات من القرن الماضي حتى منتصف الثمانينيات، ثم بدأ بعدها في الانخفاض حتى وصل إلى أدنى مستوى له بنهاية القرن الماضي، ثم عاد النمو السكاني للارتفاع وبشكل بطئ، وهذه التغيرات أدت إلى ارتفاع كبير في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في العقود الأولى، ثم انتقلت هذه النسبة إلى الأعمار (24 – 40) سنة ، في العقود التي انخفض فيها النمو السكاني، وبدأت الفئات الأولى من الأعمار تأخذ نسبه متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع النمو السكاني بعد عام 2008 إلى أكثر من 1.9 % بسبب الزيادة في نسبة السكان أقل من 15 سنة والتي وصلت إلى 32.3 % في عام 2010، بعد أن كانت في حدود 31.1 % في عام 2006 حسب نتائج التعداد العام للسكان، ومن المتوقع أن يحدث انخفاض تدريجي بطئ على نسبة السكان أقل من 15 سنة لتصل هذه النسبة إلى أقل من 30 % في عام 2030، وتنتقل الأفواج من أعمارهم الحالية إلى الأعمار التي تليها، لترتفع نسبة السكان بالفئات السكانية تدريجياً، وتكون أعلى نسبة من السكان بالفئات الوسطى، وبمرور الزمن تزداد نسبة الأعمار 65 سنة فأكثر حتى يصبح شكل الهرم العمري متقارب بكل الفئات العمرية.

والجدول (2) والشكل (2) يبينان توزيع السكان الليبيين حسب فئات السن خلال الفترة 2010 - 2030.

الجدول (2) العدد والأهمية النسبية للسكان الليبيين حسب فئات السن العريضة

فئات السن العريضة	2010		2020		2030	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
14 – 0	1868627	32.3	2191528	31.6	2506946	29.9
64 – 15	3671748	63.4	4416958	63.7	5377063	64.2
65+	253703	4.4	322575	4.7	486909	5.8
المجموع	5794078	100.	6931061	100.	8370918	100.



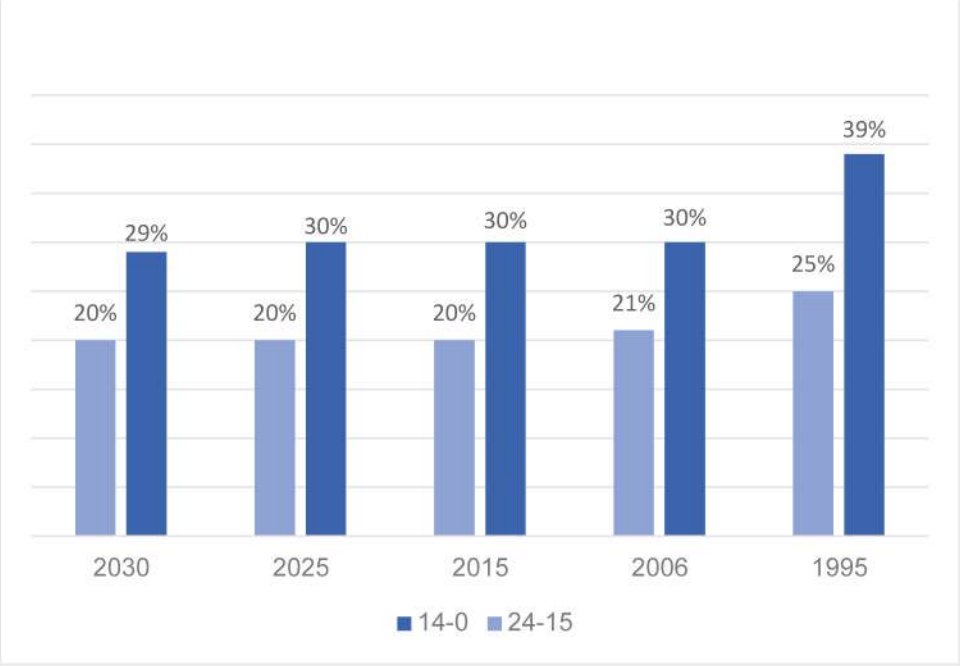
الشكل (2) العدد والأهمية النسبية للسكان الليبيين حسب فئات السن العريضة

يشير واقع التركيب العمري لسكان ليبيا، والذي يحدد حجم قوة العمل المتاحة ويتحدد على أساسه أعباء الإعالة من جهة ومستويات الادخار والإنفاق وأنماط الاستهلاك من جهة أخرى، إلى أن نحو ثلثي السكان هم من النشطين اقتصادياً.

وتشير البيانات إلى أن الوضع السكاني في ليبيا سيدخل في حالة انفتاح النافذة الديموغرافية قبل منتصف العقد الحالي، ويلاحظ من توقعات العام 2030، بأن الأهمية النسبية للأطفال (0 – 14 سنة) ستسجل أهمية نسبية أقل من 30 %، وأن فئة كبار السن 65 سنة فأكثر لن تتجاوز 6 %، وأن فئات السكان المعالين سيمثلون 35.7 % من المجموع الكلي، في حين ستحل فئة السكان في سن النشاط (15 – 64 سنة) أكثر من 64 % وهي في ارتفاع مستمر منذ بداية المرحلة محل الدراسة ما سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل الإعالة من نحو 60 % في عام 2010 ليصل إلى نحو 55 % عام 2030، وهو كما موضح في الجدول (3) والشكل (3).

الجدول (3) عدد السكان الليبيين حسب فئات السن والنوع خلال الفترة 2010– 2030

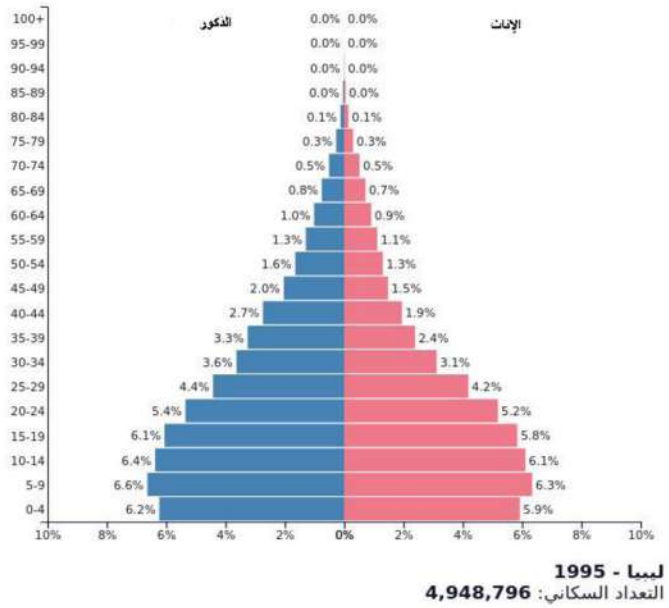
2030			2020			2010			فئات السن
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
858639	423748	434891	755738	373524	382214	651796	323066	328730	4 - 0
836459	412928	423531	730196	361164	369032	622902	305912	316990	9 - 5
811848	400667	411181	705594	348485	357109	593929	291617	302312	14 -10
775808	386848	388960	688752	339547	349205	564167	274463	289704	19 -15
749814	373447	376367	669360	329245	340115	547261	272168	275093	24 -20
723011	360572	362439	648533	320789	327744	528215	261732	266483	29 -25
698913	348657	350256	623110	308861	314249	482797	235860	246937	34 -30
639195	317620	321575	533095	263599	269496	451444	222988	228456	39 -35
560332	278000	282332	414012	205465	208547	367092	180116	186976	44 -40
424656	209324	215332	299978	148747	151231	278227	138667	139560	49 -45
342800	157671	185129	218753	108257	110496	190080	94936	95144	54 -50
269461	128876	140585	178477	88341	90136	143867	72770	71097	59 -55
193073	93862	99211	142888	70399	72489	118598	60896	57702	64 -60
159860	78246	81614	115545	57233	58312	96359	47462	48897	69 -65
134437	64980	69457	83884	41285	42599	63734	31448	32286	74 -70
116580	58323	58257	66316	32790	33526	49288	22872	26416	79 -75
45537	23193	22344	32556	16260	16296	24915	12294	12621	84 -80
30495	15299	15196	24274	12067	12207	19407	9721	9686	+ 85
8370918	4132261	4238657	6931061	3426058	3505003	5794078	2858988	2935090	المجموع

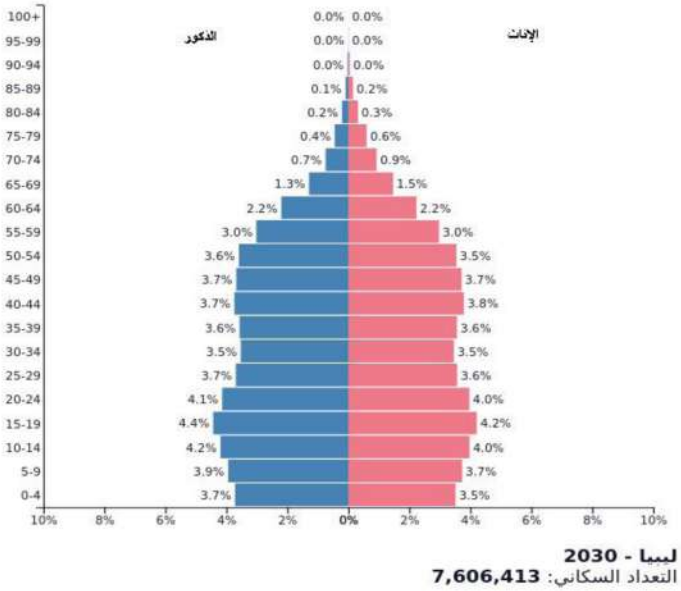


الشكل (3) البروز الشبابي

ويوضح الهرم العمري للسكان حجم السكان بالفئات العمرية، ويتبين وجود ارتفاع في نسبة السكان في الفئة العمرية (0 – 4) سنوات، حيث أنهم كانوا يشكلون أكثر من 11 % في عام 2010 ومن المتوقع أن تنخفض نسبتهم قليلاً بحلول عام 2030، في حين يلاحظ ارتفاع في نسبة الفئات العمرية (5 – 9) و(10 – 14) و(15 -19) و(20 – 24) عاماً،كما يتوقع أن تسجل الفئات العليا ارتفاعاً في نسبتهم في عام 2030 مقارنة بالعام 2010.

إن انخفاض معدل الإعالة يساعد على رفع معدلات الادخار ومن ثم إتاحة الفرصة أمام زيادة حجم الاستثمار المحلي وتحقيق النمو والتشغيل وهو الأمر الذي سيؤدي إلى خفض معدلات البطالة ورفع مستويات التنمية، إلا أن ذلك يبقى مرتبطاً بتوفر المؤسسات والأسواق المالية وتوجيه هذه المدخرات نحو استثمارات منتجة.





المصدر: بيانات 2010مصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد، وبيانات عام 2030 تقديرات

ثالثاً ـ التركيب العمري للسكان غير الليبيين

من المعلوم أن ليبيا، ومنذ أكثر من ستة عقود مضت، هي دولة جاذبة للعمالة الوافدة، وبالرغم من أن بيانات الوافدين القانونيين يتم حصرها ضمن عمليات التعداد العام للسكان وبشمولية عالية، إلا أن بيانات الوافدون غير القانونيين وإن وجدوا لا تتوفر عنها بيانات دقيقة وشاملة، وكل ما يتوفر عنها هي تقديرات صادرة ضمن تقارير وأخبار لمنظمات دولية تعمل في مجال الهجرة الدولية، وفي غالبها أعداد فقط ولا تتوفر عليها أية تفصيلات من حيث الجنس وفئات السن وغيرها من التفصيلات التي تحتاجها الدراسات اللازمة لرسم السياسات التنموية المبنية على معلومات شاملة ودقيقة.

وتوضح نتائج التعدادات العامة للسكان والتقديرات المستقبلية، بأن عدد الوافدين القانونيين قد وصل إلى 412 ألف نسمة خلال عام 1984 وانخفض ما بين عامي 1995 و2006 ليسجل 409 ألف نسمة و360 ألف نسمة على التوالي، وتشير التقديرات إلى أن عددهم قد بلغ 483 ألف نسمة خلال العام 2010 ثم انخفض في عام 2020 ليسجل 340 ألف نسمة، وذلك لقلة فرص العمل خلال هذه الفترة، ويتوقع أن يرتفع عدد السكان غير الليبيين الداخلين بالطرق القانونية خلال العام 2030 إلى 535 ألف نسمة، وبذلك يستأنف العمل التنموي وتتوسع فرص العمل.

أما بالنسبة للوافدين غير القانونيين، فإن التقديرات الغير رسمية تتوقع أن يرتفع عددهم من 438 ألف نسمة عام 1984 ليصل إلى 896 ألف نسمة خلال العام 2030 ويتطور بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 2.1 %.

ومما تقدم يتوقع أن يرتفع عدد السكان غير الليبيين (الوافدون بشكل قانوني وغير قانوني) من 850 ألف نسمة ليصل إلى مليون و431 ألف نسمة خلال الفترة محل البحث ويتطور بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1.5 %.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن العمالة الوافدة تُعد من العناصر الداعمة للنافذة الديموغرافية في بلد الاستقبال عندما تتوفر له الإدارة الكفؤة والمقتدرة، وهذا ما توضحه تجربة بلدان الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا التي شهدت معدل نمو سكاني منخفض جداً أو بالسالب مع ارتفاع نسب الشيخوخة وانخفاض في نسب صغار السن والسكان في سن العمل، وأن هذا الدعم الإيجابي هو نتيجة أن العمالة الوافدة يغلب عليها طابع الفتوة، أي من فئات السكان في سن العمل (15 – 40 سنة) حيث تراوحت ما بين 51 % إلى 68 % من مجموع السكان في سن العمل.

ومن خلال تحليل بيانات إحصاءات السكان غير الليبيين المنشورة في النتائج النهائية للتعدادات العامة للسنوات 1984– 2006، تستخلص المؤشرات التالية:

1 . تراوحت الأهمية النسبية للسكان في سن العمل (15 – 64 سنة) ما بين 81 % كأعلى نسبة لسنة 1984 و75 % كأدنى نسبة لعام 1995، في حين سجلت سنة 2006 أهمية نسبية تصل إلى 80 %.

2 . تتراوح نسبة الشباب في مجموع السكان في سن العمل ما بين 51 % و68 %.

3 . بلغت الأهمية النسبية لصغار السن (0 – 14 سنة) 18 % عام 1984 وارتفعت لتصل إلى 24 % عام 1995، ثم انخفضت إلى 19 % عام 2006.

4. أما بالنسبة لكبار السن (65 سنة فأكثر) فكانت نسبتهم بسيطة جد لم تتعدى1 %.

5 . تراوحت نسبة النوع بين 36 امرأة لكل 100 رجل في عام 1984 كأدنى نسبة، و51 امرأة كأعلى نسبة في عام 1995، وتراوح المتوسط العام لسنوات التعدد الثلاث الاخيرة 42 امرأة لكل 100 رجل.

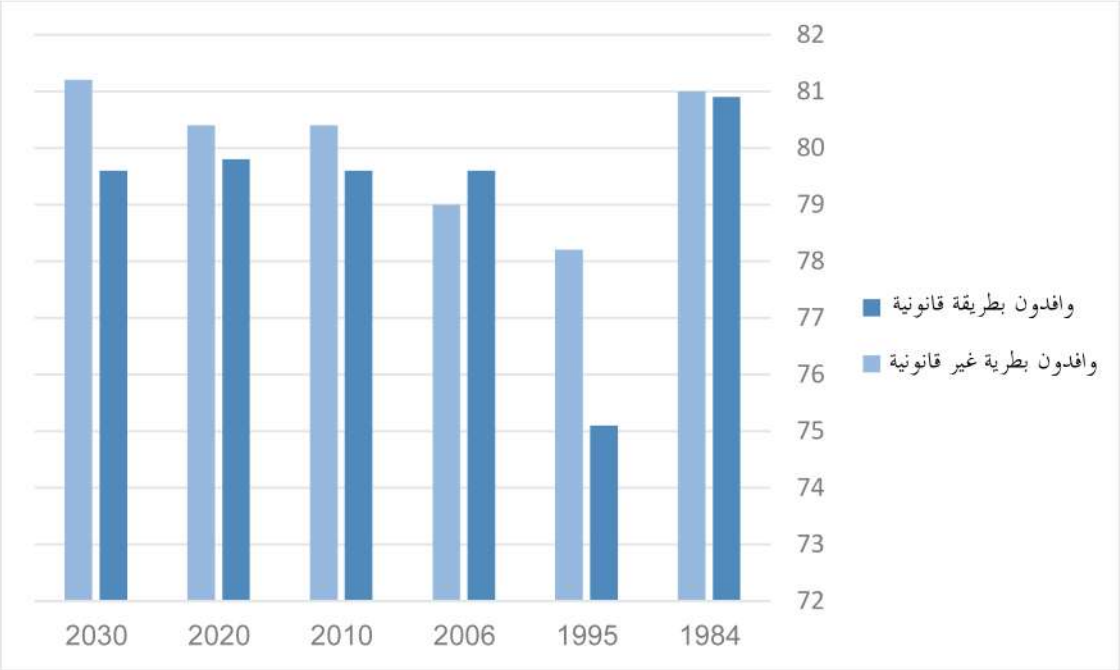
واعتماداً على الأهمية النسبية للسكان في سن العمل للعمالة الوافدة تم افتراض بأن هذه الأهمية النسبية سترتفع قليلاً كنتيجة لارتفاع أعداد العمالة الوافدة غير القانونية في مجموع السكان غير الليبيين خلال السنوات الأخيرة وتوقعات استمرارها لباقي الفترة، وقد تم افتراض بأن الأهمية النسبية للسكان في سن العمل للوافدين غير القانونيين للسنوات من 1984 إلى 2030 تتراوح ما بين 81 – 78 % للسنوات الثلاث الأولى، وما بين 81 – 80 % للسنوات الثلاث الأخيرة من الفترة محل التحليل.

وتأسيساً على ما تقدم تم التوصل إلى تقديرات العمالة الوافدة للفترة محل الدراسة يوضحها الجدول (4) والشكل (4).

الجدول(4) السكان غير الليبيين الوافدين بطرق قانونية وغير قانونية والعدد والأهمية النسبية للسكان في سن العمل (1984 – 2030)

السنوات	وافدون قانونيون			وافدون غير قانونيين		
	مجموع السكان	السكان في سن العمل		مجموع السكان	السكان في سن العمل	
		العدد	%		العدد	%
1984	411517	332505	80.9	438476	355166	81.0
1995	409326	207471	75.1	489436	382739	78.2
2006	359540	286028	79.6	542381	428481	79.0
2010	482512	384080	79.6	673241	541286	80.4
2020	340120	271416	79.8	745962	599673	80.4
2030	535066	425913	79.6	896245	727832	81.2

المصدر :نتائج التعدادات وإسقاطات مصلحة الإحصاء والتعداد، وبالنسبة للوافدين غير القانونيين تقديرات.

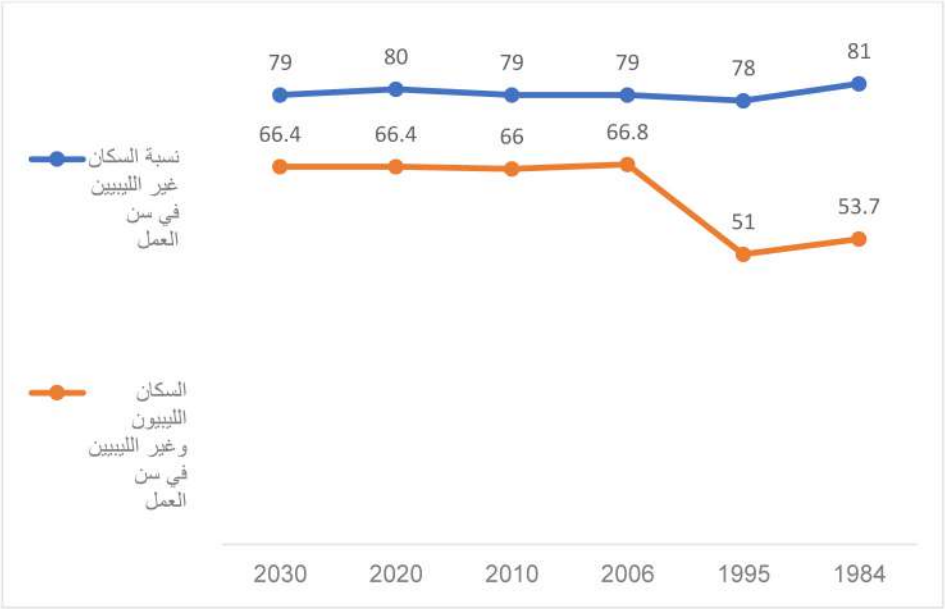


الشكل (4) السكان غير الليبيين الوافدين بطرق قانونية وغير قانونية والعدد والأهمية النسبية للسكان في سن العمل (1984 – 2030)

ومن خلال جمع عمودي السكان الوافدون بطرق قانونية والسكان الوافدون بطرق غير قانونية في عمود واحد، وكذلك الحال بالنسبة للسكان في سن العمل للحالتين، وقسمة العمود الثاني على الأول والضرب في 100، يتم الوصول إلى الأهمية النسبية للسكان في سن العمل لمجموع السكان غير الليبيين، وذلك كما توضحها بيانات الجدول (5) والشكل (5).

الجدول (5) مجموع السكان غير الليبيين والعدد والأهمية النسبية للسكان في سن العمل

السنوات	مجموع السكان غير الليبيين	السكان في سن العمل	الأهمية النسبية
1984	849993	787671	81.0
1995	898762	701087	78.0
2006	901921	714509	79.0
2010	1155753	912574	79.0
2020	1085982	871089	80.0
2030	1431411	1137610	79.0



الشكل (5) نسبة السكان غير الليبيين في سن العمل والسكان الليبيين وغير الليبيين في سن العمل

واعتماداً على البيانات سالفة الذكر وما يصاحبها من تقديرات، فإن الضرورة التنموية تفرض أنه يجب ألا يهمل الدور الإيجابي للسكان غير الليبيين في انفتاح النافذة الديموغرافية، ومن ثم توظيف العائد الديموغرافي انطلاقاً بما تؤكده الاعتبارات التالية:

- إن للعمالة الوافدة آثاراً إيجابية على نتائج التنمية المستدامة وينبغي النظر في احتياجاتها كما توضح أحد المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة للعام 2030.
- إن حسن نظر الحكومات للعمالة الوافدة ومقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة الشرعية، هي أيضاً ذات صلة بالعمليات التي يقوم عليها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية.

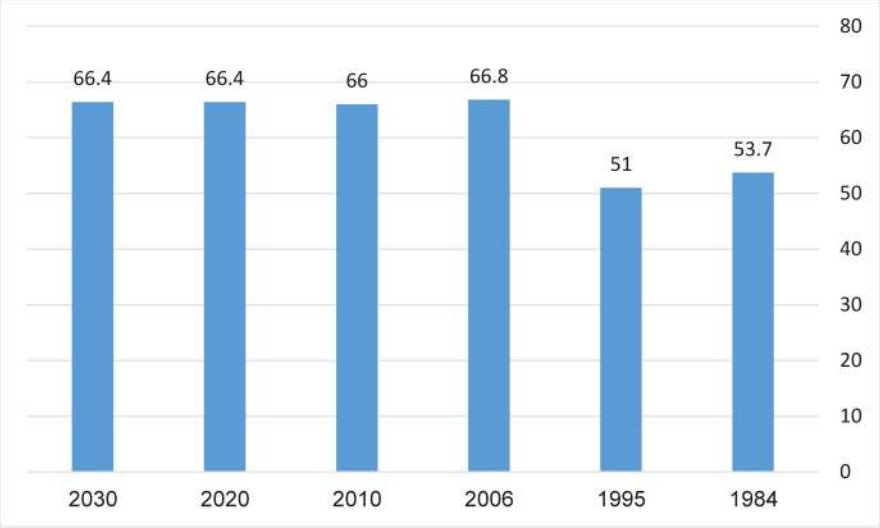
وعليه، يجب العمل على زيادة جودة وحجم الأثر الإيجابي للعمالة الوافدة على التنمية وبالشكل الذي تكون فيه عامل لمساعدة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن التنقل البشري يمكن أن يحمل مكاسب ضخمة للدول من خلال مساهمتهم في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد ومجتمعاتها المحلية[5].

رابعاً ـ السكان الليبيون وغير الليبيين والأهمية النسبية للسكان في سن العمل

من خلال البيانات الموضحة سلفاً للسكان الليبيين وغير الليبيين والسكان في سن العمل للفئتين، وعن طريق جمع كل من السكان الليبيين وغير الليبيين في جميع الأعمار لكل سنة من سنوات الدراسة في عمود واحد، وكذلك السكان في سن العمل من الفئتين، تم استخراج الأهمية النسبية للسكان في سن العمل للفئتين معا (ليبيون وغير ليبيين) وذلك كما هو موضح في الجدول (6) والشكل (6).

الجدول (6) عدد السكان والسكان في سن العمل (ليبيين وغير الليبيين) والأهمية النسبية للسكان في سن العمل

السنوات	مجموع السكان ليبيين وغير ليبيين		
	السكان	السكان في سن العمل	%
1984	4081052	2191406	53.7
1995	5288501	2697487	51.0
2006	6200073	4142413	66.8
2010	6949831	4586019	66.0
2020	8017043	5320830	66.4
2030	9802229	6530808	66.4



الشكل (6) عدد السكان والسكان في سن العمل (ليبيين وغير الليبيين) والأهمية النسبية للسكان في سن العمل

5 – تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، 2017.

ومن بيانات الجدول (6) والشكل (6) يمكن استخلاص المؤشرات التالية:

1. تضاعف عدد السكان في سن العمل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في أربعة عقود ونصف العقد، حيث ارتفع العدد من مليونين و191 ألف نسمة عام 1984 ليصل إلى ستة ملايين و531 ألف نسمة في العام 2030، بتطور لمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 2.4 % خلال هذه الفترة وهو معدل مرتفع جداً مقارنة بمعدل نمو مجموع السكان الذي بلغ 1.9 % خلال نفس الفترة.

2. ارتفعت الأهمية النسبية للسكان في سن العمل من 53.7 % عام 1984 لتصل إلى 66.4 % في العام 2030، وهذا يؤكد أن أكثر من ثلثي السكان من النشطين اقتصادياً وفق أعمارهم.

3. تطور مجموع السكان في سن العمل بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 2.4 % خلال هذه الفترة وهو معدل نمو مرتفع جداً، في حين ارتفع مجموع السكان بمعدل نمو يبلغ 1.9 % فقط وهو أقل بكثير من معدل نمو السكان في سن العمل، وهذا يوضح بأنه لازال هناك زخماً لاستمرارية انفتاح النافذة الديموغرافية.

4. انخفضت الأهمية النسبية للسكان المعالين (0 – 14 سنة و65 سنة فأكثر) من 46.3 % عام 1984 لتصل إلى 32.6 % في العام 2030.

كما تشير المؤشرات السابقة إلى أنه بإمكان دولة ليبيا الاستفادة لمدة أطول من توظيف العائد الديموغرافي من خلال بناء إدارة جيدة من ناحيتي التنظيم والكفاءة لإدارة العمالة الوافدة والاستفادة منها لتعزيز الأداء الاقتصادي وتوفير مواقع عمل مستقرة ومنتجة وبما يتفق مع القيم والأخلاق والأمن للمجتمع الليبي.

إن هذا التغير الجاري في التركيبة العمرية للسكان المقيمين، والذي يتسم بارتفاع حجم السكان في سن العمل والإنتاج مقابل تراجع حجم الفئات العمرية المعالة صغار السن وكبار السن، وهذه الديناميكية في نمو السكان، ستؤدي بدورها إلى ولوج ليبيا لعتبة تغير ديموغرافي جديد، وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة يشترط لولوج ظاهرة الهبة الديموغرافي، أن تقل نسبة السكان دون سن 15 عن 30 % من إجمالي السكان وألا تزيد نسبة كبار كبار السن 65 فأكثر عن 15 % من إجمالي عدد السكان، (إن هذا التغير قد تنتج عنه فرصة سانحة للتنمية فيما إذا تم بناء القدرات البشرية وتنميتها على أساس التفاعل بين كفاءتها على مستوى التعليم والمهارات، وبين احتياجات سوق العمل بالكم والكيف المطلوبين، وما تتطلبه عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام).

وفي ضوء هذه التغيرات الديموغرافية والمدى الذي تستغرقه، ينبغي مقاربة مدى انفتاح النافذة الديموغرافية وإمكانية ما تنطوي عليه من فرص تنموية كامنة، وبين المحددات والقيود على المستويين المحلي والوطني والمتمثلة في بناء قدرات رأس المال البشري، وتعزيز مهاراتها وتمكينها وتوفير فرص عمل مناسبة ومنتجة، فضلاً عن الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في ضوء معايير التنمية البشرية المستدامة.

خامساً – الهبة الديموغرافية أو ما يطلق عليه (انفتاح النافذة الديموغرافية)

أ. الهبة الديموغرافية

هي التغير في التركيب العمري للسكان بسبب الانخفاض في معدلات الخصوبة، ويتحول فيه الهيكل العمري من هيكل فتي تغلب عليه فئة الأعمار (14 سنة فأقل) إلى هيكل عمري متوسط العمر (15 – 64 سنة) يؤدي إلى ارتفاع في الأهمية النسبية للسكان في سن العمل وانخفاض نسبة السكان في سن الإعالة (14 سنة فأقل و 65 سنة فأكثر)، ما ينتج عنه انخفاض نسبة الإعالة، وذلك في إطار ما يعرف بالنافذة الديموغرافية Demographic Window[6]، وهي تمثل فرصة لانطلاق نهضة تنموية جادة، فهي تتطلب اعتماد سياسات وآليات تنموية ذات رؤية مستقبلية تهدف إلى الموازنة بين ما يترتب من تغيرات على نمو وتركيب وتوزيع السكان من ناحية، وبين الاحتياجات المختلفة والقدرة على تلبيتها وتحقيقها من ناحية أخرى.

إن الاستعداد لمرحلة الهبة الديموغرافية والتهيؤ لها واستثمارها من خلال معالجة الظواهر السلبية في المجتمع، والتي من أبرزها ظاهرة الفقر والبطالة وضعف الإعداد للموارد البشرية وقصور الخدمات وضعف تطوير القطاعات المولدة لفرص العمل والإنتاج، من شأنها

6 – الهبة الديموغرافية بالمملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، رشود بن محمد الخريف، وفاتن هديبان المطيري، محاضرة قدمت في الجمعية السعودية للثقافة والفنون.

إحداث نهضة تنموية نوعية في البلاد.

إن الزيادة في عدد السكان في سن العمل تمثل فرصة تنموية يمكن أن تقود إلى نهضة اقتصادية جادة إذا ما أحسن استغلالها على أساس اعتمادها كمنهج تنموي يقوم على الموازنة ما بين السكان والتنمية.

إن الطبيعة الأساسية للهبة الديموغرافية تتصف بأنها محدودة زمنياً وتمثل فرصة تنموية تاريخية قد لا تتكرر، فهي لا تتاح إلا مرة واحدة على مدى (25 – 30 سنة)، ثم ما تلبث أن تتبدد وتزول حين تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى، حيث تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية في مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية إلى خارج القوة البشرية (كبار السن) دون أن يحل محلها عدد مساوي لها، ويستنتج من ذلك أن الدورة الديموغرافية سوف تتجه في وقت ما إلى اتجاه معاكس بحيث تتجه نمو فئة المعالين على حساب الفئات الأخرى وعندئذ تعود معدلات الإعالة والإنفاق إلى الارتفاع على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادي، وهو ما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة بارتفاع السكان (كبار السن) من خلال الضغط على نظام الضمان الصحي والخدمات الصحية وانكماش نسبة السكان في سن العمل، (ولكن من خلال الإدارة الكفؤة للهجرة الوافدة يمكن تغذية هذا النقص بفئات عمرية شابة من الوافدين).

ولهذا تبرز أهمية معرفة توقيت انفتاح النافذة واستشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى انفتاح النافذة الديموغرافية ومحاولة تسريع هذا الانفتاح حينما يكون محدوداً، وذلك عن طريق سياسات سكانية تنموية هادفة في ضوء رؤية مستقبلية في إطار من التكامل ما بين السكان والتنمية، ومحاولة كيفية مواجهة كل هذه السلبيات من خلال إعداد خطة عمل لتنظيم العمالة الوافدة بشكل مقنن وفي إطار إدارة كفؤة.

ب. العائد الديموغرافي

هو البعد الاقتصادي للنافذة الديموغرافية، ويتحقق العائد الديموغرافي في الدولة من خلال:

1. زيادة الادخار الذي يحفز النمو الاقتصادي.
2. زيادة العرض من القوى العاملة.
3. تنمية رأس المال البشري من خلال تخصيص موارد أكبر لكل طفل مما ينعكس إيجاباً على تحسن التعليم والصحة.
4. انخفاض حجم الإنفاق على الاستهلاك مما يمنح إمكانية أكبر للاستثمار الإنتاجي، وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

الفصل 2

تسخير العائد الديموغرافي

مقدمة

يتناول هذا الفصل تقييم احتمالات تسخير العائد الديموغرافي في ليبيا واستشراف السياسات والبرامج والخيارات ذات الأولوية التي يمكن اعتمادها لتعظيم العائد الديموغرافي في ضوء تطلعات وأهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

1. مراجعة الفرص والتحديات الديموغرافية والاقتصادية وتقييمها.
2. تحديد وتقييم سيناريوهات تسخير العائد الديموغرافي.
3. عرض السياسات والتدخلات الكلية للاستفادة من العائد الديموغرافي.

تتاح إمكانية جني ثمار (العائد الديمغرافي) من خلال الزيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والتي تحدث عندما يكون هناك عدد آخذ في الزيادة من الأشخاص في سن العمل (15 – 64 سنة) ليصل إلى نحو ضعفي عدد الأفراد المعالين، وأن نسبة الشباب في هذه الكتلة السكانية تصل إلى نحو 70 %، وهذا ما تمثله الحالة الديموغرافي لليبيا اليوم، ومن هذا الوضع يجب اعتماد السياسات وتنفيذ الإجراءات التي تساعد على تحقيق التوظيف الأمثل للهبة الديموغرافية، والتي تشمل تحسين فُرص الحصول على التعليم الجيد والوظائف المنتجة، وكذلك الاستثمار في الصحة، خاصة الصحة الإنجابية والصحة العامة للشباب، فالشباب الليبيين في تزايد مستمر إلى سنه 2030 كما سبق توضيحه، وعند الأخذ في الحسبان القوى العاملة الوافدة، فإن عدد السكان في سن العمل سيرتفع من 4 مليون و142 ألف نسمة عام 2006 ليصل إلى 6 مليون و512 ألف نسمة العام 2030.

كما تشير البيانات إلى ارتفاع عدد الفئة العمرية (15 – 39 سنة) من الليبيين من 2 مليون و574 ألف نسمة عام 2010 لتصل إلى 3 مليون و587 ألف نسمة العام 2030، وتطور بمعدل يصل إلى 1.4 % وهو أقل من معدل نمو السكان، ونتيجة لهذا انخفضت الأهمية النسبية من المجموع العام للسكان الليبيين من 44.0 % لتصل إلى 42.8 % خلال نفس الفترة.

يبلغ العدد الإجمالي للشباب اليوم أكثر مما بلغه في أي وقت مضى، فقد بلغ مجموع الفئة العمرية (19 – 39 سنة) 3 مليون و148 ألف نسمة عام 2006 وهي تشكل نسبة 76 % من مجموع السكان في سن العمل، ويقدر أن يرتفع العدد إلى 4 مليون و496 ألف نسمة بحلول العام 2030، إلا أنه نتيجة لانخفاض معدل نمو هذه الشريحة العمرية فسوف تنخفض أهميتها النسبية من مجموع السكان في سن العمل لتصل إلى 69 % بحلول العام 2030، ويقدر أن يصل العدد إلى أكثر من 9 مليون نسمة بحلول العام 2040، وبنسبة تصل إلى 61 % من مجموع العاملين اقتصادياً، وهنالك إمكانية للحصول على مكاسب اقتصادية يمكن أن تكون هائلة، شريطة وجود السياسات السليمة والخطط الاستباقية، وأن تكون الاستثمارات في الرأس المال البشري أولوية قصوى، خاصة بين الشباب.

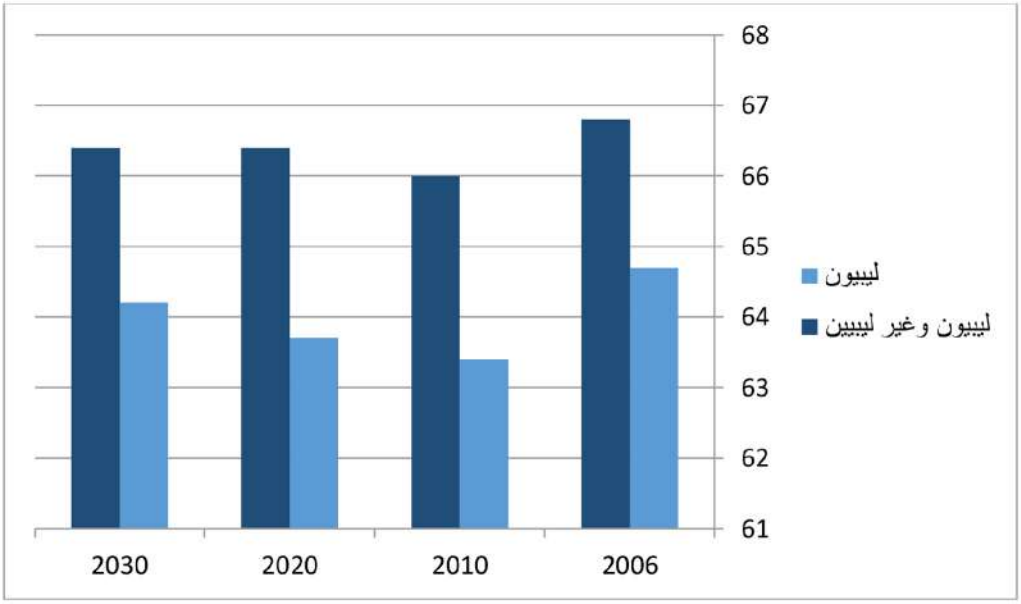
إن التحول الديموغرافي هو ظاهرة عالمية على الرغم من التفاوت الكبير في توقيتها والتسارع في وتيرتها ما بين البلدان والمناطق والأقاليم، وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن التغيرات في التوزيع العمري للسكان وسائر الاتجاهات الديموغرافية ذات الصلة، ومنها مثلاً تأجيل الزواج والإنجاب إلى أعمار لاحقة، وكذلك التغيرات في حجم الأسر وتكوينها وترتيباتها المعيشية، كلها لها آثار هامة على صحة الأطفال والشباب وتعليمهم، وحجم القوى العاملة وإنتاجيتها، واستدامة نظم التحويلات المالية، ونمو الاقتصاد الكلي.

إن الوضع الديموغرافي وانفتاح النافذة واستمراريتها في ليبيا لا تتوقف على حالة السكان الليبيين فقط، وإنما على مجموع السكان المقيمين في البلاد ليبيين وغير ليبيين.

ومن خلال حساب الأوزان النسبية لفئات السن العريضة لليبيين وغير الليبيين معاً، يلاحظ أن السكان غير الليبيين ساهموا في رفع الأهمية النسبية للسكان في سن العمل، وهو ما توضحه بيانات الجدول (1) والشكل (1)، أضف إلى ذلك أن هذه النسبة المرتفعة هي بالأساس في صالح معدلات الإعالة المنخفضة نسبياً مما يعزز القدرة الإنتاجية والأداء الاقتصادي الوطني.

الجدول (1) الأهمية النسبية للسكان في سن العمل الليبيين وغير الليبيين معاً 2006 – 2030

السنوات	ليبيون	ليبيون وغير ليبيين
2006	64.7	66.8
2010	63.4	66.0
2020	63.7	66.4
2030	64.2	66.4



الشكل (1) الأهمية النسبية للسكان في سن العمل الليبيين وغير الليبيين معاً 2006 – 2030

ربما يكون للعمالة الوافدة دور مهم في استمرار الهبة الديموغرافية في ليبيا إلى أن يبدأ إغلاق هذه النافذة في الدول الإفريقية ودول شمال إفريقيا، حيث تمثل الدول الإفريقية المصدر الرئيس للعمالة الوافدة إلى ليبيا، وهذا لن يتأتى في المستقبل القريب وإنما بعد ثلاثة أو أربعة عقـود قادمــة لأن بعض هذه الدول لـم تصـل بعد إلى مرحلة انفتاح النافذة، وعلى ليبيا أن تستغل هذا الوضع لتعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولازال الوقت في صالحها إن سعت بجدية لذلك شريطة إعداد وتنفيذ إجراءات تنظيمية وإدارية لإدارة الهجرة الوافدة القانونية.

الهبة أو النافذة الديموغرافية:

هي التحول في الهيكل العمري بسبب انخفاض معدلات الخصوبة الذي يؤدي إلى زيادة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة صغار السن مع بقاء نسبة كبار السن ضئيلة نسبياً، ما ينتج عنه انخفاض نسب الإعالة سواء لصغار السن أو الكبار، وذلك في إطار ما يعرف بالنافذة الديموغرافية.

العائد الديموغرافي:

هو النمو الاقتصادي الذي يتحقق من خلال توظيف التغيرات في الهيكل العمري لسكان البلد الناتج عن التحول من الأشخاص الذين يعيشون حياة قصيرة ولديهم أسر كبيرة إلى أشخاص يعيشون حياة طويلة ولديهم أسر صغيرة، وبسبب هذا التحول في الهيكل العمري تصبح هناك حاجة إلى استثمارات أقل لتلبية حاجات الفئات العمرية المعالة (صغار السن ابتداءً من 14 سنة فأقل، ومن 65 سنة فأكثر) وفي هذه الوضعية للتركيبة العمرية يتم تحرير الموارد للاستثمار في بناء الرأس المال البشري (تعليم وصحة) والاستثمار المادي الإنتاجي ما يعزز التنمية الاقتصادية، ومن ثم ارتفاع الدخل القومي الذي من شإنه خلق نافذة للنمو الاقتصادي الأسرع والمستدام، ويحقق رفاهية لكافة أفراد المجتمع على المستوى الجزئي، ويمكن أن يؤدي هذا التحول إلى خلق مستويات معيشية أفضل للعائلات، ودخل أعلى للفرد على المستوى الكلي، ويكون له مكاسب كبيرة من منظور التنمية المستدامة، ويتحقق العائد الديموغرافي في الدولة من خلال الآتي:

1. زيادة العرض من القوى العاملة.
2. ارتفاع معدل الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
3. زيادة الادخار والذي بوسعه يعمل على تحفيز التوسع في الاستثمار في الرأس المال البشري، وفي الإنتاج المادي ومن ثم النمو الاقتصادي.
4. تنمية الرأس المال البشري من خلال تخصيص موارد أكبر لكل طفل ما ينعكس على تحسن التعليم والصحة.
5. ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ارتفاع متوسط نصيب الفرد[1].

خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، تم انتشال الملايين من الناس في شرق آسيا من براثن الفقر والعوز نتيجة خفض نسبة الإعالة، ما مكن الأفراد والأسر من تحقيق مدخرات أفضل ترجمت إلى استثمارات عززت النمو الاقتصادي في دول مثل، ماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، إلى جانب السياسات القوية في التعليم والصحة والتوظيف وتمكين للمرأة، وتمكنوا بالتالي من الاستفادة من النافذة الديموغرافية الخاصة بهم خلال الفترة من 1965 إلى 1990.

اليوم في ليبيا يشكل الشباب من الفئة العمرية (15 – 34 سنة) أكثر من 49 % من مجموع السكان حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، وعدد منهم باحث عن عمل، وهناك 6 أشخاص معالين مقابل كل 10 أشخاص ممن هم في سن العمل، وهذا يعنى أنه لو تم توظيف هؤلاء الأشخاص العشرة توظيفاً اقتصادياً، سيكون لكل منهم قدر كاف من المال للادخار ما يهيئ إمكانية أكبر لزيادة الاستثمار الداخلي، وما أصاب الاقتصاد الوطني من انكماش واضح طيلة السنوات الماضية، أضعف مؤشرات الأداء الاقتصادي وانحفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3433 دولار أمريكي عام 2012 ليصل إلى 1240 دلار أمريكي عام 2018.

ومن المعلوم أن قدرة السكان على اغتنام الفرص المتاحة للشباب، تعتمد على كيفية مواجهتهم للتحديات الرئيسية التي يعاني منها التعليم والتدريب الفني والحرفي والصحة وضعف الخدمات التأمينية للفئات الهشة من النساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في البلاد، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير العمل اللائق والمنتج وتمكين المرأة وتحسين مظلة الأمان الاجتماعي للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وإذا لم تتخذ الإجراءات الفعالة وفي الوقت المناسب فقد يتحول العائد الديموغرافي إلى عبء ديموغرافي، أو ما يسمى بالفقر الديموغرافي متمثلاً في معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب وقوة العمل الوطنية، وزيادة معدلات الفقر والهجرة للخارج، مع ارتفاع معدلات الشيخوخة والإعالة الديموغرافية، وبالتالي تنشأ أعداد من الشباب العاطلين عن العمل والمحبطين والقاصرين عن تلبية الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم، ما يوقعهم ذلك لأن يكونوا فريسة سهلة للإغراءات التي تنشرها الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

1 – الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، رشود بن محمد الخريف، مركز الدراسات السكانية، فاتن هديبان المطيري، جامعة الملك سعود.

تمر ليبيا الآن بمرحلة التحول الديموغرافي، حيث تتباطأ معدلات الخصوبة وتنخفض الأهمية النسبية للسكان المعالين مع ارتفاع الأهمية النسبية للسكان في سن العمل، والتي يتوقع أن تصل إلى نحو 65 % في العام 2030، ويتوقع أن يعيش الليبيون متوسط عمر يصل إلى (73 سنة)، وفي نفس السياق، هنالك سبباً آخراً للتفاؤل بأن ليبيا يمكن لها أن تستفيد من العائد الديموغرافي لمدد أطول بسبب العمالة الوافدة التي تتميز بخاصية العمر (15 – 34 سنة)، والتي بسببها سترتفع الأهمية النسبية للسكان في سن العمل إلى 64 % للسكان الليبيين في العام 2030، وإلى نحو 66.4 % لكل من الليبيين وغير الليبيين لنفس السنة، ومع ارتفاع نسبة العاملين من السكان في سن العمل هناك إمكانية لرفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ولكن هذه ليست سوى فرصة فقط يمكن استثمارها وتحقيق العائد الديموغرافي من خلالها وذلك باتخاذ عدد من الخطوات من أهمها:

1. إجراء تحسينات على درجة عالية من الأهمية والشمولية في تعليم وصحة وتغذية الشباب والفتيات والنساء والأطفال، وتطبيق برنامج لزيادة الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة ولمنع الحمل غير المرغوب فيه، ما سيؤدي ذلك إلى تقليل عدد الأطفال المولودين لكل أسرة، وترتبط الانخفاضات في الخصوبة السكانية المقترنة بانخفاض معدل وفيات الأطفال والأمهات بقوة أكبر للمرأة لاتخاذ قرارات بشأن عدد الأطفال الذين ترغب في إنجابهم وكيفية تربيتهم، ونتيجة لقلة عدد الأطفال المولودين للمرأة الواحدة ستتاح لها فرصة الدخول إلى سوق العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وهذا بدوره سيرفع مستوى دخل الأسرة ويدعم قدرتها على الادخار ومن ثم الاستثمار.

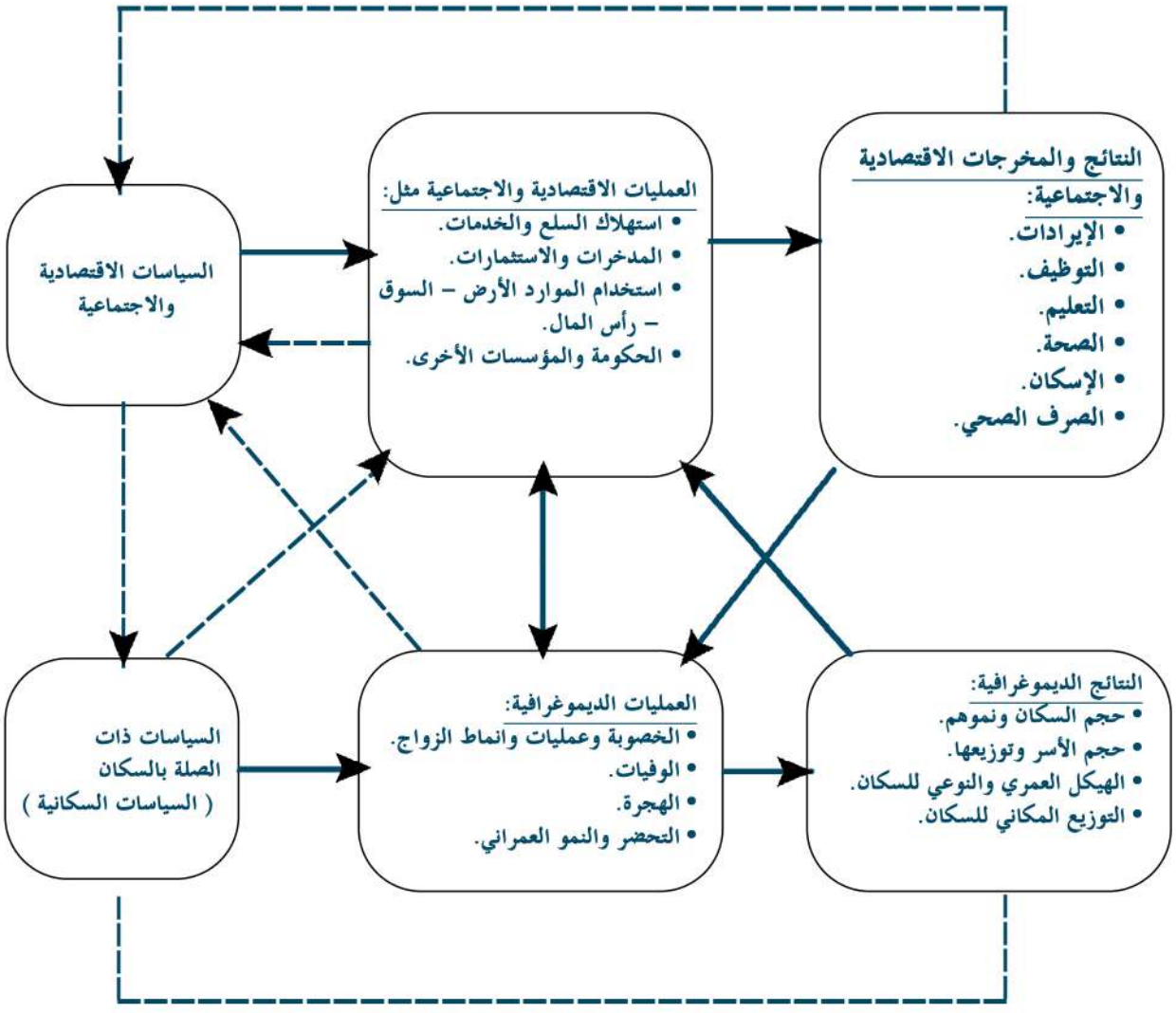
2. الاستثمار في تعليم وتدريب الشباب ما يعزز مستوى المهارات الفنية والتقنية لدى الشباب، وهذا بدوره يدعم مشاركة الشباب الفعالة في ممارسة النشاط الاقتصادي وتوفير العمالة المناسبة كماً وكيفاً وفي الوقت المحدد، إضافة إلى ذلك أظهرت الدراسات أن تعليم الفتاة لاسيما على مستوى المرحلة الثانوية، مع تعزيز فرص التمكين للمرأة، سيؤخر بالتالي الزواج المبكر ويبطئ خصوبة المراهقات، مع تنفيذ برنامج شامل لمعالجة العوائق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق تمكين الفتيات والنساء، وهناك فجوة بين عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل وبين فرص العمل المتاحة خلال الخمسة عشر سنة الماضية، ومع هذا فإن قدرة الحكومات على التصدي لهذا التحدي تتعثر أحياناً بسبب عدم كفاية الشواهد على ما يصلح لدفع الشباب إلى العمل المنتج على نطاق أوسع.

تتفق أسس التنمية والسكان على أن النمو السكاني والنمو في الدخل الفردي مترابطين بشكل كبير لاسيما عندما تحدث التغيرات في هيكل السكان بسبب الارتفاع بمعدلات النمو السكاني، وينتج عن ذلك ما يعرف بظاهرة البروز الشبابي، وتنتج عن هذه التغييرات ما يعرف بالعائد الديموغرافي، وهو النمو الاقتصادي الناتج عن تغيرات التركيبة السكانية التي تمثل الوفرة في الأيدي العاملة نتيجة زيادة نسبة السكان في سن العمل (15 – 64 سنة) وانخفاض معدل الإعالة لصغار السن (0 – 14) وكبار السن (65+ سنة)، وهذا ما يعرف بانفتاح النافذة الديموغرافية أي ما يعرف بالتغيرات السكانية التي يطلق عليها التحول الديموغرافي، أما التغيرات الاقتصادية التي تحدث بفعل التغيرات السكانية فيطلق عليها العائد الديموغرافي، حيث الارتفاع في حجم المشتغلين نسبة لمجموع السكان وزيادة الناتج المحلي وارتفاع معدل الادخار وزيادة حجم الاستثمارات المنتجة، وهذا المفهوم أطلقه الاقتصاديون في جامعة (هارفارد ديفيد بلوم وديفيد كاتينج)، على زيادة النمو الاقتصادي التي يمكن أن تنتج عن التغيرات في الهيكل العمري للسكان في بلد ما بفعل انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة عدد السكان في سن العمل مقارنة بالسكان المعالين من الأطفال وكبار السن، ويكون معدل نمو السكان في سن العمل أكبر من معدل النمو العام بحيث يحدث البروز الشبابي، ومع وجود عدد أكبر من الناس في القوى العاملة وعدد أقل من الأطفال، ينخفض معدل الإعالة، وتكون لدى الدولة فرصة سانحة للنمو الاقتصادي السريع إذا ما تم تنفيذ الاستثمارات وإعداد وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية الصحيحة في مجالات الصحة والتعليم والحوكمة والاقتصاد[2] .

2-https://demographicdividend.org/about-demographic-dividend

يمثل المخطط (1) ملخصاً للعلاقة المتبادلة ما بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الحقيقة أن هذه العلاقة البسيطة بهذا الشكل، لا تعبر عن العلاقة المتبادلة بشكل دقيق لأن العلاقة أكثر تعقيداً وتتضمن العديد من العمليات داخل الأنظمة الفرعية والتغذية المرتدة لها، كذلك تفتقر إلى السياقات الثقافية والاجتماعية التي تمثلها النظم الاجتماعية والثقافية التي تحكم العلاقات بين مجموعات الفاعلين الاجتماعيين، ويجب تحديد العلاقة من خلال المفهوم الأوسع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة وهو مفهوم التنمية المستدامة.

المخطط (1) ملخصاً للعلاقة المتبادلة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية



ويؤكد المخطط السابق على أن حجم ونمو السكان وبنيتهم العمرية والنوعية لها تأثيرات مختلفة ذات صلة بالسياسات والقرارات العامة التي تخص تحسين حياة ورفاهية الناس، فهي تحدد الاتجاهات الرئيسة للسياسات بناء على تطور الفئات العمرية وعلى حجم النمو السكاني وخاصة في القطاعات الرئيسية التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان والصرف الصحي والبنية التحتية، وكذلك على السياسات والعمليات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار والادخار والاستهلاك والإنتاجية، وكيف تؤثر السياسات السكانية على العمليات الديموغرافية المتمثلة في متغيرات السكان الرئيسة، بالإضافة إلى التحضر والنمو العمراني وما ينتج عنهما من فرص للعمل والتعليم والصحة والسكن.

عائد ديموغرافي أم عبء ديموغرافي؟

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هل الذي حدث هو تحول ديموغرافي فقط..؟ أم عائد ديموغرافي أيضاً..؟ وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن التحول الديموغرافي يمثل مجموع التغيرات الديموغرافية على الهيكل العمري للسكان، أما العائد الديموغرافي فهو كمية الأرباح الاقتصادية والتنموية التي تحدث بفعل التحول الديموغرافية.

إن الانخفاض المستمر الذي تحقق في معدل الخصوبة الكلية الناتج عن ارتفاع معدلات استخدام وسائل تنظيم النسل، وتأثيرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي من حيث التعليم ومعدلات مشاركة المرأة في قوة العمل وتأخر سن الزواج، وفي سياق نظام تعليمي وتدريبي منخفض الجودة، وضعف في الأداء الاقتصادي مع نقص بفرص العمل المنتج، فإن نشوء ظاهرة البروز الشبابي وارتفاع نسبة السكان في سن العمل، سوف ينتج عنه نمو في معدلات البطالة السافرة والبطالة المقنعة ولن تؤدي إلى نمو اقتصادي، بل أنها تتسبب في انعدام الأمن السياسي والاقتصادي، ما يعني ذلك ارتباط الزيادة في أعداد الشباب بالاتجاهات السلبية والمخاطر الأمنية وعدم الاستقرار، المخطط (2).

المخطط (2) مسارات العائد الديموغرافي



إن النتائج المتوقعة من التحول الديموغرافي المدفوع من التعليم كان من المفترض أن تدعم تسخير العائد الديموغرافي بحيث يكون الأثر الأساسي للتعليم وللتحول الديموغرافي اقتصادياً وتنموياً، ونتيجة لقصور التعامل مع المعطى الديموغرافي خلال تلك المرحلة المفصلية للتحول الديموغرافي،كان الأثر السياسي أكثر تأثيراً في ليبيا، حيث يقول علماء الديموغرافيا إن وصول نسبة الشباب المتعلم لحوالي50 % من إجمالي السكان[3]، قد يعرض المجتمع للاضطرابات والقلاقل السياسية وتزداد هذه الاضطرابات عنفاً مع ازدياد نسبة النمو الشبابي والسبب الخفي، والمهم لكل هذا هو عندما يفرض على هؤلاء الشباب نظام تعليمي منخفض الجودة، وفرص عمل ضعيفة لا تستوعب كل الباحثين عن عمل، زد على ذلك طول فترة الانتظار للحصول على العمل وتكوين الأسر، ومع تزايد فترة الانتظار، وزيادة نسبة البطالة، يتجه الشباب الباحث عن عمل إلى القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، ومع وجود الاستقطاب الأيديولوجي والديني أصبح الشباب داخل دوائر العنف وباتوا هم المغذي لها.

إن المؤسسات المعنية بتنفيذ نظم التعليم والعمل والسكن والاقتصاد في ليبيا لم تستطع المواكبة كما ينبغي مع التغيرات الديموغرافية في الوقت المناسب، فمنطق الدولة الراعية لم يتطور إلى منطق دولة السياسات التنموية وسياسات الحماية الاجتماعية، ويقترن ذلك بالعديد من التحديات التي تواجه صانعي السياسات بضغوطات ديموغرافية شديدة، ويتعاملون مع المشكلات على أنها وقتية وعابرة وغير مترابطة، وهذه الحلول القصيرة يجب أن تدرس جيداً قبل أن تطرح، فالتعليم المرتكز على الكم قبل الكيف، والتوظيف الاجتماعي القائم على التسكين وليس التشغيل والسكن وتكوين الأسر قطاعات مترابطة، والفشل في بناء السياسات على هذا الترابط يسفر عن تقويض الإصلاحات السياسية، ومن هذا المنطلق يجب أن يترابط الديموغرافي حسب منهجية تكاملية تشتغل على كيفية ترابط القطاعات الرئيسة والتكميلية للاستفادة من العائد.

سياسات العائد الديموغرافي

يهدف هذا الفصل من التقرير إلى تطوير إطار مفاهيمي يحدد السياسات والبرامج التي توفر بيئة مواتية لتسخير العائد الديموغرافي، وهذا الإطار يمكن أن يسهل فهم الإجراءات اللازمة لفهم التحول الديموغرافي والاستفادة من إمكانية العائد الديموغرافي، حيث أفضت مراجعة الأدبيات في هذا المجال، إلى ضرورة وجود ست سياسات بمثابة قطاعات يجب أن تعمل معاً لتحقيق العائد الديموغرافي، وهي:

- حوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية.
- سياسات الحماية الاجتماعية.
- صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة.
- التعليم.
- تمكين المرأة.
- سوق العمل.

تعتمد قدرة الدولة على تحقيق العائد الديموغرافي إلى حد كبير على خيارات الاستثمار التي تقوم بها الحكومة في خمسة ركائز أساسية:

- سوق العمل (التوظيف وريادة الأعمال).
- التعليم وتنمية المهارات.
- الصحة ورفاهية الأسرة (بما فيها تنظيم الأسرة وتمكين المرأة).
- الحقوق والحكومة وتمكين الشباب.
- سياسات الحماية الاجتماعية.

إن تعزيز الأداء التنموي من خلال التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي، يتطلب الاهتمام بتطوير وتحسين المؤشرات الاجتماعية للتنمية البشرية المستدامة للسكان باعتبار أن تحقيق التنمية البشرية من أهم الأهداف الإنمائية لمنظمة الأمم المتحدة التي تعهدت كل دول العالم بتحقيقها، فالحاجة تستدعي كيفية تحسين خصائص السكان انطلاقاً من الوضع الحالي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها التي يجب توفيرها وتبويبها طبقاً لتصنيفات الأمم المتحدة للمتغيرات الديموغرافية (العمر، النوع، مكان السكن...).

3 – يوسف كرباج، هل تقود الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟، مجلة عمران، العدد 3 المجلد الأول، شتاء 2013م "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

وبالنظر إلى طبيعة العائد الديموغرافي المحتمل في تعزيز النمو الاقتصادي ومستويات الاستهلاك وتحسين مستويات المعيشة بشكل عام من خلال عدة قنوات، وتكوين رأس المال البشري، وعرض العمالة، وزيادة المدخرات وزيادة حجم الاستثمارات بسبب التغير في الهيكل العمري للسكان، يظل السؤال قائماً حول إمكانية المحافظة على تعزيز مرحلة استثمار العائد على فرض نفسه وبقوة، وكذلك الحجم الذي يمكن توقعه من العائد على مدى السنوات القادمة؟ وكيف يصبح العائد الديموغرافي عائداً اقتصاديا .

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلب تحليلاً ووصفاً للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمؤسسية، التي تدعم وتعزز العائد أو تقوض تحقيق العائد، وهنا يكمن دور السياسات العامة في توجيه أو تغيير تلك السياقات بطريقة تضخم العائد الديموغرافي المحتمل وتجعله مضموناً، ولكن هنالك مجموعة من الاعتبارات الرئيسية المهمة في صنع السياسة يجب الأخذ بها، وهي:

الاعتبار الأول

المساواة: إن عدم المساواة هو أكبر التحديات المركزية التي تواجه السياسات حيث ترتبط أوجه عدم المساواة على مستوى السكان بعدة مظاهر اجتماعية، مثل الحضر، الريف، المراكز، الأطراف والنوع الاجتماعي، التحصيل العلمي، سوق العمل بين المناطق الجغرافية، ومن بين أهم نتائج عدم المساواة، التفاوتات في الوصول إلى الموارد، والتفاوتات أيضاً في القدرات.

الاعتبار الثاني

خيارات السياسات الوطنية: وتتمثل في نطاق واسع من التدخلات لتعظيم العائد الديموغرافي، ومن هذه التدخلات المهمة هي السكان، الصحة، التعليم، سوق العمل، السياسات الاقتصادية، وتعبر هذه المجموعة الأساسية من التدخلات عن هدف تعزيز العائد الديموغرافي من خلال إطالة الفترة التي تجني خلالها الفوائد، وهنا تتأتى أهمية العمالة الوافدة وكيفية إدارتها في تعزيز توظيف العائد الديموغرافي، كما هو الحال الآن في أوروبا وكندا وأستراليا، فالعمالة الوافدة باعتبارها من الفئات العمرية الفتية فهي تشكل مصدر تغذية داعم للسكان في سن العمل للبلد المضيف.

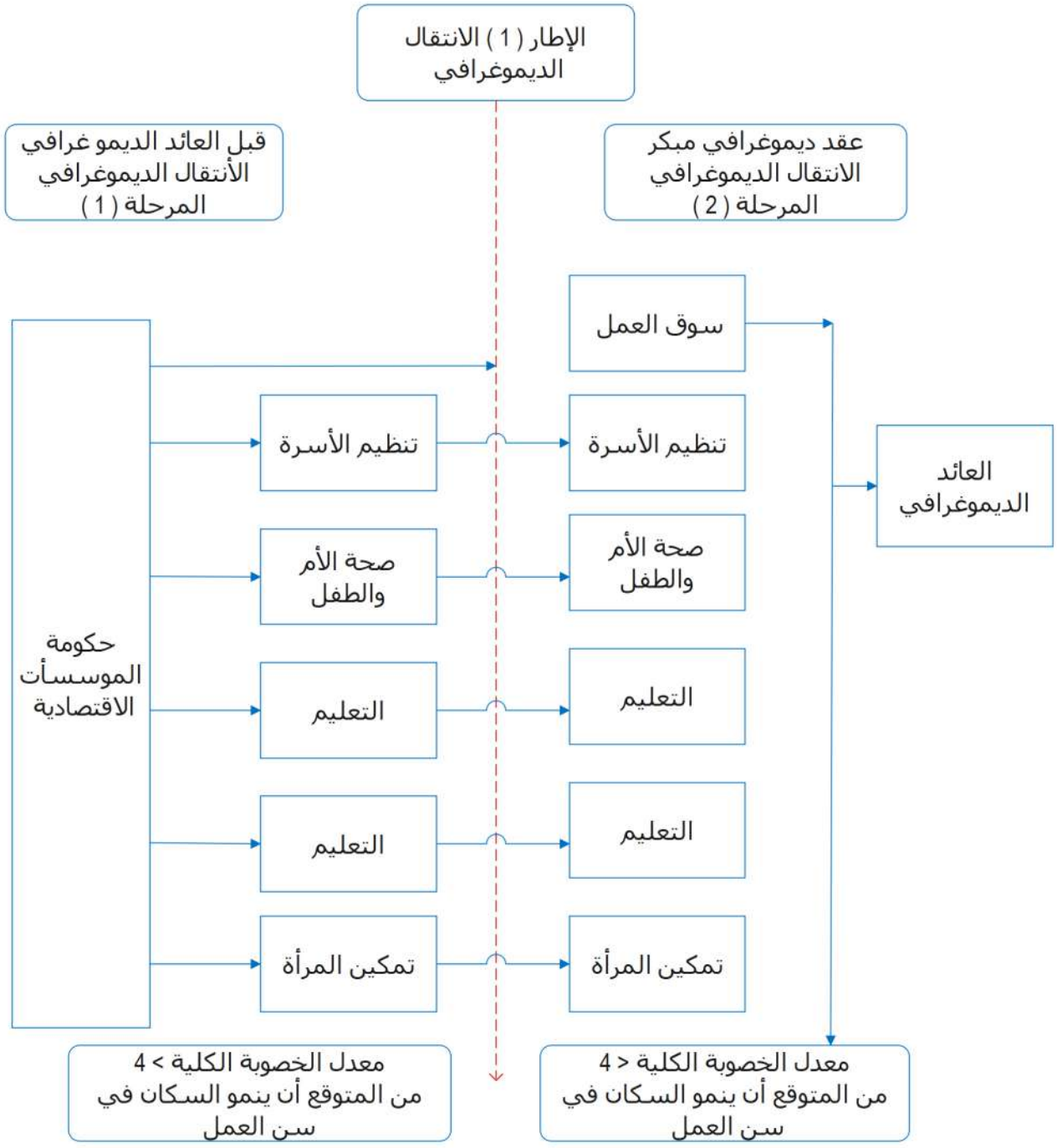
الاعتبار الثالث

العوامل الخارجية: وتتمثل في أحداث لا تملك الدولة الليبية بشأنها إلا القليل وأحياناً لا تملك سبل السيطرة عليها، مثل التغيرات المناخية المتمثلة في الجفاف والكوارث الطبيعية، والأوبئة مثل كوفيد 19، وحدوث الأزمات الاقتصادية الدولية المتمثلة في انخفاض أسعار البترول، وارتفاع أسعار السلع الأساسية للغذاء، فالأزمات العالمية تؤثر على السياقات المحلية في استثمار العائد الديموغرافي وخاصة في السياقات الاقتصادية الهشة، ومن جانب آخر التطور السريع للعالم في مجال المهارات الضرورية للعمال والقدرة التنافسية للاقتصاديات، ومنها يبرز ضرورة وأهمية معالجة قضايا تكوين الرأس المال البشري، وأهمها إصلاح التعليم وخاصة التعليم المهني والتقني.

ويشتمل تصنيف إطار العائد الديموغرافي، وكما هو موضح في الإطار (1)، على مرحلتي بناء، يمثل المحور الأول منها كيفية انتقال البلدان من معدلات نمو مرتفعة أكبر من 4 إلى مستويات خصوبة أقل من 4، وهذا المحور يمثل القطاعات الإستراتيجية التي يجب أن تعطيها البلدان الأولوية في عملية تسريع وتسخير العائد الديموغرافي، حيث تعتبر الحوكمة والمؤسسات الاقتصادية قطاعاً أساسياً لجميع البلدان بغض النظر عن تصنيفها للعائد الديموغرافي.

وتسلط المرحلة الأولى الضوء على القطاعات الإستراتيجية الرئيسية التي لها تأثير مباشر على عملية تسريع وتعزيز العائد الديموغرافي وهي تنظيم الأسرة وصحة الطفل والأم والتعليم، وتمكين المرأة، وهذه القطاعات الأربع تهيئ للتحول الديموغرافي.

وعندما تدخل المرحلة الثانية، وتبدأ ظاهرة البروز الشبابي يضاف إلى هذه القطاعات الرئيسية توسيع الاستثمارات وإعادة بناء وتطوير سوق العمل، لأن هناك حاجة مهمة لاستيعاب الزيادة الكبيرة في عدد الشباب، ويخلق سوق العمل إمكانية زيادة مستويات الإنتاجية بين الشباب وتبقى القطاعات الأخرى تشتغل مع سوق العمل للتعزيز الاستفادة من هذا التحول الديموغرافي.


الإطار (1) الانتقال الديموغرافي
قبل العائد الديمو غرافي الأنتقال الديموغرافي المرحلة (1)
عقد ديموغرافي مبكر الانتقال الديموغرافي المرحلة (2)
حكومة الموسسأت الاقتصادية
تنظيم الأسرة
صحة الأم والطفل
التعليم
التعليم
تمكين المرأة
سوق العمل
تنظيم الأسرة
صحة الأم والطفل
التعليم
التعليم
تمكين المرأة
العائد الديموغرافي
معدل الخصوبة الكلية > 4 من المتوقع أن ينمو السكان في سن العمل
معدل الخصوبة الكلية < 4 من المتوقع أن ينمو السكان في سن العمل

ويعرض الإطار (2) عجلة الازدهار ومجموعة من البرامج والتدخلات ومجالات الاستثمار الخاص بكل قطاع لتحفيز وتسخير العائد الديموغرافي.

إطار (2) عجلة الازدهار والتدخلات والبرامج القطاعية المحتملة لتحقيق العائد الديموغرافي



الحوكمة والمؤسسات الاقتصادية

عندما تنكمش فرص العمل المنتج في الاقتصاد أو يعجز النظام التعليمي والتدريبي عن اعتماد المناهج والأساليب الحديثة والصحيحة لتكوين المهارات التقنية والفنية ويسود التهميش وعدم المساواة بجميع مسمياتهم، تتعرض البلدان ذات الهيكل العمري الشاب لخطر متزايد للنزاعات وعدم الاستقرار، وتواجه تحديات كبيرة في بناء مؤسسات قوية وتعزيز مشاركة المواطنين، ويؤكد الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030 على ضرورة قيام وتعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وضمان الوصول إلى مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة، فكلما كان الهيكل العمري للسكان يتميز بالتزايد في أعداد الشباب، كلما كانت هناك تحديات في قيام الدولة بالحكومة الفعالة وزعزعة للاستقرار، وعليه فإن التزايد في أعداد الشباب يمكن أن يؤدي إلى توترات داخل السكان، يغديها ارتفاع نسبة البطالة والعمالة الناقصة والهجرة الريفية السريعة وضعف المساواة في الوصول إلى الموارد، وإلى زيادة مخاطر الصراع العنيف وانعدام الأمن وانتشار الفساد، وكلما اتجه الهيكل العمري للسكان نحو النضج وزيادة العمر الوسيط فوق سن 30 سنة، تبقى احتمالية زيادة المشاركة وتكوين المؤسسات القوية قائمة، ولهذا يجب أن تكون الأولوية للاستثمار في الشباب انطلاقاً من أربعة ركائز وهي:

- التعليم وتنمية المهارات.
- التوظيف وريادة الأعمال.
- صحة الشباب ورفاهيتهم.
- قيام الحكُومة بتمكين الشباب من حقوقهم.

ويمكن للحكم الرشيد والمؤسسات القوية تشجيع المشاركة وتمكين السياسات التي من شأنها خلق بيئة سياسية مواتية في جميع القطاعات الاقتصادية للاستفادة من العائد، ولكن ذلك يتطلب وجود استقرار سياسي وسيادة للقانون كجزء من ممارسات الحكم الرشيد التي تساعد على خلق مناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسهم في خلق فرص العمل وتعزيز التنمية، فالمؤسسات لديها القدرة في دعم أو عرقلة تطوير السياسات لتحقيق إمكانيات النمو المرتبطة بالتحول الديموغرافي، فسياسات العائد الديموغرافي هي سياسات متعددة القطاعات ومعقدة وتطرح تحديات إضافية في كيفية تصميم السياسات وتنفيذها، وهذا يتطلب الالتزام السياسي والقيادة القوية لضمان التنسيق عبر كافة القطاعات والمستويات، وإن المراقبة والتقييم والمساءلة للمؤسسات مهمة لتنفيذ البرامج والسياسات.

وفي سياق العدالة في توزيع الموارد وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة في المجتمع، يمكن عرض فكرة شخص متخصص وهو الدكتور محمد المدني في إحدى منشوراته على الفيس بوك بتاريخ ديسمبر2021 في موضوع التنمية المكانية، فهو يقول: (اتجاهات مخطئة) المحاصصة في الثروة وفِي المناصب العامة، ليبيا بلد شاسع ذو طبيعة صحراوية، ومن هنا فهي تحتاج إلى معادلة وطنية تجمع بين الصحراء والبحر، وتحتاج إلى تنمية مكانية في كل المناطق الساحلية والصحراوية والجبلية، وبالتالي فإن دراسة ما تحتاجه كل منطقة من تنمية بنظرة تكاملية بين المناطق أمر أولي لا ينبغي التأخير فيه، وإن ما تحتاجه كل منطقة من تنمية بهذا المفهوم يصبح استحقاقاً لابد منه وليس حصة في الثروة العامة توزع حسب الاستحقاق التنموي وكحصة في ميراث.

الثروة العامة هي ناتج جهد المواطنين وما تمده الطبيعة من موارد، وأهم هذه الموارد الطبيعية في بلد صحراوي هو المياه الجوفية، الشمس، النفط والغاز، الخامات الصناعية، والمعادن الثمينة، وكل منطقة من مناطق ليبيا ينبغي أن تكون مركزاً اقتصادياً وإدارياً واجتماعياً يتحمل قدراً من المساهمة في الاقتصاد الوطني بقدر ما تسمح به موارده البشرية والطبيعية.

ومن أجل تجسيد عملي لهذه الرؤية فإن الأمر يتطلب إجراء دراسات مسحية ميدانية تشمل كافة مناطق ليبيا أو مراكزها الإدارية، وليكن أطلس التنمية على مستوى البلديات الذي تم إنجازه عام 2002، ومن بين الأجهزة التي ينبغي أن تتولى تنفيذ هذا المشروع، مجلس التخطيط الوطني وكافة مراكز البحوث الليبية المتخصصة الحكومية والخاصة ذات العلاقة، ونذكر منها، مركز البحوث الصناعية، مركز البحوث الزراعية، مركز البحوث الاقتصادية، مركز دراسات تنمية حماية المناطق الصحراوية وغيرها من المراكز الوطنية العامة

والخاصة. مع العلم أن مثل هذه الدراسة تحتاج إلى تنفيذ كل ثلاث أو أربع سنوات لأن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي سيتم جمعها متغيرة من فترة إلى أخرى، أضف إلى ذلك الحاجة الضرورية للمتابعة والتقييم الدوري.

ركائز الاقتصاد الوطني الذي من أجله توضع خطط التنمية العامة والمكانية

من أجل الحصول على اقتصاد قوي ومتين ينبغي تفادي النشاط الاقتصادي العشوائي والانتهازي أخذاً في الاعتبار أن النشاط الوطني هو إجمالي حاصل نشاط المواطنين وما يتوفر في البلد من موارد طبيعية ذات قيمة سوقية، الأمر الذي يتطلب بذل الجهود اللازمة ليكون لكل الموارد قيمة متعاظمة وهو ما يفرض على السلطة الاستعانة بالمراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي.

أما المناصب العامة فمن غير المعقول والمنطقي أن تكون محل محاصصة جهوية لأن العمل الوطني يقوم على الكفاءة والنزاهة، وهذا هو المراد من السياسة الناجحة والرشيدة، ونجد أن بعض الدول تستدعي كفاءات من خارجها إذا تبين أنه لا يوجد من يشغلها بكفاءة من قبل أبناء الوطن، والمواطنون سواسية أمام القانون والدستور ولا فرق بينهم إلا بالكفاءة والنزاهة، ومن الممكن استحداث برنامج وطني عام لإعداد الكفاءات والقيادات يشترك فيه مواطنون من كل المناطق في الوطن رجالاً ونساء، وتكلف السلطة الشرعية مؤسسات التعليم والتدريب لإعداد هذا البرنامج القابل للتطوير بشكل دوري لمواكبة المتغيرات الوطنية والعالمية، وبهذا الشكل نبني دولة قادرة على النهوض وتحقيق التقدم والمساهمة في التراث الإنساني المتعاظم في القرن الحادي والعشرين.

سياسات الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية هي مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية جميع الأشخاص والأسر من الضعف، أو الإقصاء الاجتماعي خلال فترة حياتهم مع التركيز على الفئات الضعيفة، وتشمل برامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي وخدمات الرعاية الاجتماعية وتدابير سوق العمل وبرامج الطوارئ في فترة الأزمات.

ولتسخير العائد الديموغرافي يجب تطوير سياسات الحماية الاجتماعية في ليبيا، خاصة إن برامج الحماية الاجتماعية طالتها النظرة الضيقة منذ سبعينيات القرن الماضي، وعدم مراعاة مفهوم المساواة التي تؤكد عليها التشريعات النافذة منذ ذلك التاريخ، وفي السنوات الأخيرة تأثرت بالظروف الاستثنائية، فأصابها بعض الضعف بسبب قلة التمويل، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة تحولاً أساسياً في توجه الحماية الاجتماعية إلى البرنامج الإنساني والإغاثي الذي يقتصر على مجرد مساعدة الفئات الأكثر احتياجاً وتضرراً نتيجة حركة النزوح والهجرات الداخلية، الأمر الذي تطلب أعمال الإغاثة وتوفير الأمن والحاجات الأساسية، وفي هذا السياق توضح خطة الاستجابة الإنسانية 2021 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه مازال هنالك حوالي 1.3 مليون مواطن يحتاجون إلى الحماية العاجلة في مجالات الصحة، الحماية، المأوى والمواد الغذائية، المياه والصرف الصحي، الأمن الغذائي، التعليم، اللاجئون والمهاجرون.

وتؤكد توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 في عام 2012 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية، على النهج الحقوقي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في الضمان الاجتماعي يعتبر أداة هامة في القضاء على الفقر وانعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي، بل أيضاً لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، لأن أهمية تأمين الدخل الأساسي والحصول على خدمات الرعاية الصحية، مهم في تسيير التمتع بالعديد من الحقوق لدى غالبية السكان، وتقدم التوصية إرشادات للدول، بشأن السبل الكفيلة بتوسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتكييفها مع الظروف الوطنية، مع ضرورة أن تتضمن الضمانات الأربع الأساسية التالية:

1. الحصول على الرعاية الأساسية بما في ذلك رعاية الأمومة.
2. توفير أمن الدخل الأساسي للأطفال، بما يشمل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع أو خدمات ضرورية أخرى.
3. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف لاسيما في حالات

المرض والبطالة والأمومة والإعاقة.

4. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص المسنين بما يلبى احتياجات العيش الكريم.

وعليه يجب أن تستهدف التوجهات المستقبلية لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية تحقيق التكامل فيما بين الخطط الاستراتيجية التنموية التي تتبناها الدولة بما فيها سياسات تسخير العائد الديموغرافي، وسياسات الحماية الاجتماعية المتبناة، وذلك لتوحيد الجهود في تطوير التعليم والصحة، وخفض الفقر والبطالة، وتمكين المرأة، وفتح علاقة شراكة مع القطاع الخاص، والاستثمار لتوفير فرص العمل المنتجة للفئات المستحقة، وإصلاح التشريعات لكي تتلائم ومتطلبات المرحلة، وإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي، والتركيز على زيادة الموارد المالية المخصصة للبرامج التي تقوم بها، وتبني منهجيات والتي من شأنها الاستهداف الدقيق للمستحقين، مع ضرورة التوجه نحو آليات تعزيز الاعتماد على الذات، وذلك من خلال تبني البرامج الهادفة إلى إعانة الأسر المعوزة عبر دعم مقوماتها الإنتاجية، سواءً من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات المنزلية، أو برامج مكافحة البطالة، وفي سبيل ذلك يمكن أن يتم التركيز على الآتي:

1. وضع مؤشرات لكل مكون من برنامج شبكات الأمان الاجتماعي ورصد نتائج ذلك المؤشر لكل الجهات المعنية.

2. ربط الأنظمة المعلوماتية للجهات المعنية المختلفة في إطار منظومة للمتابعة والتقييم الدقيق للفئات المستهدفة.

3. وضع معايير واضحة للشرائح المستهدفة بالدعم وتحديدها ومراجعتها بشكل سنوي.

4. إنشاء آلية تعمل على التأكيد من استحقاق المستفيدين بالتنسيق مع الجهات المعنية والباحثين الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني.

5. تطوير قاعدة بيانات متكاملة، وتحقيق الربط بين جميع الجهات والهيئات، وذلك لتداول البيانات بهدف التيسير على المواطنين في إنهاء تعاملاتهم، وتقديم الخدمات المختلفة لهم، وتوفير قدراً أكبراً من الشفافية.

6. إرساء قواعد ومعايير للإدراج والإقصاء بمظلة شبكات الأمان الاجتماعي لترشيد الموارد المخصصة للدعم.

7. إنشاء آلية تظلم للأسر أو الفئات التي تم رفضها ومنحها حق مراجعة البيانات.

8. إنشاء كيانات محلية (لجان مساءلة مجتمعية) تحت إشراف الوزارات المعنية وذلك للمساهمة في تحديد المستحقين وتنقيح قواعد البيانات.

9. استخدام بطاقات صرف ذكية لجميع المستحقين لشبكات الأمان الاجتماعي لدعم الشمول المالي لجميع الفئات.

10. ضرورة تبني بعض مؤشرات قياس الأداء في إطار برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي تركز على قياس الفجوة بين الأداء الفعلي للمؤشر وما هو مستهدف، ويشمل ذلك مؤشرات مثل:

- نسبة السكان تحت خط الفقر الذين شملتهم برامج الدعم النقدي.
- عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من برامج الدعم النقدي.
- الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة النساء المستفيدات من برامج شبكات الأمان الاجتماعي لاسيما المرأة المعيلة.
- عدد أطفال الأسرة المستحقة لدعم المنتظمين في الالتحاق بالتعليم.
- عدد الإناث المستحقات للدعم والمستفيدات من برامج الرعاية الصحية.
- عدد الشباب العاطل عن العمل والباحثين عن العمل.
- عدد كبار السن، والشيخوخة.

تنظيم الأسرة

تتمثل الخطوة الرئيسية نحو تحقيق العائد الديموغرافي في تهيئة الظروف لخفض الخصوبة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المعرفة التي تؤثر على صنع القرار في الأسرة من خلال استيفاء بعض الشروط وهي:

- يجب أن يفهم الأفراد بأنه يمكن التحكم في الخصوبة من خلال أفعالهم.
- يجب على الأفراد إدراك الفوائد التي تنتج عن الحصول على عدد اقل من الأطفال.
- يجب أن يكـون لدى الأفراد إمكـانية الوصـول إلى

وسائل تنظيم الحمل ميسورة التكلفة ومعرفة استخدامها. وتعتبر برامج تنظيم الأسرة فعالة وضرورية للإسراع أو تعزيز التحول الديموغرافي، وهذا مرتبط بتحسين الوضع الاقتصادي وتعليم المرأة وتلبية الاحتياجات من هذه الوسائل على المستوى الوطني حتى تصبح عملية اتخاذ قرار الإنجاب من قبل الأزواج يخضع لحساب التكلفة والعائد للأطفال، وإن الأسر الصغيرة لها القدرة على تراكم الثروة والادخار وإمكانية الاستثمار في الأطفال الأقل عدداً، ولكن هذا لا يحدث، إلا بفهم السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع والتصورات لدى الناس في شكل الأسرة واستخدام وسائل تنظيم النسل، وبمجرد استيفاء تلك الشروط تتغير الأعراف والتصورات الاجتماعية المتعلقة بالخصوبة.

صحة الأم والطفل

تعد وفيات الأطفال مؤشراً رئيساً لمستويات الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ومستوى جودة الخدمات الطبية بشكل عام وخدمات الصحة العامة بشكل خاص، وبالتالي فإن زيادة معدل وفيات الأطفال ليست امراً غير مرغوب فيه فحسب، بل إنها مؤشر على انخفاض مستويات المعيشة العامة، فالانخفاض في معدل وفيات الرضع والأطفال له تأثير مباشر على مستويات الخصوبة، وعلى العمر المتوقع عند الميلاد الذي يعد مقياساً موجزاً للوفيات الإجمالية، وفي هذا السياق يؤكد الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة على ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في كل الأعمار، وتركز الغاية 3-1 على ضرورة خفض المعدل العالمي لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية، وتدعو الغاية 3-2 إلى ضرورة وضع حد للوفيات التي يمكن الوقاية منها لحديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة، حيث تهدف كل البلدان إلى خفض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من 25 وفاة لكل 1000 ولادة حية[4].

يجمع خبراء السكان على أن تحقيق خفض معدل وفيات الأطفال يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، في حين أن خفض وفيات الأمهات أمر أساسي لتحقيق التحكم في الخصوبة وتحقيق العائد الديموغرافي، ويؤثر الوصول الفعال والعادل إلى خدمات تنظيم الأسرة على الخصوبة المرغوبة وبقاء الأطفال، وكذلك منع زواج المراهقات لخفض نسبة وفيات الأمهات وتجنب الولادات العالية الخطورة (الولادات المبكرة جداً والمتأخرة جداً والمتكررة جداً)[5] وهي:

- الولادات التي تحدث تحت عمر 18 سنة والحمل والولادات فوق عمر 34 سنة.
- الولادة قبل 24 شهر من الولادة السابقة.
- إنجاب الأم لأكثر من 3 أطفال.

وتشير عديد الدراسات إلى أن استخدام وسائل تنظيم الحمل، وتجنب الولادات عالية الخطورة يخفض وفيات الأمهات[6] إلى حوالي 40 - 50 % من جميع وفيات الأمهات ، وإن مبادرات الأمومة الأمنة، وتوفر اللقاحات، وبرامج تغذية الأطفال، وتحسين أداء إدارة أمراض الطفولة، وتوفير القابلات في المناطق الريفية، والحرص على حدوث كل الولادات بالمستشفيات، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، هي تدخلات مهمة لتحسين صحة الأم والطفل وتحقيق العائد الديموغرافي.

وتعد اللقاحات واحدة من أهم التقنيات الصحية فعالية من حيث التكلفة لتحسين بقاء الأطفال، والحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة وما له من تأثير مباشر على زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة، لمتوسط العمر المتوقع يعكس الجهود الفعالة في تقليل معدل الوفيات في الخمس سنوات الأولى من العمر، هذه التدخلات هي انعكاس للصحة العامة في البلد، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سياسات التعليم وتنمية المهارات

إن التحول الديموغرافي الذي يحدث يجب أن يكون مدفوعاً بالتعليم الجيد، وفرصة الاستفادة من التضخم الشبابي لتعزيز النمو الاقتصادي تعتمد على الاستثمار في التعليم بشكل أساس، وضرورة تكييف التعليم مع احتياجات سوق العمل بالكم والكيف المطلوبين لخلق الوظائف وزيادة الإنتاجية.

ويعد التعليم أقوى وأهم أدوات التنمية المستدامة وهو أساسي لتحقيقها، وعندما يتحصل كل من الفتيان والفتيات على التعليم الجيد، يصبح النمو الاقتصادي المتسارع ممكناً، حيث يساعد التعليم الثانوي والعالي، خاصة الفتيات، على تأخير سن الزواج والحمل الأول،

4-https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021_Arabic.pdf
5-https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/abortion
6-https://pophealthmetrics.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12963-020-00245-w

ويساعد على التمكين والعمل خارج المنزل، ما يزيد القوة العاملة وإمكانية التنمية الاقتصادية.

يحتاج صانعو السياسات إلى إدراك أهمية وضع سياسات تطلق العنان لإمكانات الشباب المتنامي لزيادة النمو الاقتصادي والمساعدة في إنشاء مجتمعات أكثر سعادة واستقراراً وفي سبيل ذلك:

- يجب أن تعمل الدولة على زيادة دمج اقتصادها مع الاقتصاد العالمي الأوسع من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه أن يساعد على زيادة القدرة الإنتاجية للشباب مع نقل المعرفة والدراية الفنية إلى السكان.
- يجب توليد فرص العمل بالشراكة مع القطاع الخاص لتعظيم الاستثمار في البنية التحتية وتكييف جهود التعليم الموجهة نحو الاستفادة من الترابط بين اقتصاديات الدولة.
- يجب أن يتم التوظيف حسب التوقعات الثقافية والتعليمية للشباب، لأن الوظائف غير المرغوب فيها لن تساعد في التخفيف من البطالة وتسخير العائد.

المصدر: بسمة مؤمني، فجر العرب شبابه وعائده الديموغرافي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016.

ونحتاج إلى منظور طويل ومتكامل لدورة الحياة والتأكد من أن الأطفال الذين يولدون اليوم يتمتعون بخدمات صحية جيدة وتغذية وتعليم جيد في جميع مراحل التعليم، حيث يؤكد الهدف الرابع لأهداف التنمية المستدامة 2030 على ضرورة أن يتحصل الصغار جداً على تعليم شامل وجيد في مرحلة الطفولة المبكرة لإثارة تفكيرهم واهتمامهم بالتعليم وإعدادهم للمدرسة الابتدائية، ويجب إصلاح التعليم الابتدائي لتوفير مهارات جيدة لمعرفة الكتابة والقراءة والحساب والتفكير النقدي وزرع بذور للابتكار وضمان الانتقال الشامل إلى المدرسة الثانوية، وإصلاح التعليم الثانوي من خلال اتباع مناهج تعتمد على المهارات العلمية القابلة للتحويل أو الاستعداد للعمل الذي يحتاجونه واكتساب الوظائف والاحتفاظ بها، وكذلك إصلاح التعليم برمته ليسهم بدوره ويكون في الطليعة لتطوير الشباب الذين سوف يحققون التغيير والابتكار لجعل البلد قوة اقتصادية مهمة، وهذا ما يعرف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويؤكد الاتحاد الإفريقي أن التعليم أحد أهم الركائز التي تقوم عليها خارطة الطريق لتسخير العائد الديموغرافي، حيث تشمل الأولويات التي حددها الاتحاد بتحسين الوصول إلى التعليم الجيد الذي يتوافق ويلبي متطلبات سوق العمل المتطور، ودعم التعليم المهني والفني لتمكين الشباب من تسخير قدراتهم وخلق فرص العمل الخاص، وإن أحد الشروط المسبقة لتحفيز العائد الديموغرافي هو الاستثمار في جودة التعليم من المستوى الابتدائي إلى الجامعي والتعليم والتدريب المهني والتقني، وتوسيع نطاق التعليم والتدريب على المهارات مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والتقنيات الجديدة وخاصة تقنيات الجيل الرابع ومتطلبات الاستثمار الأجنبي[7]، مع ضرورة التحاق الفتيات بمثل هذه التخصصات وتحسين أدائهم الأكاديمي، ولكن تبقى محدودية البيانات والمعلومات هي التي تجهض عملية تتبع التقدم في التعليم والتعلم وخاصة في ظل عدم قياس عملية التعلم.

سياسات سوق العمل

يتميز السكان الليبيين بما يعرف بالنمو في أعداد الشباب أو (البروز الشبابي) نتيجة معدلات النمو العالية في السنوات السابقة، حيث يعد نصف السكان الليبيين هم تحت سن 25 سنة، ولهذا يحتاجون إلى أسواق عمل منتجة وداعمة لتحسين القدرة الإنتاجية والاستيعابية للنمو السكاني، وإن معدل النمو للسكان في سن العمل هو أكبر من معدل النمو العام، وعليه فإن سياسات تسخير العائد الديموغرافي تعتمد بشكل شبه كلي على التوظيف (العمل اللائق) فهو شرط أساس لتسخير العائد، وإن إنتاج الموارد واستهلاكها وادخارها له أهمية حاسمة لتحقيق العائد الديموغرافي، وإن تراكم الثروة مهم

7-http://pure.iiasa.ac.at/id/eprint/14194/1/demographic-profile-arab-region-2015-english.pdf

لمرحلة الشيخوخة وتسخير العائد الديموغرافي الثاني الذي يعتمد على ما يذخره ويستثمره الشباب في حياتهم المهنية، ليمثل رصيداً وثروة مهمة لحياة الشيخوخة والجيل القادم.

ويشكل توظيف الشباب الخريجين التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الوطني ونظام التعليم، باعتبارهما المسؤولين الرئيسين عن تأهيل وتشغيل الخريجين، فسوق العمل متغير ومتجدد ومتسارع جداً، فهو يتطلب مهن ومهارات جديدة تتماشى مع متطلبات ما بعد العولمة وثورة تقنية المعلومات الهائلة، وهذه المهارات مبنية على مهارات التفكير النقدي، وإدارة الأفراد، والذكاء العاطفي، والقدرة على إصدار الأحكام، والتفاوض والمرونة المعرفية والمعرفة الإبداعية، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التحصيل العلمي في ليبيا بشكل سريع، فدائما ما يشار إلى أن مسألة عدم تطابق المهارات كأحد العوامل الرئيسة وراء ارتفاع معدلات البطالة، وينظر إلى عدم التطابق بمستويات متعددة، منها عدم تطابق التخصصات على المستويين المتوسطي والجامعي، وتلك المطلوبة في سوق العمل، وهذا بدوره أدى إلى وجود فائض في العرض مقابل الطلب المحدود خاصة لدى النساء، وعليه فإن هناك حاجة ماسة إلى التركيز على بناء لمجموع المهارات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل، والتي تشمل التعليم الجيد والتدريب التقني والمهني.

وفي الواقع أن المؤسسات المعنية بنظام التعليم والعمل والسكن والاقتصاد في ليبيا لم تستطع المواكبة كما ينبغي مع التغيرات الديموغرافية، فمنطق دولة الرعاية لم يتطور إلى منطق السياسات التنموية وسياسات الحماية الاجتماعية.

ويمكن تلخيص بعض تحديات سوق العمل في الآتي:

- ارتفاع معدلات الباحثين عن عمل بين الشباب (15 – 34 سنة) أصحاب الشهادات العلمية المتوسطة والعليا.
- ارتفاع نسبة الفاقد بين الشباب غير المتواجدين لا في التعليم ولا في التوظيف.
- ارتفاع نسبة اقتصاد الظل حيث يقدر بحوالي 38 % من النشاط الاقتصادي في ليبيا[8] .
- تدني معدل النشاط الاقتصادي، وضعف التوظيف، وعدم القدرة على استيعاب التدفقات الجديدة بفعل التحول الديموغرافي.
- ضعف مشاركة النساء في سوق العمل الإنتاجي والخاص.
- إطالة فترة الانتقال من التعليم إلى العمل.

وتوجد تحديات وعواقب أخرى يمكن أن تضعف أو تفقد فرصة الاستفادة من العائد الديموغرافي في ليبيا، وفي أفضل الأحوال يمكن تحقيق مكاسب متواضعة، ويحدث ذلك من خلال عدة أسباب:

- بتكون الزخم السكاني من الشباب الذي يبدأ حياته الإنجابية، وهؤلاء الشباب هم المسؤولون عن استمرار الزخم السكاني، حيث أن قراراتهم بخصوص الإنجاب والخصوبة هي التي سوف تحدد معدلات المواليد في المستقبل، لذلك يجب العمل على عدم ارتفاع معدل الخصوبة فوق 2.0 %.
- عدم خلق الوظائف المنتجة واللائقة للشباب.
- عدم هيكلة وتنظيم العمالة الوافدة.
- زيادة حجم ظاهرة البطالة لدى الشباب المتعلم.
- النمو في أعداد الشباب مسالة يمكن أن تترافق مع ارتفاع مخاطر اندلاع النزاعات، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن البلدان التي يشكل فيها الشباب ما يصل إلى 35 % من إجمالي البالغين، ومع ثبات باقي المتغيرات، فإن مخاطر الصراع تزداد بنسبة 150 % مقارنة بباقي البلدان التي يشكل فيها الشباب 17 % من السكان البالغين.

إذا لم تدعم الميزانيات تعليم الأطفال وصحتهم وحمايتهم بشكل كاف، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل على نطاق أوسع، فسيكون الشباب غير مستعدين للمساهمة في سوق العمل أو غير قادرين على العثور على عمل لائق.

8-https://www.theglobaleconomy.com/rankings/shadow_economy

سياسات تسخير العائد الديموغرافي

الهدف	الهدف العام: تعزيز وإطالة فترة التحول الديموغرافي (النافذة الديموغرافية). الهدف النوعي: المحافظة على معدل نمو سكاني لا يتجاوز 2% إلى ما بعد العام 2040.
السياسات	أولاً ـ تنظيم الأسرة: • دراسة السياقات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على عملية الإنجاب. • المباعدة بين الولادات. • دعم وتشجيع استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتوفير الحاجة غير الملباة. ثانياً ـ صحة الأم والطفل: • دعم وتطوير الإدارات والمستشفيات الخاصة بأمراض الطفولة وتوفير الرعاية السريرية الجيدة. • توفير اللقاحات والفيتامينات والتغذية الجيدة. • تشجيع الرضاعة الطبيعية وبرامج التغذية الصحية. • الاستثمار في مجال الرعاية الصحية لخلق قوة سكانية عاملة ذات صحة. ثالثاً ـ تمكين المرأة: • منع زواج المراهقات (15 – 19 سنة) بشكل كامل. • تعديل الأعراف والقيم بخصوص عمل المرأة من خلال التوعية والتعليم والتمكين. • تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، كحق الميراث مثلاً. • زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للإناث في تخصصات التقنية الرقمية.
الهدف	الهدف العام: تسخير العائد الديموغرافي. الهدف النوعي: مضاعفة النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الديموغرافي بحلول العام 2030.
السياسات	أولاً ـ سياسات حوكمة المؤسسات الاقتصادية: • الإرادة السياسية القوية. • إنفاذ القانون. • تقوية المؤسسات. • مكافحة الفساد. • المساءلة والكفاءة في استخدام الموارد العامة لغرس وضمان ثقة المستثمرين. • معالجة القطاع الاقتصادي غير الرسمي (اقتصاد الظل). • تنظيم وإعادة هيكلة القطاع الخاص لتطبيق شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص. ثانياً ـ سياسات الحماية الاجتماعية: • مراعاة التوصية 202 لمنظمة العمل الدولية بخصوص الحماية الاجتماعية. • إصلاح التشريعات والتأكيد على النهج الحقوقي والتمكيني لسياسات الحماية الاجتماعية. • إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وتطوير أدواتها ووسائل تنفيذها. • تكامل سياسات الحماية مع السياسات التنموية لتسخير العائد الديموغرافي. ثالثاً ـ خلق الوظائف اللائقة والكاملة للشباب الداخلين إلى سوق العمل. • إعادة النظر في التشريعات القائمة وتعديلها وتطويرها بما ويوافق يواقه العصر الحالي ومراعات حقوق العاملين وأصحاب العمل. • الاستقرار الحكومي. • توفير وخلق بيئة أعمال مستقرة تعمل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. • تطوير القطاع المالي والمصرفي. • تعزيز المدخرات من خلال الاستفادة من انخفاض مستوى الإعالة. • تطوير التعليم المهني والتقني المتوسط والعالي. • أشراك المرأة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وتنظيم تشريعات عمل المرأة في القطاع الخاص. • تشجيع وحوكمة الاستثمار الأجنبي وإنفاذ العقود. • تنظيم إجراءات وحقوق تسجيل الملكية العقارية. • ضبط وتفعيل القطاع الخاص من خلال التسجيل ودفع الضرائب وحقوق العاملين وخاصة الإناث. • دعم ثقافة المشروع الخاص وريادة الأعمال. • عمل حوافز اقتصادية وتشريعية وتفضيلية للتأثير في سلم التفضيل المهني لدى الشباب والشابات. • ضبط وتنظيم دخول ونشاط العمالة الوافدة وخاصة المهاجرين غير النظاميين. • استكمال مشاريع البنية التحتية في قطاعات الكهرباء والطرق والسكة الحديد والإنترنت والتركيز على الطاقات المتجددة والبديلة. • معالجة تشوهات النمو العمراني العشوائي وخاصة في أحزمة المدن الكبرى من خلال إعادة صياغة لمفهوم المدن الجديدة المتكاملة لإعادة التوزيع السكاني والاستفادة من العائد. رابعاً ـ التعليم الجيد مفتاح التنمية: • جودة التعليم هي أساس بناء الرأس المال البشري. • شمولية التعليم التمهيدي والأساسي. • ربط التعليم بسوق العمل والوظائف من خلال التركيز على تعليم المهارات الضرورية. • الاستثمار في تعليم الإناث شيء ضروري، وإصلاح التشوهات في النظام التعليمي خاصة ظاهرة تأنيث التعليم الأساسي والثانوي.

المراجع:

1. https://demographicdividend.org/about-demographic-dividend-/
2. Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, World Population Prospects: The 2015 Revision (New York, 2015, DVD Edition)
3. - الإسكوا، الاستفادة من العائد الديموغرافي، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 6 العدد 2، 2017.
4. Paulo Drummond, Vimal Thakoor, and Shu Yu، Africa Rising: Harnessing the Demographic Dividend. IMF Working Paper. August 2014.
5. يوسف كرباج، هل تقود الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟، مجلة عمران، العدد 3 المجلد الأول، شتاء 2013م "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
6. https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021_Arabic.pdf
7. https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/abortion
8. https://pophealthmetrics.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12963-020-00245-w
9. http://pure.iiasa.ac.at/id/eprint/14194/1/demographic-pro--file-arab-region-2015-english.pdf
10. UNDB. Demography and Human Development Education and Population Projections. OCCASIONAL PAPER 2013/04
11. VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING IN LIBYA،https://www.etf.europa.eu/en/news-and-events/news/libya-challenges-vet

الفصل 3

التعليم وتوظيف العائد الديموغرافي

تمهيد

منذ تأسيس الأمم المتحدة في أربعينيات القرن الماضي حظي التعليم بمفهومه العام بالاعتراف بوصفه إحدى الدعائم الأساسية للتنمية البشرية والتقدم المجتمعي، وقد نادى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 بالحق في التعليم، وأهمية التعليم بالنسبة للتنمية الجماعية والفردية، كما أيدت، وبقوة، كل المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، والمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع الذي عقد في (جوميتين)، تايلند، عام 1990، أهدافاً وإستراتيجيات لتحقيق التعليم للجميع.

ومنذ عهد قريب، وفي المنتدى العالمي للتعليم داكار عام 2000 ومؤتمر قمة الألفية في عام 2000، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام 2003، جميعها أعترفت بأهمية التعليم في أي مشروع تنموي ناضج.

فالأمم المتحدة وبجميع هيئاتها الدولية والإقليمية تعترف صراحة بأن التعليم، ولا سيما الابتدائي، يشكل عاملاً مهماً في تحقيق التقدم الاجتماعي والديموغرافي، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وإزالة التفاوت بين الجنسين.

فالتعليم من الأهداف الأساسية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية 2000، وتم التأكيد أيضاً على أهمية التعليم في مجموعة المؤتمرات الدولية المعنية بالسكان، فقد اعتمد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – القاهرة 1994، أهدافاً كمية متصلة بالتعليم، والتي تؤكد على هدف القضاء على الأمية الذي نص عليه مؤتمر جوميتين، وتدعو أيضاً إلى تعميم الحصول على التعليم الابتدائي قبل عام 2015، وسد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام 2005.

وخلال مواصلة متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تم الاتفاق على تضمين هدف متوسط الأجل، وهو ضرورة أن يبلغ صافي نسبة التحاق الأطفال من كلا الجنسين بالمدارس بما نسبته 90 % على الأقل وذلك بحلول عام 2010، مع العمل على تحسين معدل بقاء البنات في المدارس.

وفي سياق ميدان الدراسات السكانية، تم منذ مدة طويلة الاعتراف بأن للتعليم صلة متينة بمجموعة كبيرة من أوجه السلوك الديموغرافي، وقد أقيم الدليل على أن انتشار التعليم لدى السكان من عمر 10 سنوات فأكثر، ولدى المرأة بشكل خاص، له أهمية محورية بالنسبة للتحول الديموغرافي الطويل الأجل من مستويات الخصوبة العالية إلى مستويات منخفضة، وتشير العديد من الدراسات المتخصصة والبحوث العلمية ذات العلاقة الوطيدة بالموضوع، إلى أن مستويات الخصوبة العالية لن تستمر في أي مجتمع دون ما توفير فرص الالتحاق للأغلبية من الأطفال في سن المدرسة بمختلف مستوياتها، كما تؤكد عديد الشواهد إن للتحصيل التعليمي في الوقت الحاضر صلة وطيدة بالتفاوتات بين المجتمعات في مستويات الخصوبة، وبصفة عامة، يتبين من خلال المقارنات بين البلدان تأثيرات التعليم على الخصائص الديموغرافية وتأثير العوامل الديموغرافية على التعليم، فضلاً عن الآثار المشتركة لعوامل أخرى قد تؤثر بشكل منفصل على متغيري التعليم والخصائص الديموغرافية.

وعموماً فمن المسلم به أن التعليم يؤثر على العوامل الديموغرافية، ويتأثر بها مع مرور الزمن.

وعليه فإن التعليم الجيد الذي يشمل كل المراحل، ومن هم في سن التعليم، مع توسيع التخصصات المهنية والفنية والتقنية والحرفية في المستوين المتوسط والعالي، أمر مهم جداً لتوسيع مهارات وكفاءات الشباب الذي يشكل أكثر من 70 % من مجموع السكان في سن العمل، وفي هذا السياق تؤكد خبرة بلدان شرق آسيا التي أثبتت أن بناء الرأس المال البشري هو الخطوة الأولى في مسيرة التنمية السليمة القائمة على قاعدة صلبة، فبناء الإنسان علمياً ومهنياً وتقنياً يمهد الطريق لبناء الإدارة الجيدة والشفافة، وييسر الوصول للموارد على الصعيدين المحلى والدولي، كما يحقق مستويات إيجابية عالية للمشاركة مع المجتمعات المتقدمة.

يشكل عدد الشباب في ليبيا من فئة العمر 19 – 39 سنة ما بين 30 و40 % من مجموع السكان، وبين 69 % و78 % من السكان في سن العمل خلال الفترة 2010 – 2030، وينمو بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 1.6 %، وستشكل تطلعات وإنجازات هؤلاء الشباب، الوضع الذي ستكون عليه ليبيا مستقبلاً، وفي نفس

الوقت يشهد الوضع الحالي تراجعاً بمعدلات الخصوبة مع التزايد في عدد الشباب، وكما يشير صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، فإن البلد الذي لديه عدد متزايد من الشباب ومعدل خصوبة متراجع، يملك إمكانية كبيرة لجني ثمار (العائد الديموغرافي)، وهي زيادة في الإنتاجية الاقتصادية تحدث عندما يكون هناك عدد آخذ في الزيادة من الأشخاص في قوة العمل يفوق عدد الأفراد المعالين بنحو الضعفين، وبشكل خاص عندما تكون هذه الفئة غالبيتها من الشباب من فئة العمر (15 – 39) سنة كما هو الحال في ليبيا بحيث ستكون مدفوعة بزخم طويل المدى المعزز لظاهرة الهبة الديموغرافية.

ميادين تعزيز توظيف العائد الديموغرافي

من بين أهم هذه الميادين التي تعزز توظيف العائد الديموغرافي هي ميدان التعليم والتدريب، حيث أن إمكانية الحصول على مكاسب اقتصادية يمكن أن تكون هائلة شريطة وجود السياسات السليمة، وأن تكون الاستثمارات في الرأس المال البشري خاصة بين الشباب، وأن تكون السياسات كافية وموجهة نحو أهداف إستراتيجية واضحة ومحددة، ولتحقيق أقصى استفادة من العائد الديموغرافي، فعلى الدولة أن تشرع في تحركات محددة ومحسوبة بدقة من حيث الأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف، لتمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم من خلال الاستثمار في التعليم وبشكل خاص التعليم والتدريب التقني والفني.

كما أن هناك فجوة ضخمة بين المطالب التي تضعها البلدان على الشباب والفرص المتاحة أمامهم، وواقع الأمر أن أعداداً كبيرة من الشباب غير قادرين على إكمال الدراسة أو العثور على عمل منتج أو ذي عائد مربح، وعليه لابد للبلدان أن تحدد وتستفيد من إمكانات الشباب إذ هم المورد الأكثر أهمية لأي بلد.

تشير بيانات المواليد، وخاصة منذ 2011 إلى مستوى مرتفع جداً ما يشير إلى أن الحالة السكانية لازالت تتميز بمستوى خصوبة كلية مرتفعة إذ تصل إلى نحو 2.3 – 3 % وبمعدل إنجاب كلي يبلغ 3.4 %، ومعدل زيادة طبيعية تتراوح ما بين 1.6 و1.8 %، أضف إلى ذلك أن ليبيا دولة جاذبة للعمالة الوافدة، والتي تقدر بأكثر من مليون و431 ألف نسمة وبنسبة تصل إلى 14.6 % من مجموع السكان الليبيين وغير الليبيين، كما يقدر معدل النمو السنوي للسكان الليبيين وغير الليبيين خلال الفترة 2010 – 2030 بنحو 1.8 %.

ويمكن لعدة عوامل مثل الرأس المال البشري المتواضع، وخاصة بين الشباب، والانخفاض في جودة التعليم وضيق مساراته، يمكن لهذه العوامل مجتمعة أن تزيد من هذة الضغوط على أجندة التنمية المستدامة 2030 إن لم تلق الاستجابة الكافية في السياسات والممارسات المعززة لتوظيف العائد الديموغرافي في الوقت المناسب.

فبالرغم من الخطوات الإيجابية التي خطتها الدولة الليبية خلال العقود الماضية في ميدان التعليم، إلا أنها كانت أكثر تركيزاً على الجوانب الكمية، ونتيجة للضغط الكمي الذي تحقق في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي الناتج عن ارتفاع معدلات المواليد خلال تلك الفترة، لم تول الدولة وإلى هذه اللحظة الإهتمام الكافي لموضوع التطوير النوعي أو الكيفي والتكيف مع التحولات الجديدة التي ظهرت منذ آواخر عقد التسعينيات سواءً كانت تطورات تقنية وهي ثورة المعلومات والاتصالات، أو التحول في نظام إدارة الاقتصاد الوطني، ومنح القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي مكانة كبيرة في هيكل الاقتصاد الوطني، وكل هذه التطورات لم تشكل أي حافز لإدارة النظام التعليمي والتدريبي لإجراء إصلاحات كيفية ونوعية للعملية التعليمية والتدريبية في البلاد تتوافق مع التحولات التي ظهرت في هيكل المهن التقنية والفنية في سوق العمل المحلية.

وبالرغم من أن التطورات الكمية كانت إيجابية وحققت أهداف على درجة كبيرة من الأهمية مثل، رفع معدلات الالتحاق، ومحو الأمية، والقضاء على الفجوة بين الجنسين والفجوة المكانية، وعززت معدلات ولوج المرأة الليبية لسوق العمل والمشاركة في اتخاذ القرارات، إلا أنها لم تصل بعد للمستوى المطلوب، ومن هذا المنطلق فقد حان الوقت وبشكل ملح جداً من أجل تعظيم العائد الديموغرافي، والالتفات بشكل قوي في سياق خطة وطنية مدروسة تتضمن أهداف نوعية واضحة ومحددة لإصلاح العملية التعليمية والتدريبية في الاقتصاد

الوطني، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى موضوع تم طرحه منذ تسعينيات القرن الماضي، وإلى حد هذه اللحظة لم يتخذ بشأنه أي إجراء تنفيذي من الدولة الليبية وهو التؤام بين التكوين و الانتفاع، حيث أنه لا يكتمل الحديث عن نوعية التعليم والتدريب وسبل تحسين عملياته ونواتجه المتمثلة في تكوين رأس المال البشري وما يمتلكه من كفاءات ومهارات تلبي احتياجات سوق العمل، ما لم نتحقق من طبيعة الانتفاع بتلك النواتج من الثروة البشرية، ومن نوع الترابط الموجود والممكن بين التخطيط التعليمي والتدريبي وتخطيط القوى العاملة على المستوى الوطني.

ومن خلال تدارس العلاقة الفنية، وطبيعة النماذج التي تحكمت بالتنسيق ما بين متطلبات سوق العمل والمخرجات التعليمية والتدريبية، يلاحظ أن ليبيا، كما هو الشأن في بقية بلدان العالم النامي، قد التزمت تجربتها التخطيطية بوضع فصل خاص في وثيقة الخطة يهتم بالقوى العاملة ويعتمد في حساباته وتوقعاته على الطريقة المألوفة (تقدير الاحتياجات من القوى العاملة).

وبالرغم مما ساهمت به تلك المحاولات من تطور في قوة العمل الوطنية ومن زيادة في حجم الاستخدام في الاقتصاد الوطني، فإن عنصر التنسيق بقى غير متوفر ما بين التخطيط للتعليم والتدريب وسياسات القبول من جانب، ومتطلبات سوق العمل والخطط الاقتصادية من جانب آخر، وقد يكون السبب في ذلك أن محاولات إصلاح النظام التعليمي والتدريبي وتقوية علاقته بسوق العمل تتم بفرضية ثبات المتغيرات لدى الأخير، وبدون الأخذ بالاعتبار أن إصلاح النظام التعليمي والتدريبي هو استجابة للإصلاح في سوق العمل وليس العكس.

ومن خلال مراجعة سريعة لسوق العمل الوطنية للاستدلال على أن الاحتياجات في المهن والمهارات التي لا تتم تلبيتها، نجد إن هنالك بطالة بين الخريجين الجدد تمثل نسب مرتفعة بين الجامعيين منذ منتصف عقد التسعينيات حسب نتائج التعداد العام للسكان 2006، وأظهرات إحصائيات الباحثين عن العمل، الصادرة عن وزارة العمل لسنة 2020، أن نسبة خريجي الجامعات والمعاهد ما بعد الثانوي ودون الجامعة بلغت ما نسبته 24.6 % من مجموع الباحثين عن عمل لأول مرة (إي الداخلون الجدد لسوق العمل)، شكلت نسبة الذكور منها 17.2 % والإناث 45.7 %، وهي نسب تعد مرتفعة جداً، علماً بأن غالبية الباحثين عن العمل هم من خريجي كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، في الوقت الذي ما زالت هناك حاجة إلى خريجي الكليات العلمية والطبية، الأمر الذي لازال يجبر الدولة الاعتماد على العناصر الوافدة المتخصصة نتيجة لعدم توفر الكادر المحلي، في الوقت الذى بلغت فيه نسبة المؤهلين بمستوى جامعى فما فوق للعلم 2020 5.1 % للذكور و43.7 % للإناث[1].

وعلاوة على ما ذكر سلفاً، تدلل البيانات المتوفرة عن خريجي الجامعات الليبية للعام الدراسي 2007 أن نسبة العلوم الاجتماعية والإنسانية تصل إلى 65.8 % من مجموع الخرجين لتلك السنة، أما الباقي فهو من نصيب التخصصات العلمية والفنية، حيث يذهب نحو47 % منها للعلوم الأساسية، والباقي للاختصاصات الطبية 20 %، في حين تحتل التخصصات الفنية (الهندسة، والزراعة) نحو 33 %. وفي العام 2009 بلغ مجموع طلاب الجامعة المسجلين بكليات العلوم الإنسانية 67.32 % من المجموع الكلي لطلبة الجامعات لهذه السنة، وعلى مستوى المعاهد العليا سجلت نسبة خريجي العلوم الإنسانية 64.14 % في العام 2007، ولا تعني تلك الصورة الإقلال مما حققه النظام التعليمي الجامعي في الارتفاع بمستوى قوة العمل المحلية، فقد قام بتكوين قدرات بشرية هامة، إلا أن الانتفاع من عوائدها الاجتماعية لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، وذلك لأسباب منها ضعف آليات الحوافز ما خلق علاقة متوترة بين الإعداد والانتفاع، ويظهر ذلك التوتر وبصورة أوضح ما بين القدرة البشرية للخريج من جانب، وحيز الاختيار الذي يتمتع به في سوق العمل من جانب آخر، حيث جرى تكديس الخريجين في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام، الأمر الذي حدد مجال الاختيار وأثر على إمكانات نمو رأس المال البشري الليبي وزيادة فضاءات إبداعه ومساهماته في بناء الاقتصاد الوطني.

حالياً، وفي إطار الإعداد والتنفيذ لخطة وطنية لكيفية الاستفادة من العائد الديموغرافي، تستدعي الضرورة التنموية تحقيق علاقات أفضل في معادلة (الأعداد/ الانتفاع)

1 – وزارة العمل إحصاءات الباحثون عن العمل

وفي معادلة (القدرة البشرية/ الاختيار)، ولابد من الأخذ في الاعتبار الخصوصيات السكانية وخصوصيات سوق العمل، وواقع مواطن الشغل وحالة الاقتصاد الكلي والجزئي عند الإعداد للخطط الاقتصادية والاجتماعية القادمة، وسيؤدي مثل هذا التوجه المطلوب إلى إعادة هيكلة التخطيط للقوى العاملة بصورة جذرية، بحيث يتحول من دوره التقليدي لإعداد الموارد البشرية للوظائف الحكومية والقطاع الاقتصادي المنظم، إلى إعداد هذه الموارد لممارسة المهن الإنتاجية والحرفية والتنظيمية في إطار القطاع الفردي والشركات الخاصة.

كما يفرض مثل هذا التوجه التخطيطي الجديد للقوى العاملة جهداً موازياً يهتم بتحديث القطاع الاقتصادي غير المنظم، والذي بدأ يأخذ حيزه الكبير في الاقتصاد الوطني، وتطوير آليات عمله كي يستوعب الأعداد الإضافية من القوى العاملة وينهض بمستويات العاملين في إطاره.

وإذا ما كان التركيز سينصب على الخريجين الجدد في هذا المنظور الجديد لتخطيط القوى العاملة، فإن إعادة هيكلة قوة العمل، تتضمن كذلك إعادة انتشار وتأهيل قوة العمل القائمة والمتكدسة في قطاعات الخدمة المدنية والقطاع العام، وتوزيعها على المواقع الإنتاجية، وتخليص سوق العمل من حالة البطالة المقنعة والاستخدام المنقوص.

ولا شك بأن اعتماد مثل هذه الإجراءات وتنفيذها، يحمل إمكانية تحقيق هدف مزدوج ومتوافق، فمن جهة سيضمن إعادة هيكلة مخرجات العملية التعليمية والتدريبية، ومن جهة أخرى سيعمل على إصلاح الخلل القائم في سوق العمل، وسيساهم في القضاء التدريجي على البطالة ونقص التشغيل، وسيساعد في تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية، وفي إصلاح الخلل في الهيكل الاقتصادي، وهيكل الملكية للنشاط الاقتصادي.

ولعل الأهم من ذلك أن مثل هذا الأسلوب المغاير لتخطيط القوى العاملة جدير بأن يعمل كذلك على إيجاد توطين صناعي جديد في ليبيا، وذلك من خلال إنشاء المجمعات المهنية الصناعية للمشروعات الصغرى في البلديات، وفي المناطق غير المأهولة بالسكان، وإشراك المؤسسات الصغرى والمتوسطة في عملية الإنتاج ورهان التصدير، وخلق مواطن جديدة للعمل، وإعادة توزيع الأصول بين أوسع شرائح اجتماعية ممكنة.

ويُذكر أيضاً أن نجاح مثل هذه المقاربات الجديدة، والتحقق من جدواها في عمليات التخطيط التعليمي والتدريبي وتخطيط القوى العاملة في المناطق وعلى المستوى الوطني، ويتطلب بالأساس الاعتماد على خرائط تعليمية، وأخرى للقوى العاملة في المناطق المختلفة، وفي إطار الخرائط التنموية الأوسع، كي يجري تحقيق التكامل والتشابك القطاعي، وتحديد الاحتياجات، وتقدير ما تقتضيه من تنظيمات مؤسسية واستثمارات على أسس اقتصادية واجتماعية مدروسة.

إضافة إلى ذلك، تسعى الهيئة العامة للمعلومات إلى تنفيذ مشروع أطلس التنمية على مستوى البلديات، وهو مشروع كبير يتضمن إجراء مسح ميداني شامل للبلديات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية داخل كل بلدية، وذلك لتوفير كماً هائلاً من البيانات والإحصاءات عن تلك القطاعات بشكل تفصيلي وحديث، يسمح بإعداد الخرائط المطلوبة، وبناء مؤشرات على درجة عالية من الدقة وتعزيز القدرة على اتخاذ قرارات موثوق بها، إلى جانب أهمية إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي تعتزم تنفيذه مصلحة الإحصاء والتعداد، والمسح الوطني للتشغيل والبطالة الذي تقوم به مصلحة الإحصاء والتعداد منذ عدة سنوات عن طريق حصر المنشآت، والذي يجب أن يرافقه مسحاً وفق المنظور الجديد لتخطيط القوى العاملة، وتقدير الاحتياجات من المخرجات التعليمية، وإن أسلوب المسح المستخدم المرغوب، لا يتحدد في إجراء حصر للقوى العاملة فحسب، بل لقوة العمل بأجمعها، وبمعنى آخر عدم الاقتصار على التقصي عن نواحي الاستخدام، بل التوسع لمعرفة حجم الظواهر الأخرى المتعلقة بنقص الاستخدام، والبطالة، وكيفية تأثير آليات سوق العمل على ذلك.

ومن جانب آخر سيعمل المسح بصورته الموسعة والمعمقة على توفير بيانات عن الأجور والمداخيل عند الانتهاء من تحليل نتائجه، حيث تشكل تلك البيانات في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية، وفي ظل التأكد على أنظمة الحوافز في عمل السوق، أهمية بالغة ومهمة لتحديد الاحتياجات من القوى العاملة، وتحويلها إلى

أولويات لسياسات القبول في المؤسسات التعليمية.

إن مثل تلك البيانات جديرة بتوفير مؤشرات حول التغيرات التي بدأت تطرأ على سوق العمل الليبي، فالاختلافات في عوائد العمل بين العاملين من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المختلفة، ووفقاً للمهن في القطاعات الإنتاجية والخدمية، بدأت بالظهور، وفي إطار القطاع الفردي بالذات والقطاع الخاص، ولا شك بأن تشجيع تلك المهن يشكل فائدة كبيرة بالنسبة إلى برامج تخطيط القوى العاملة، وتوقعاتها في الخطة الإنمائية، حيث يعمل على وجود مؤشرات حول الحوافز التي بدأت ترتبط بامتلاك الفرد لمهارة معينة أو العمل في قطاع دون غيره، كما يوفر، وذلك الأهم، بيانات حول زيادة الإنتاجية والحراك المهني لفئات معينة من قوة العمل.

مؤسسياً، ومن أجل الاستعداد لإعادة هيكلة التخطيط للتعليم والتدريب والقوى العاملة في إطار مثل هذه التصورات الجديدة، فهنالك الكثير من النواحي الفنية والتنظيمية التي يجب القيام بها على مستوى الإدارة الليبية، ومنها على سبيل المثال دمج أنشطة التعليم والتدريب على المستويين المتوسط والعالي من أجل تحقيق التنسيق بين السياستين ألا وهي سياسة سوق العمل وسياسة التدريب والتعليم المهني والتقني على المستوى الوطني، ومن ثم تحقيق ترابط أوثق مع سياسة القوى العاملة ومتطلبات سوق العمل.

في المنهج التقليدي المتبع لرسم مشاهد تطوير النظام التعليمي، يتم الاعتماد على تشخيص واقع النظام وتقويمه والتعرف على بعض مشكلاته وما تتطلبه من إصلاحات، وفي ضوء أبعاد تلك المشكلات وسبل التغلب عليها، تتحدد المرامي والأهداف للمشهد المقترح، والذي يتخذ مساراً واحداً قد يختلف بعده الزمني طولاً وقصراً بحسب الأفق الذي تحدده السياسيات التعليمية والتدريبية بين سنة الأساس وسنة الهدف.

أما في المنهج الذي نطرحه في هذا الفصل، والذي سبق وأن تم طرحه في التقرير الوطني الأول للتنمية البشرية 1999، والتقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018، وفي إطار السياق الليبي للتنمية البشرية ورؤيته الشاملة، فسيجرى تخطي ذلك والأخذ بمقاربة أكثر اتساعاً وعمقاً، وبالشكل الذي يتلاءم مع المراجعة المتكاملة للاقتصاد الوطني والمسار التنموي.

مشاهد تطوير التعليم والتدريب

اعتماداً على ما ذُكر في هذا الفصل، فقد تم بلورة مقترحات لعدد من المشاهد لتطوير النظام التعليمي الليبي إطار (1)، عوضاً عن الاكتفاء بمشهد واحد يحكمه هدف جزئي أو مجموعة معينة من الأهداف دون ما غيرها.

ولا شك بأن ترجمة هذه المشاهد المقترحة إلى واقع تخطيطي في إطار الخطة التي تسعى لإيجاد السبيل الصحيح للاستفادة من العائد الديموغرافي، يستوجب اختبارها عن طريق بناء النماذج والاختيار بين أوزانها وصولاً إلى مكونات البديل الأفضل والأكثر ملائمة.

الإطار (1) المشاهد المقترحة لتطوير المنظومة التعليمية

إطار رقم (1)	المشاهد المقترحة لتطوير المنظومة التعليمية
المشهد الأول	إعطاء الأولوية للتوسع الكمي في مراحل ما بعد التعليم الأساسي وبشكل خاص التعليم والتدريب المتوسط التقني والمهني.
المشهد الثاني	التأكيد على جودة التعليم بأبعادها المختلفة، ومواكبة المدرسة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الحديثة، واستهداف أكبر قدر منها في أقصر مدة في ضوء الإمكانات المتاحة بصرف النظر عن حجم هذا التعليم.
المشهد الثالث	جعل الأولوية لسد الاحتياجات من القوى العاملة الوطنية، وذلك بتوجيه التعليم النظامي وغير النظامي (التدريب) لتلبية هذه الاحتياجات في أقصر مدة ممكنة.
المشهد الرابع	حصر الأولوية في ترشيد الإنفاق والتركيز على كلفة النظام التعليمي بقصد تخفيضها عن طريق حساب التكلفة والفاعلية واسترداد بعض التكاليف واستخدام المستجدات واستبدال سياسة التوسع الأفقي المشتت لبعض المستويات التعليمية، وذلك بهدف تخفيض الإنفاق ورفع العائد الاجتماعي، وتوجيه الجهد المالي لتحسين النوعية.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة التعليمية الليبية بواقعها الحالي ونظرتها المستقبلية، يلاحظ بأنها تنشد مزيجاً من كل هذه المشاهد، ولكن بأوزان مختلفة وتعديلات مطلوبة وبأسلوب تخطيطي مغاير، إلا أن المشهد التركيبي الذي يمكن اقتراحه للنهوض بقطاع التعليم الليبي يأخذ المسارات الأربع بنظر الاعتبار ووفق نموذج مركب يضع مشاهد فرعية لكل مشهد رئيسي والتي يمكن تبيان أهمها في الآتي:

- مما لا شك فيه أن المشهد الأول المتعلق بالاستمرار في إعطاء الأولوية للتوسع الكمي، ستؤدي مواصلته، كما هو عليه الأمر حالياً (مشهد ما سيؤول إليه الأمر في ظل استمرار السياسات والتطبيقات الحالية)، إلى مشاكل معقدة من النواحي التربوية والاقتصادية، يدرك مدى أهميتها متخذي القرار وراسمي السياسات، ويجري التصدي لها في التصورات الجديدة، غير أن مراجعة سياسة التوسع الكمي لا تعني بأية حال التخلي عن توجه التعليم للجميع، فذلك مبدأ مقدس ضمن الفلسفة الاجتماعية التي تتبناها ليبيا، والتي تؤمن بامتلاك المعرفة كحق طبيعي، وبضرورة إيصال التعليم إلى عموم الجماهير التي تشكل بأجمعها (قوة التعلم).

- لا يكفي في هذا الصدد الاكتفاء مستقبلاً بسياسة الزامية التعليم بمستوى التعليم الأساسي للسنة التاسعة، والذي يقتصر على مهارات محدودة في القراءة والكتابة والحساب، حيث أن التركيز على هذا الحد الأدنى الدراسي الالزامي سوف لن يكون ملائماً للمستقبل، ويمكن أن يشكل مصدراً للتشوه التعليمي إذا لم تتسع أبواب التعليم للجميع والالزام بمراحل أعلى (الثانوية) كما هو متبع في الدول المتقدمة، وذلك من أجل تسليح قوة العمل الوطنية بأوجه المعرفة والتخصصات المتطورة التي يفرضها العصر.

- من المعروف أن المشهد الكمي يتعلق بمدخلات العملية التعليمية (المعلم، التلميذ، المدرسة)، وأن هنالك مشكلات يستوجب مواجهتها في كل مدخل من المدخلات المذكورة، فبالنسبة إلى التلاميذ والطلبة نرى أن هنالك ضرورة النظر في تحديد سياسات قبول واضحة، وأن يتم العمل بها قانونياً، والأمر هنا يتعلق بسياسات القبول في جميع المراحل التعليمية (ابتداءً من الثانوي بأنواعه والعالي)، وإذا ما بقيت سياسة الباب المفتوح ملائمة لمرحلة التعليم الأساسي، فإن سياسات القبول في التعليم الثانوي والموقف من التمهين والتنويع، يجب أن تتم في ضوء أولويات المشهد الثالث (احتياجات سوق العمل ودراسة آلياته ضمن التوجهات الجديدة للتخطيط، وبالشكل الذي يوسع من خيارات الطالب وتشبع رغباته في أقصى مدى ممكن).

- وعن سياسات القبول في التعليم العالي، فلا يعتقد بأن هنالك مجالاً للاستمرار في التوسع الأفقي، حيث أن الإكثار من فتح الجامعات، وبالرغم من أهميته في إطار تحقيق التعليم للجميع وحرص المواطنين بالمناطق على وجوده، إلا أنه يؤدي في حالة عدم توفير المقومات الأساسية إلى التقليل من أهمية التعليم الجامعي، ومن المستوى العلمي للجامعات المتناثرة نظراً لعدم توفر الإمكانات اللازمة لها في البرامج الاستثمارية، سواءً من حيث الإنشاءات أو من حيث الاعتمادات المالية اللازمة للتعاقد مع أعضاء هيئة التدريس، ومما لا شك فيه بأن التوسع في هذا المستوى، الذي يشكل قمة الهرم التعليمي يجب أن يخضع للحسابات الدقيقة للجدوى أكثر من غيره من المستويات، وإلا فقد يصبح ضد مبدأ اقتصاديات وفورات الحجم، وكذلك ضد مبدأ التحكم بالنوعية، كما يمكن أن يجعل من التعليم العالي مجرد سنوات إضافية للتعلم الثانوي، دونما تحقيق هدفه الأساس في خلق فئة مهنية عالية التدريب تدعم الاقتصاد الوطني والمجتمع وتشكل الرصيد الأفضل في رأس المال البشري.

وفي سياق التعليم العالي كذلك، فإن العديد من الإصلاحات تبقى مطلوبة وضرورية من أجل النهوض بمستوى مدخلات القطاع التعليمي، وخاصة فيما يتعلق بالأساتذة والهيئات التدريسية والبحثية، وكيفية ضمان توفير الحوافز والمتطلبات المادية والمعنوية، ومصادر المعرفة والمناخ اللازمين لزيادة إنتاج هذه الشريحة الهامة من القوى العاملة المتعلمة واستثمار وقتها وجهدها بشكل يضمن التوظيف الأمثل للموارد، وفيما يتعلق بسياسات القبول والتعيين لمعلمي المرحلتين (الأساسي والثانوي) فإن الأمر يتطلب كذلك وضع مشاهد فرعية جديدة تأخذ بعين الاعتبار:

- إعادة توزيع المخزون الحالي توزيعاً جغرافياً عادلاً ومتوازناً.
- إيقاف أي زيادة لفترة زمنية وخاصة الزيادات التي لا يقابلها احتياج حقيقي.
- التوصل إلى تليب كامل، وذلك متاح بفرضية إعادة التوزيع.
- مراجعة قوانين التعيين في السلك التعليمي، بحيث لا يسمح للمعلمين غير المؤهلين الدخول لهذا السلك، على أن يتم وفق خطة تدريجية مرسومة.

ولعل المدخل الآخر الذي يتوجب مراجعته ضمن هذا البديل هو الأبنية المدرسية والتي لا يمكن اقتراح أية سياسات بشأنها ما لم تخضع إلى مسح شامل، حيث يجرى تقييم تلك المرافق على أساس حساب التكاليف والطاقات الاستيعابية... إلخ.

كما أن الأمر يستوجب مستقبلاً أن يكون هناك معهداً وطنياً متخصصاً للإنشاءات المدرسية يتناول توفير جوانب العملية التربوية المختلفة في البناء المدرسي على غرار ما يفترض أن تقوم به مصلحة الوسائل التعليمية، وقد يفيد التذكير مرة أخرى بأن ظاهرة التوسع الأفقي في البناء المدرسي في كافة المناطق يجب أن تخضع مستقبلاً، كحال المدخلات الأخرى، لمعايير ومؤشرات الخرائط التعليمية والتخطيط المكاني للمناطق.

ختاماً، فإن المتغيرات المعدلة التي يجب أن تدخل في نموذج إصلاحات السياسات التعليمية، ضمن هذا المشهد المتعلق بالمدخلات، سيجري دراسة إمكاناتها ومعوقاتها من خلال مشاهد فرعية مختلفة للتوصل إلى الصيغة الأمثل، والتي يمكن أن تتفاعل مع المشاهد الرئيسية الثلاثة الأخرى (تحسين النوعية، حساب الاحتياجات من القوى العاملة، وحساب التكاليف وفق منظور التوظيف الأمثل للموارد)، وبتعبير أدق، حساب مشاهد المدخلات بعلاقتها بالعمليات والمخرجات، حيث يشكل مثل هذا العمل التخطيطي المتكامل في حالة تطبيقه، اتجاهاً جديداً في التخطيط التعليمي والتدريبي في ليبيا، ويعتقد أنه بتنفيذه سيحل العديد من المشكلات المتعلقة بالمدخلات، ولا ننسى بطبيعة الحال عند تصميم هذا المشهد أن نأخذ بعين الاعتبار في حالة نمذجته وبرمجته إصلاحاً للإدارة التعليمية بوجه عام، وإدارة التعليم العالي بوجه الخصوص، حيث نعتقد بأهمية وضعها وفق تقاليد وضوابط تحدد هويتها وعمليتها.

أما عن المشهد الثاني، والمتعلق بتجويد وتجديد العملية التعليمية بأبعادها المختلفة، والذي يمكن تسميته (المشهد المحور)، فهو بمثابة إعادة القدرة المؤسسية للنظام التعليمي والتدريبي، وفي صيغة المثال فإن الجانب المؤسسي لقطاع التعليم يجب أن ألا يتم بصورة متجزئة، بل من خلال علاقات واضحة بعملية تطوير أوسع تتمثل في إعادة بناء القدرة المؤسسية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ككل (مشهد ما يجب أن يكون عليه الأمر)، إلا أن المشهد العملي أو صيغة الواقع الذي تتحمله النمذجة هو مشهد (ما يمكن أن يكون عليه الأمر)، حيث يجري تدارس المشهد النوعي في علاقته مع المشاهد الرئيسة الثلاث الأخرى للسياسة التعليمية والتدريبية، والعمل قدر الإمكان على تحويل متغيراته النوعية إلى أخرى كمية، من أجل سهولة إدخالها في نموذج إصلاح المؤسسة التعليمية المقترح وسياسته البديلة.

وبالنسبة للمشهدين الثالث والرابع (الأولوية لسد الاحتياجات من القوى العاملة مقابل الأولوية لحسابات معدلات العائد التعليمي)، فلا يمكن في الواقع اختيار أحدهما وإهمال الآخر، فالأول مطلوب وبإلحاح على مستوى الاقتصاد الكلي ووفق ما تراه الرؤية الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية المطلوبة لذلك، والثاني مطلوب على مستوى الاقتصاد الجزئي والكفاءة المؤسسية التنظيمية، وهما في الواقع وبشكلهما التقليدي رؤيتين مختلفتين للعالم، وفي نظرنا فإن العالم الحقيقي يتواجد بينهما، ولكن ربما في حالة وضع التعليم وسوق العمل في ليبيا تكون المسافة أقرب للمشهد الرابع، فهو معيار الجدوى لكل ما يمكن اقتراحه من إصلاحات في المشاهد الثلاثة السابقة، ويتقارب مع السياق الليبي للتنمية البشرية، والذي يطالب بإعادة هيكلة قطاعات التنمية البشرية، وبتعزيز الكفاءة في الأداء وبالتقليل في الهدر، عن طريق اعتماد تحليلات التكلفة والعائد والتكلفة والفاعلية في تقييم البرامج، وتقرير مدى الجدوى بالنسبة للمستحدث منها وصولاً إلى حالة

الاستخدام الأمثل للإنفاق الاجتماعي، وتعظيم عوائده.

بقي التأكيد من جديد، على أن المطلوب من المشهد الثالث واستشرافه المستقبلي لإصلاح السياسات التعليمية وربطها بسياسة الإصلاح الاقتصادي، هو ليس مجرد النظر إلى مؤشرات العرض والطلب وتوازناته عند التخطيط للتعليم والتدريب ومخرجاته مقابل احتياجات السوق، بل كذلك، دراسة عمليات ذلك السوق، وحوافزه وعلاقاته، ومستقبل متطلباته من المهارات والمهن، حيث أن قضايا حساب العرض والطلب بشكلها الوضعي، تفترض بأن السوق يعمل بطريقة عقلانية، وذلك ما يجب أن لا نقع فيه من خطأ في بلد يمر بمراحل التحول كليبيا، وتعاني أسواق العمل فيه من حالة عدم الكمال.

أما فيما يتعلق بالمشهد الرابع والذي يركز على ترشيد الإنفاق، وحساب معدلات العائد وإخضاع تكاليف التعليم والتدريب إلى خيارات التوظيف الأمثل، فهو يشكل الأرضية اللازمة لتحديد جدوى التوجهات العامة للسياسات من جهة، واختيار المشروعات من جهة أخرى.

وفي مثل هذا المشهد فإن المقارنة هنا تقع في إطار العلاقة بين تكاليف التعليم والتدريب أو النمط التعليمي/ التدريبي المعين، وبين الزيادة التي نتوقعها في إنتاجية الخريجين في النشاط الاقتصادي، وفي توسيع وتنويع الخيارات ومواطن الشغل، كما يهتم المشهد بتعظيم الكفاءة الداخلية لذلك النمط التعليمي/ التدريبي وبدائل إنجازه وفق حسابات التكلفة والعائد الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق فإن المشهد الرابع يتم اعتماده دائماً، إذا ما أردنا تقييم واقع الأداء في المؤسسات التعليمية أو إذا ما قررنا إنشاء أو تدعيم نمط تعليمي/ تدريبي معين، أو أن نتوسع في التعليم.... إلخ، وعلينا أن نتأكد من أن معدل العائد الاجتماعي هو فوق المعدل الذي وضعته الدولة كمعيار للاستثمار في ذلك النمط من التعليم، وإلا فيجب علينا إعادة النظر بالنمط بصورة جذرية، وعدم السماح باستمراره في حالة الفاقد العالي والكفاءة المتدنية.

وباختصار، فإن هذا المشهد يمكن أن يقرر إيقاف دعم أي نشاط أو نسق تعليمي فيه إهدار للموارد واندحار لهدف العملية التعليمية ذاتها.

وأخيراً، وفي إطار مشهد ترشيد الإنفاق، يتم الربط بين إعادة الهيكلة التعليمية وإعادة الهيكلة الاقتصادية فيما يتعلق برفع الكفاءة الإنتاجية وتوزيع أعباءها في القطاعات الإنمائية المختلفة ومن ضمنها قطاع التعليم من أجل تخفيف أوجه الإنفاق التي تتحملها الدولة، واقتراح مشاهد فرعية مختلفة لاسترداد التكاليف وتمويل التعليم وخاصة المهني وليبيا شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم الثالث لم تستثمر بعد بالشكل الكافي في التعليم، والصحة، والمهارات والفرص التي يمكن أن يحصل عليها الشباب في سن (15 - 24) سنة، بما يمكن تحويل هذه الكتلة الشبابية الناشئة من تحد إلى فرصة كبرى.

وحتى الآن مازالت برامج تنظيم الأسرة في البلاد لا تتمتع بالفعالية اللازمة لتحقق انتقالاً ديمغرافياً إيجابياً، ويمكن هنا الإشارة الى إعلان القاهرة 2013 بشأن جني مكاسب الفرصة الديموغرافية من خلال إصداره للتوصيات التالية[2] .

- تحسين جودة التعليم والحصول عليه من أجل استجابة كافية لاحتياجات سوق العمل.
- ضمان حق الشباب في العمل اللائق من خلال السياسات الفعالة التي تولد توظيفاً يتمتع بالاستقرار والأمان والأمن المعيشي وينعدم فيه التمييز، خاصة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي.
- تطوير قدرات الشباب للتفاعل وبناء علاقات اجتماعية سليمة، ومنع العزلة الاجتماعية، وتعزيز الوعي اليقظ حول الصحة التناسلية والإنجابية.
- الالتزام بمنح الأولوية لخلق فرص العمل وقوة العمل الماهرة من خلال زيادة الاستثمار الذي يدعم الشباب في مجال ريادة الأعمال وتوفير بناء القدرات للشباب.
- إشراك الشباب على نحو فعال في السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية.
- تمكين الشباب من المشاركة الفعالة كمتطوعين وقادة للتغيير الاجتماعي من دون إخضاعهم للاستغلال أو العنف أو الحرمان من الحقوق.
- تفعيل الآليات العديدة والمؤسسات الاجتماعية والعلمية التي تتناول قضايا الشباب من أجل العمل معاً في دعم مزيد من الكفاءة والجدوى.

2 المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية القاهرة 2013.

ومن المعلوم أن هذا العائد قد يستمر لعقود إذا ما توفرت له إدارة جيدة وسياسات ملائمة للتعامل الإيجابي مع المعطى الديموغرافي بما في ذلك العمالة الوافدة، حيث شهدت الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا الأعداد المزدهرة من الأشخاص في سن إنهاء الدراسة . أساس العائد الديموغرافي . واستفادت من الطفرة، وإن ليبيا، لم تسعى إلى حد الآن للاستفادة من توظيف هذه النسبة الإيجابية بشكل كبير وبشكل مثمر، وذلك بسبب عدة عوامل رئيسية.

ونتيجة لعدم توفر الرغبة والقدرة على إجراء التنويع أو التصنيع أو حتى إعادة الاستثمار بشكل معقول في تحديث القطاعات الواعدة وهي كثيرة والتي بإمكانها توظيف أعداداً ضخمة من سكانها، وفي هذا السياق فإن جني ثمار العائد الديموغرافي ليس بالتمني، وإنما يتطلب بذل العمل الشاق، فكما أكد تقرير الرصد العالمي الذي أصدرته مجموعة البنك الدولي 2016/2015، فإن استجابات سياسات الدول هي التي لها أكبر الأثر في كيفية تأثير الاتجاهات الديموغرافية على رفاهة السكان، وإن انتهجنا نهجاً خاطئاً، فإن الطفرة في تعداد السكان قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ويمكن أن يصبح التعداد السكاني الذي يتقدم في السن سريعاً عبئاً على النمو الاقتصادي والموارد العامة للمجتمع.

فقد أثبتت فترة الخمسة والثلاثين عاماً الأخيرة بأن أعداد السكان الكبيرة ليست بالضرورة أن تكون أفقر، وبينما زيادة تركز الفقراء في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات ستفاقم من التحدي المتمثل في الحد من الفقر على مدى العقود القليلة المقبلة فإن هذا ليس بعذر لعدم ضمان استمرار التقدم، ونحن لدينا الموارد والمعرفة لتحقيق مستويات أعلى من الازدهار والمساواة والاستدامة، والتحدي الحقيقي يكمن في الاستفادة منها بفاعلية.

ولكي تفلح كل هذه السياسات، تحتاج البلدان إلى أن تحسن بفاعلية ومصداقية مؤسساتها المدنية والحكومية، وكذلك من الضروري جداً تبديد الشكوك لتجنب زعزعة الاستقرار، وكما يقول تقرير الرصد العالمي الذي أصدرته مجموعة البنك الدولي المشار إليه سلفاً، خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، ستنتقل نسبة كبيرة وغير مسبوقة من سكان دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى سنواتهم الأكثر إنتاجية، الأمر الذي سيفتح الباب أمام إمكانيتهم لتحقيق عائد ديموغرافي ونمو اقتصادي مدفوع بالتغيرات الديموغرافية، والعبرة في ذلك هو كيفية الاستفادة من هذه القوة المنتجة قبل أن تكون عبئاً.

الفصل 4

سوق العمل و توظيف العائد الديموغرافي

خصائص السكان

يمثل السكان أهم مصدر لقوة العمل في أي اقتصاد ومن ثم فإن نوع التحولات الديموغرافية التي تتحقق عبر الزمن من حيث عمقها واتجاهاتها في خصائص السكان وما ينتج عنها من مؤشرات ديموغرافية تتعلق بمعدلات المواليد والوفيات وصافي الهجرة الدولية، سيكون لها انعكاسات مباشرة على حجم السكان وتركيبتهم من ناحية التوزيع العمري والنوعي، وبالتالي ستؤثر بشكل أو بآخر على حجم السكان في سن العمل وعلى عرض العمل (العاملين اقتصادياً).

وإلى جانب التحولات الديموغرافية، فهناك أيضاً التحول في بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان والتي لها التأثير على عرض العمل سواء من ناحية الكم أو الكيف، مثل الحالة التعليمية للسكان عامة، وللعنصر النسائي بشكل خاص، وخصائص السكان من حيث، الحضر والريف، ومستويات المعيشة، ومستويات الدخول النقدية ومقارنتها بالتمتع بأوقات الراحة ومعدلات الهجرة الدولية، كل هذه الخصائص لها تأثير بشكل أو بآخر على معدلات النشاط بين السكان في سن العمل والمشاركة ومعدلات التوظيف للقوى العاملة.

التحول الديموغرافي ومتطلبات التنمية المستدامة

يمثل المعطى السكاني في ليبيا عنصراً حاكماً في جهود تحقيق التنمية المستدامة، فالسكان الليبيين، ومنذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، شهدوا تحولات على درجة كبيرة من الأهمية من منظور تعزيز الأداء التنموي للاقتصاد الوطني، فقد انخفضت معدلات النمو المرتفعة في العقود السابقة لتصل في عقد التسعينيات إلى 2.8 % ومن ثم واصلت في الانخفاض إلى 1.8 % عام 2006، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة قليلاً في العقد الثاني من الألفية الثالثة لتصل إلى 2 %.

إن من أهم أسباب انخفاض معدلات النمو هو انخفاض معدل الخصوبة من 7.5 إلى أقل من 3 خلال أربعة عقود فقط، وهي عملية استغرقت أكثر من قرن في أوروبا، وإن من أهم سمات هذا التحول، هو النمو في أعداد الشباب بشكل واضح، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تغير في الهيكل العمرى للسكان والذي يتميز بانخفاض في فئة السكان صغار السن (0 – 14 سنة) مصحوباً بارتفاع كبير في فئة السكان النشطين اقتصادياً (15 – 64 سنة) مع شبه ثبات أو نزعة خفيفة جداً للنمو في فئة السكان (65 سنة فأكثر)، وهذه الظاهرة تعرف في نظرية الديموغرافيا الحديثة باسم الهبة الديموغرافية، أو ما يعرف علمياً باسم انفتاح النافذة الديموغرافية، والتي تعتبر منحة مؤقتة تستمر لنحو (40 أوحتى 50 سنة)، وما يترتب على هذا التغير في هيكلية السكان، حيث ستخلق هذه النافذة فرصة غير مسبوقة ومواتية للنمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والبعيد، من خلال اعتماد سياسات ملائمة في إدارة سوق العمل من ناحيتي البناء المؤسسي والتشريعي، وسياسات التوظيف المعزز لرفع القدرة الإنتاجية، بما يحقق اقصى استفادة ممكنة من هذا الحدث الهام، حيث أن من أهم خصائص النمو الاقتصادي المعتمد على الذات، أن تكون لديه القدرة على تغيير المجتمعات إلى الأفضل، وزيادة الدخل، وتمكين المواطنين من النجاح، ولكن النمو وحده لا يكفي، فأي نمو اقتصادي حقيقي هو في حاجة إلى نمو يخلق وظائف أكثر وأفضل ومن أجل الجميع، فهو القاعدة الصلبة الحقيقية لضمان نمو اقتصادي مستدام، وإن توفير الوظائف الجيدة للجميع هو أضمن الطرق للخلاص من براثن الفقر.

إن التحديات التي تواجه الدولة الليبية في توفير الوظائف كبيرة جداً، والحاجة تستدعي إزالة كافة الحواجز التي تحول دون توفير الوظائف لضمان إتاحة فرص العمل لكافة الفئات دون إقصاء لأحد، علاوة على ذلك، ستحتاج الدولة الليبية إلى توفير نحو أربعة ملايين وظيفة بحلول العام 2030 فقط، لمواكبة النمو السكاني.

تحرص معظم دول العالم على ضمان حصول مواطنيها على التعليم والمهارات اللازمة والاستفادة من فوائد التقدم التقني بما يمكنهم من النجاح في الوظائف التي يحتاجها أي اقتصاد حديث، فالنجاح في هذه المجالات أمر بالغ الأهمية، والوظائف الجيدة تمنح الناس الجيدة لانتشال أنفسهم من هوة الفقر، وهذا بدوره سيساعد على جعل الدول أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وسيفيد في النهاية النمو الاقتصادي العالمي.

ليبيا دولة جاذبة للعمالة الوافدة وبأعداد كبيرة تصل إلى أكثر من 14.6 % من المجموع الكلي للسكان، وأن هذه العمالة يغلب عليها طابع الفتوة، حيث تبلغ نسبة ممن هم في سن العمل ما بين 79 و81 % بحسب بيانات نتائج التعدادات السكانية الأربع الأخيرة التي أجريت، وهذه النسبة المرتفعة يمكن الاستفادة منها في تعزيز القدرة الإنتاجية للسكان في ليبيا، حيث تشير التوقعات المستقبلية إلى أن نسبة السكان في سن العمل سترتفع من 64.4 % لليبيين فقط، لتصل إلى 66.4 % لمجموع السكان الليبيين وغير الليبيين عام 2030، وهذا يعنى إمكانية كبيرة ومتواصلة لعدة عقود لتعزيز القدرة الإنتاجية لقوة العمل في ليبيا إذا ما توفرت السياسات الملائمة والخطط المسبقة لإدارة العمالة الوافدة من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

ومما تقدم يتضح أن السكان الليبيين يتميزون بما يعرف بالنمو في أعداد الشباب أو البروز الشبابي نتيجة معدلات النمو المرتفعة في السنوات السابقة، حيث يعد نصف السكان الليبيين تحت فئة العمر 25 سنة، ولهذا تحتاج الدولة إلى أسواق عمل نشطة ومنتجة وفاعلة وداعمة لتحسين القدرة الإنتاجية والاستيعابية للنمو السكاني خاصة وإن معدل النمو في السكان في سن العمل هو أكبر من معـــدل النمو العـام لاسيما في السنوات مـا قبـل 2015، حيث تعتمد سياسات تسخير العائد الديموغرافي بشكل شبه كلي على عملية التوظيف (العمل اللائق) الذي يعد شرطاً أساساً لتسخير هذا العائد، وإن إنتاج الموارد واستهلاكها وادخارها له الأهمية الكبرى لتحقيق العائد الديموغرافي، وأن تراكم الثروة مهم لمرحلة الشيخوخة وتسخير العائد الديموغرافي الثاني الذي يعتمد على ما يذخره ويستثمره الشباب في حياتهم المهنية ليمثل رصيد وثروة مهمة لحياة الشيخوخة والجيل القادم.

واعتماداً على ما تقدم، فإن توظيف الشباب الخريجين يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الوطني ونظام التعليم، باعتبارهما القطاعين المسؤولين بالدرجة الأولى عن تأهيل وتشغيل الخريجين، فسوق العمل متغير ومتجدد وبشكل سريع جداً فهو يتطلب مهن ومهارات متغيرة ومتجددة باستمرار تتماشى مع متطلبات ما بعد العولمة وعصر المعلومات والثورة التقنية الهائلة، وكذلك التحول في نظم إدارة الاقتصاد الوطني، وهذه المهارات مبنية على مهارات التفكير النقدي وإدارة الأفراد، والذكاء والقدرة على إصدار الأحكام، والتفاوض والمرونة المعرفية والمعرفة الإبداعية.

> إذا لم تدعم الميزانيات تعليم الأطفال وصحتهم وحمايتهم بشكل كاف، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل على نطاق أوسع، فسيكون الشباب غير مستعدين للمساهمة في سوق العمل أو غير قادرين على العثور على عمل لائق.

وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التحصيل العلمي في ليبيا بشكل سريع، فدائما ما يشار لمسألة عدم تطابق المهارات كأحد العوامل الرئيسة لارتفاع معدل البطالة خصوصاً بين الشباب المتعلمين[1] ، ويرجع ذلك إلى عدم التطابق ما بين مستوى المهارات المكتسبة والتخصصات على المستويين الحرفي والجامعي وتلك المطلوبة في سوق العمل، وهذا ما يودي إلى وجود فائض في العرض مقابل الطلب المحدود خاصة لدى النساء، وعليه فأن الأمر يحتاج إلى التركيز على بناء لمجموع المهارات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل المتطورة، والتي تشمل التعليم الجيد والتدريب التقني والمهني التطبيقي.

في الواقع أن المؤسسات المسئولة على نظم التعليم والعمل والسكن والاقتصاد في ليبيا لم تستطع التكيف كما ينبغي مع التغيرات الديموغرافية، فمنطق دولة الرعاية لم يتطور إلى منطق السياسات التنموية وسياسات الحماية الاجتماعية، ففي عام 2003 أعلنت ليبيا تحولها من اقتصاد الملكية العامة إلى اقتصاد السوق، ومن المعلوم أن نوعية الطلب على القوى العاملة يختلف اختلافاً كلياً بين النظامين، ففي نظام الاقتصاد العام يكون سوق العمل مسيطر عليه من قبل الدولة ومؤسساتها وبقيادة الجهاز الإداري للدولة، في حين يقوم اقتصاد السوق على قوى العرض والطلب، ومن ثم فقد يطرأ تغيراً في نمط الطلب على القوى العاملة من نمط تحتل فيه الوظائف في الجهاز الإداري للدولة ومؤسسات وشركات القطاع العام نسبة

1-VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING IN LIBYA،1 https://www.etf.europa.eu/en/news-and-events/news/libya-challenges-vet

كبيرة إن لم تكن النسبة الأكبر من الحجم الكلي من فرص العمل في سوق العمل النظامي، إلى نمط تتيح فيه نشاطات القطاع الخاص نسبة متزايدة باطراد من الحجم الكلي لفرص العمل، ومن المعروف أن الفرق في نمط الطلب على القوى العاملة الصادر عن كل من القطاعين فرق جوهري من وجهين[2] هما:

الأول ـ طبيعة المؤهل المطلوب

حيث تتاح الوفرة النسبية في الوظائف الحكومية إلى أصحاب المؤهل الجامعي في مجالات الاختصاصات المختلفة وبصورة متنامية عموماً مع طغيان الفروع الأدبية على الفروع العلمية والتطبيقية ما بين حملة المؤهل الجامعي، في حين يغلب على فرص العمل التي يوفرها النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص طيفاً واسعاً من المهارات التطبيقية غير الجامعية، فعندما يتطلب نشاط ما في القطاع الخاص مهارات جامعية، فإنها في الغالب تذهب إلى الفروع العلمية والمهنية أكثر من الفروع الأدبية.

الثاني ـ الدليل التوثيقي للمؤهل

حيث يجرى التركيز في فرصة العمل الحكومية على الملائمة الشكلية أو الاسمية ما بين المؤهل والوظيفة، في حين تركز فرصة العمل في القطاع الخاص على الملائمة الجوهرية بين متطلبات الوظيفة وقدرة حامل المؤهل على تلبية هذه المتطلبات، وحتى في الأحوال العادية عندما تعطى فرصة العمل في القطاع الخاص لأحد الأشخاص اعتماداً على الملائمة الاسمية، فإن استمراره في شغل الوظيفة مرتبطاً بإثبات الملائمة الاسمية ومدعوماً بالملائمة الجوهرية، وإن هذا الشخص يقوم فعلاً بما تتطلبه الوظيفة التي يشغلها، وبغير ذلك سرعان ما يفقد هذه الوظيفة.

وفي إطار هذا التحول في نمط الطلب على العمل، والسعي لتحقيق التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي، كان يتعين على الأجهزة والمؤسسات المعنية في ليبيا بناء رأس المال البشري، والتكيف مع تلك التطورات بصورة تلبي الاحتياجات المتغيرة في سوق العمل الوطني، إلا أنها وقعت في تلك الأثناء تحت تأثير الضغط الكمي من قبل الأعداد المتزايدة من الطلبة وانخفاض مستوى التأهيل وتدنى مستوى الرواتب لشريحة المعلمين، الأمر الذي برز عنه تدني مطرد في نوعية مخرجات المؤسسة التربوية من مدارس ومعاهد وجامعات بمراتبها المختلفة، بالإضافة إلى ضيق ومحدودية طيف المهارات المتضمن في تلك المخرجات والذي ساهم في إحداث الفجوة التي سبقت الإشارة إليها بين طيف المهارات المنتجة ومتطلبات سوق العمل.

وعليه فإن إدارة التربية والتعليم في ليبيا نعتقد إنها تواجه عند هذا المنعطف الحساس لمرحلة التحول الديموغرافي وفي مسيرة الاقتصاد الوطني تحدياً مزدوجاً يكون كالتالي:

1. التغلب على الأثر السلبي على مستوى التعليم ونوعيته والناتج عن الأعداد المتزايدة من الطلبة.
2. تحوير محتوى التعليم والتأهيل ونمط المهارات الذي يكتسبه الطالب بعد التخرج بما يتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل في اقتصاد انتقل فيه مركز الثقل الإنتاجي إلى القطاع الخاص، وتحررت فيه الأسواق، وارتبط مستقبل النمو الاقتصادي بالقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ولمواجهة هذا التحدي المزدوج، لابد من إحداث تطوير جوهري في الفلسفة التربوية الوطنية حتى يمكن التصدي لهذا التحدي والاستجابة لمستحقاته بصورة مرضية، ويتم ذلك من خلال خطة وطنية يشترك في إعدادها وتنفيذها جميع الأطراف ذات العلاقة، وفي هذا السياق يمكن توضيح أهم القضايا المطلوبة للمرحلة في الآتي:

القضية الأولى ـ التغير في التركيب العمري ونمو عرض العمل

يتميز التركيب العمري للسكان الليبيين، وكما سبقت الإشارة إليه، بظاهرة الفتوة حيث تشكل نسبة فئات الأعمار من سن (15 – 39 سنة) نسبة عالية من مجموع السكان في سن العمل والتي تصل إلى 74 % كمتوسط خلال الفترة من 1984 إلى 2030، وبلغت الأهمية النسبية لصغار السن (أقل من 15 سنة) أكثر من 30 % من المجموع العام للسكان خلال الفترة 2010 – 2030، حيث يترتب على هذه التحولات، وارتفاع نسبة السكان صغار السن في مجموع عرض العمل، سرعة التحول في قوة العمل الذي سيترتب عليه سرعة الدخول في القوة العاملة وسرعة الخروج منها، أي

2) – طاهر حمدي كنعان، العقيدة التربوية في استراتيجية التنمية للقرن الجديد، تمت المشاركة بها في ندوة تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة 1998.

الارتفاع في وتيرة الاستبدال فيها، وينتج عن هذه الظاهرة أثراً إيجابياً هاماً فيما يتعلق بالاستراتيجية التربوية، وهو أن مستوى التعليم وجوهر وأخلاق القوى العاملة، تكون سريعة الاستجابة للجهود التي تستهدف العمل، ومنافية في الفئات العمرية الصغيرة والمراحل المبكرة للتربية والتعليم، والعكس أيضاً صحيح، أي إن إهمال العناية بتلك الفئات والمراحل يكون سريع الأثر السلبي على حوافز القوى العاملة وأخلاقها، ويعرف هذا بمعامل الإحلال[3]، ويعزى النجاح الاقتصادي لبلدن جنوب شرق آسيا إلى حسن توظيفهم لمعامل الإحلال، وذلك من خلال الارتقاء بنوعية مواردها البشرية خلال وقت قصير نسبياً، كما تمكنت في نفس الوقت من احتواء زخم النمو السكاني للأمد الطويل، فقد استطاعت تلك البلدان أن تتحكم في كمية ونوعية جانب العرض من القوة العاملة من خلال السياسات التي تكافئ الإنتاجية، وترفع من مستوى الحوافز الاقتصادية والاجتماعية، ودعم المؤسسات والبنية التحتية الضرورية لإنجاح ذلك، إلى جانب التركيز في المراحل الأولى على الصناعات التصديرية كثيفة العمل، وفي الوقت نفسه تم التركيز على رفع المستوى التعليمي حتى أصبحت بلدان مثل سنغافورا، وكوريا الجنوبية، من بين المراكز العالمية للتكنولوجيا المتقدمة والإنتاجية العالية.

وفي الحالة الليبية، فإن العمالة الوافدة قد تمثل فرصة لاحتواء زخم نمو عرض العمل لأمد طويل، وذلك إذا ما توفرت الشروط المناسبة لهذا الغرض، إلى جانب السياسات السكانية الوطنية.

ومما تقدم يمكن القول إن هنالك نتيجة واحدة وهي الأهمية البالغة للتعليم وبناء رأس المال البشري في مرحلة توظيف العائد الديموغرافي، وفي عصر العولمة حين تعتمد فرص العمل على راس المال الساعي وراء قوة العمل المؤهلة مهنياً وفنياً وإدارياً وذات الكفاءة التنافسية العالية.

القضية الثانية ـ إعادة بناء وتنظيم سوق العمل

يتوقف نجاح جهود التنمية المستدامة في أي بلد ما على مدى اهتمامه بموارده البشرية ووضع الاستراتيجيات لتطوير الآليات المناسبة للاستثمار فيها باستخدام أحدث الطرق العلمية وابتكار صيغ جديدة لإدارتها وتطوير التشريعات النافذة لتتلاءم وتواكب التحديات العالمية ومتطلبات العولمة والتغيرات العالمية في حركة العمالة وسوق العمل، وتزايد حدة المنافسة في الأسواق العالمية التي لا تسمح بالبقاء إلا للأقوى من حيث الإنتاج، وبالتالي تزايد الطلب على نوعية منتقاة من القوى العاملة، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات والهيئات الوطنية المختصة بإدارة وتسيير شئون الموارد البشرية، بذل المزيد من الجهد وتحديث طرق وأساليب تطويرها، وذلك برسم الاستراتيجيات، ووضع خطط العمل التي لشأنها تحقق الأهداف المحددة لتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توفير اليد العاملة الكفؤة.

أما فيما يختص بالوضع الحالي لإدارة سوق العمل في ليبيا، فثمة حاجة ماسة لإعادة إدارة سوق العمل بجميع مكوّناتها وليس بإجراء بعض الإصلاحات فقط، وذلك من خلال وضع استراتيجية تمكن الدولة من إدارة شؤونها بكفاءة مهنية عالية تتفق والاحتياجات التي تفرضها الظروف المتغيرة وتتكيف بسرعة مع التحولات المتسارعة، على أن تتضمن الخطة الاستراتيجية النقاط التالية:

- تشخيص الوضع الحالي لإدارة سوق العمل بهدف وضع استراتيجية محددة تتلاءم مع الواقع والثقافة المحليين وتساهم في تحقيق الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية العامة للدولة.
- دراسة وتحليل تشريعات ولوائح العمل النافذة، وطرح البدائل لتطويرها في ضوء التجربة العملية وبما يتماشى مع المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية (معايير وتشريعات العمل، التأمينات الاجتماعية، الصحة والسلامة المهنية، عمل المرأة، عمالة الأطفال، المعاقين، الخدمات الاجتماعية، العمالة غير الشرعية، استجلاب العمالة الأجنبية، عقود العمل، وغيرها).
- تنمية قدرات الكوادر المعنية بمتابعة وتفعيل تشريعات العمل النافذة.
- تعزيز خبرات الأجهزة الوطنية العاملة في مجال إدارة وتسيير مراكز القوى العاملة من خلال التعرف والاطلاع على التجارب الحديثة والناجحة لدعم قدراتهم في تخطيط التشغيل على المستوى الوطني.

3) – الطاهر حمدي كنعان، مصدر سابق.

- الرقابة والمتابعة المشددة لضمان التقيد بتنفيذ تشريعات العمل النافذة من قبل أطراف الإنتاج، وإيجاد فهم مشترك للمسائل المطروحة والعمل على إزالة أية معوقات تواجه انسيابية العلاقة بين أطراف الإنتاج.

- تعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الآليات المتبعة للحد من البطالة.

- وضع خطط للتدريب المهني ودعم قدرات المؤسسات المتخصصة وهيئات المجتمع المدني والشركاء بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة عبر تشجيع ثقافة المبادرة.

- تحديد المعوقات التي تعترض استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تنفيذ برامج التعليم الفني والتدريب المهني والتقني، وإيجاد الحلول المناسبة للتوسع في تطبيقات هذه الانماط.

- رفع كفاءة وفعالية مراكز التدريب المهني وربطها بمراكز مماثلة بدول حققت تجارب ناجحة في هذا المجال بهدف تحقيق التوازن بين برامج التعليم الفني والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل الفعلية.

- العمل على ربط مراكز التدريب المهني بمؤسسات القطاع الخاص والعام والشركات العاملة بليبيا بهدف نقل المعرفة وتأهيل الكوادر الكفؤة القادرة على تسيير الأعمال وترسيخ سياسات توطين الوظائف.

- تطوير شبكة معلومات خاصة بالقوى العاملة وربطها بشبكة معلومات سوق العمل.

وبالنسبة لسوق العمل فهو يمثل، إلى جانب التعليم والتأهيل، عنصراً مهماً جداً، وأن فاعلية التوظيف ورفع القدرة الإنتاجية لقوة العمل تعتمد إلى حد كبير على فاعلية سوق العمل بجميع مكوناته، ومن المناسب في هذا السياق تقديم استعراض موجز لبناء سوق العمل وواقعه في ليبيا، حيث يتكون سوق العمل بمفهومه الواسع من المكوّنات التالية:

1.سياسة التشغيل وهي الأساس المنظم للتوجهات الرئيسة في التشغيل، وترسمها الدولة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتترجم التوجهات في خطة التنمية للدولة وتشارك في وضعها وزارتي العمل والتخطيط، ومراكز البحوث والدراسات، وتشرف على تطبيقها وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل.

2.المؤسسات التي تؤهل قوة العمل وتشمل:

– مؤسسات التعليم بجميع مراحله وأنواعه التي تعدّ قوة العمل، وتؤهلها للقيام بالوظائف التي يتطلبها سوق العمل، وتشمل المدارس العامة والخاصة والفنية المهنية والمعاهد والجامعات، والتي عند الرجوع إلى الوراء، ومنذ عدة عقود مضت، يلاحظ أن الترابط بين مناهج التعليم وحاجات سوق العمل ضعيف جداً ويتضح ذلك من خلال عدم تطابق مخرجات التعليم مع الطلب في السوق على قوة العمل حسب المؤهلات والمستويات المهنية والفنية والحرفية.

– مؤسسات التدريب الحكومية والخاصة، وهي تلعب دوراً ضعيفاً نسبياً حتى الآن، وتحتاج لتفعيل أكبر.

3.التشريعات وتشمل تشريعات العمل في القطاعين الحكومي والخاص، وتشريعات الشؤون الاجتماعية، وهي تشريعات بعضها قديم وتحتاج إلى تطوير جذري، وتشريعات الأجور والرواتب والتعويضات والمزايا، وهي تتصف بالجمود في القطاع الحكومي، والغير منظمة في القطاعين العام والخاص.

4.المؤسسات التي ترعى سوق العمل، ولسنوات طويلة كانت وزارة العمل ومؤسساتها تقوم بدور ثانوي في رعاية سوق العمل وتطويرها، ولا يوجد بين مؤسسات وزارة العمل هيئة عامة للتشغيل ترعى سوق العمل، ومكاتب التشغيل الخاصة غير موجودة رغم أهمية دورها وأهمية تطوير عملها، ولا يوجد صندوق للعاطلين عن العمل أو ما يسمى بصندوق البطالة، ولا يوجد إلى حد الآن ما يسمى بهيئة مكافحة البطالة رغم تواجدها في العديد من البلدان ودورها مهم جداً عندما ترتفع معدلات البطالة ولسنوات طويلة.

5.التنظيمات النقابية العمالية التي تقوم بالدفاع عن حقوق العاملين في علاقاتهم بأرباب العمل، حكومة وقطاع خاص، والنقابات المهنية التي تقوم بتنظيم المهنة، وهذه النقابات هي نقابات بيروقراطية وهي بحاجة إلى تعزيز أدوارها وأدائها ووسائل تنفيذ مهامها.

6.المحاكم الخاصة بالعمل التي تحكم في خلافات العمل، تعد محاكم بيروقراطية وهي بحاجة أيضاً إلى تعزيز دورها، مع العلم بأنها حسب القانون منضوية تحت بند

القضاء الإداري وليست محاكم مستقلة.

7. عرض قوة العمل، ويتكوّن من العرض الكمي الناتج عن تزايد السكان في سن العمل، والذي مازال معدله مرتفعاً، وهذا ما يخلق ضغوطاً على سوق العمل في اقتصاد يعاني من حالة انكماش منذ أكثر من 10 سنوات، إذ تبلغ قوة العمل من الداخلين الجدد إلى سوق العمل أكثر من 100 ألف شخص سنوياً، كما ينتج عن العمالة الوافدة إلى ليبيا من دول أخرى، والتي تشكّل نحو 15 %، عرض العمل لليبيين وغير الليبيين.

8. العرض النوعي وينتج عن مخرجات التعليم والتدريب وهو يعاني من قصور وعيوب كثيرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

9. الطلب على قوة العمل ويتكون من:

– طلب الحكومة لقطاعاتها الإدارية أو الاقتصادية وهو الطلب الأكثر حجماً في التوظيف نتيجة إلى هيمنة سياسة التوظيف الاجتماعي منذ عدة عقود، وللأسف لا تتوفر بيانات عن الحجم السنوي لهذا الطلب، ورغم هذا فإن حقيقة ارتفاعه يوضحها الارتفاع المتصاعد لفاتورة المرتبات بالميزانية العامة للدولة، والتي ارتفعت من نحو 8 مليار و563 مليون دينار عام 2010، لتصل إلى نحو 41 مليار و626 مليون دينار عام 2022 [4]، أي ارتفع بنسبة 386.2 % خلال 12 سنة، وشكل أكثر من 100 % من الناتج المحلي في عدة سنوات.

– طلب القطاع الخاص الصغير والمتوسط والكبير، الذي يعجز عن خلق فرص عمل كافية وقارة للداخلين الجدد لسوق العمل، وينعكس هذا في تزايد معدلات البطالة، ولا تتوفر دراسات عن الطلب في القطاع الخاص.

العرض والطلب في سوق العمل

يتم عادة عرض قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل، وتقوم مكاتب العمل الحكومية بالتوفيق بين العرض والطلب، ولكن ما تقوم به هذه المكاتب يعتبر جزئية بسيطة لا تتعدى 20 – 30 % من مجموع التوظيف، أما التوظيف في الجهاز الإداري والمنشآت المملوكة للمجتمع، وهو الجزء الأكبر، يتم بشكل مباشر بين طالب العمل وجهة العمل من خلال عدة أساليب غالبيتها غير رسمية دونما تنسيق مع سوق العمل.

ونتيجة للأوضاع السائدة فإن عرض قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل، يتسم بالضعف، وعدم التنظيم، وعدم الكفاءة، وخاصة في القطاع الخاص، ويمكن تلخيص نتائج هذا الوضع فيما يلي:

– عدم توازن العرض والطلب، وضعف دور المؤسسات التي ترعى سوق العمل، بدء من رسم السياسات، ومروراً بتنسيق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، على المدى القريب والمتوسط والطويل.

– غياب استراتيجية قوة العمل وضعف سياسات العمل.

– غياب دراسات العمل وسوق العمل، وغياب الدراسات التي تقدم مبادئ لتوجهات عامة لسياسة تمتص البطالة، وترشح صناعات وخدمات معينة تولّد عدداً أكبر من فرص العمل وفق منظور عام ينسجم وتوجهات تنمية الاقتصاد الوطني، ما يحدّ من القدرة على توجيه العرض والطلب والتحكم في توازن سوق العمل.

– بالرغم من صغر حجم الطلب والعرض على العمل بالخارج، فهو لا يشكل نسبة تذكر ويتسم بعدم وجود أي تنظيم، ونقص شديد في المعلومات حول العمالة المهاجرة، وغياب أية دراسات عنها، وغياب أية رعاية لها، والتقصير يشمل الجميع، بما فيهم سفارات الدولة في دول الهجرة، وحقيقة الأمر يغلب عليها في السنوات الأخيرة كونها أموال مهربة إلى خارج الوطن وتعمل في الخارج خوفاً من المساءلة وحماية لنفسها من المحاسبة.

– كفاءة ضعيفة لمخرجات التعليم والتدريب، وضعف الربط بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

– معدّلات النمو الحالية تجعل الاقتصاد عاجزاً عن امتصاص جميع الداخلين لسوق العمل، والعاطلين عن العمل الذين يمثلون عنصراً مستهلكاً وغير منتج، ما يخلق أثراً سلبياً مزدوجاً عدا عن الآثار الاجتماعية المعروفة للبطالة.

– معدلات البطالة التي تتراوح ما بين 16 % و20 % حسب الإحصاءات الرسمية، و30 % حسب تقديرات غير رسمية، وهي مرشحة للتزايد مع ضعف الأداء الاقتصادي واستمرار حالة الانكماش، ومن جهة أخرى نقص في العمالة الماهرة وخاصة لبعض المهن.

– الضعف في تنظيم العمل وغياب لدور مؤسسات العمل في القطاع الخاص، مثل غياب النقابات، وغياب دور

4)- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010 – النشرة الاقتصادية، المجلد 62 الربع الثاني 2022.

مراقبة الالتزام بقانون العمل، وقانون التأمينات الاجتماعية، وضعف فيما يسمى بمحاكم العمل وضياع لحقوق المشتغلين.

- قوى عاملة وافدة تمثل نحو 15 % من المجموع الكلي لقوة العمل بالاقتصاد الوطني، وهي عمالة في أغليها غير منظمة وغير مقننة ولا توجد جهة واضحة لإدارتها ومراقبتها بما يتفق واحتياجات الاقتصاد الوطني سواًء من حيث المهن ومواقع العمل أو الجنسيات.

العمالة الوافدة وتوظيف العائد

تعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل في انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إلى آخر أما بحثاً عن حياة أفضل أو هروباً من وضع سيئ.

هذه الخاصية الديموغرافية المتمثلة في حق التنقل تم الاعتراف بها عالمياً ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكنتيجة لهذا الانتقال، وخاصة عندما يكون بأعداد كبيرة، سيكون له بدون أي شك آثاراً اقتصادية سلبية كانت أم إيجابية على البلد المستقبل[5] ، وهذه الظاهرة الإنسانية قد لخصها العالم الديموغرافي الفرنسي، ألفريد صوفي، بقوله "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

لقد كانت هذه الظاهرة، وإلى حد ستينيات القرن الماضي، تتم بشكل انسيابي وبشكل طبيعي دون قيود أو موانع، حيث كانت دول أوروبا في ذلك الوقت في حاجة ماسة للأيدي العاملة في مجالات البناء والزراعة والخدمات من أجل إعادة الإعمار، ومع أوائل السبعينيات عندما شعرت هذه الدول بالاكتفاء نسبياً من الأيدي العاملة تبنت إجراءات قانونية وتنظيمية للحد من الهجرة، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنغن" التي دخلت حيز التطبيق بدءاً من يونيو 1985، ومنذ هذا التاريخ بدأ التشدد والتعقيد في منح تأشيرات الدخول والإقامة، وكذلك قبول طلبات اللجوء السياسي للمهاجرين لدول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم أصبحت الهجرة غير الشرعية هي رد فعل ضد غلق الأبواب أمام الهجرة المشروعة، وهكذا فإن السياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال كانت لها آثاراً عكسية، حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة، وبالنسبة لدول العبور ودول المقصد أصبحت أيضاً مصدراً للكسب الوفير للمتاجرين فيها.

لقد أصبحت هذه القضية بتطوراتها المتسارعة وأسبابها المتشابكة مساحة واسعة لاهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الدراسات، بعد أن تحولت إلى ظاهرة معقدة تضغط بقوة على الإمكانات الحقيقية لدول المصدر والعبور والإقامة.

وبالنسبة لدولة ليبيا فإن ظاهرة الهجرة غير المشروعة ليست حديثة العهد، بل هي ظاهرة بدأت منذ ستينيات القرن الماضي بعد أن بدأت ليبيا في انتتاج وتصدير النفط، ولم تكن تشكل آنذاك جريمة نظراً لحاجة البلاد للأيدي العاملة وخاصة في النشاط الزراعي والبناء وأعمال المناولة، وكانت في الغالب تستقر في المناطق الزراعية والقرى الصغيرة والأرياف ولا يوجد لها أثر يذكر في المدن، ومع أوائل التسعينيات شهدت ليبيا، ولأول مرة، ظاهرة البطالة المكشوفة في صفوف قوة العمل الوطنية وبنسبة تفوق المستويات المعقولة، ومن ثم شعرت الدولة أن الهجرة غير الشرعية هي عنصر منافسة غير متكافئة للقوى العاملة الوطنية وبشكل خاص غير المؤهلة فنياً ومهنياً، ما جعلها تتبني إجراءات قانونية وإدارية تهدف إلي الحد من الهجرة غير الشرعية، وخلال فترة الحصار الجوي الذي فرض على ليبيا من قبل الأمم المتحدة والدول الغربية، تم فتح الحدود البرية مع دول الجوار، وألغيت تأشيرة الدخول للأشقاء العرب وبعض الدول الإفريقية الصديقة، ما أدى إلى تدفق عدد كبير من المهاجرين وبخاصة الهجرة غير الشرعية، وفيما بعد استخدم النظام السابق آنذاك المهاجرين العابرين للأراضي الليبية كورقة ضغط على الدول الأوروبية من خلال تهريبهم لسواحل المتوسط الشمالية حتى أصبحت الهجرة غير المشروعة مشكلة حقيقية للدول واستطاع من خلالها النظام السابق حينها أن يجبر البعض من دول أوروبا للاستجابة لمطالبه، وكان يرى أن الهجرة هي مشكلة إنسانية واقتصادية بالمقام الأول تجب معالجتها وفق منظور إنساني أشمل وأعمَّ يتعلق ببُعد تنموي من أبرز ملامحه خلق فرص عمل عبر ضخِّ استثمارات في الدول

5-https://www.enabbaladi.net/archives/61806"ix4vON6hhdy

الفقيرة المصدِّرة للمهاجرين لتوطينهم في بلدانهم، وأن يتم ذلك من خلال تعاون دولي واسع[6] .

ورغم وجاهة هذا الطرح إلا أنه لم يجد استجابة لدى الاتحاد الأوروبي أو المجتمع الدولي، واقتصر الأمر على تعاون ثنائي وفي حدوده الدنيا، وكانت له نتائج إيجابية حيث تناقصت أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير حتى وصلت إلى أدنى حد لها عام 2010 [7].

إن موضوع الآثار الاقتصادية للهجرة قد تم تناوله في عدة لقاءات ومناسبات وعقدت له الندوات والمؤتمرات وأجريت عليه العديد من الدراسات، إلا أن المتاح عن هذا الموضوع هو عبارة عن دراسات وصفية أو غير مكتملة، ففي حين تميل الحكومات إلى تقييم آثار المهاجرين وأعبائهم على المجتمع المضيف، فإن الجهات المانحة تنحى منحى آخر وهو التركيز على نتائج مشروعاتهم المتعلقة بتطوير مهارات المهاجرين وتوليد الدخل أو تقديم المساعدات المادية والعينية، وإن أياً من الأسلوبين يعجز عن تقديم بيان واضح للآثار الاقتصادية الكلية والجزئية، ناهيك عن إنهما يشوبهما غياب واضح للبيانات الكمية والتطبيقية، ومن ثم لا تتوفر أية مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لإجراء تقديرات قريبة من الواقع لتلك الآثار، إيجابية كانت أو سلبية[8] .

الهجرة هي حركة بشرية عرفت منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض، وهي انتقال الأفراد والجماعات أينما توجد مقومات الحياة من عيش وأمن واستقرار، ومن هنا فإن الهجرة توفر منافع جليلة لو نظرنا إليها من زاوية الرفاهية العالمية، لكن السياسيين يتحدثون عنها من أجل المصالح الوطنية وأحياناً المناطقية وليس من أجل شعوب العالم، ولهذا السبب يكافح القادة الأوروبيون ضد الاستجابة للأزمة، التي لو تم إدارتها بالشكل الصحيح والأسلوب الأمثل ستزيد وسترفع، وبشكل كبير، الرفاهية الكلية للعالم.

وفي هذا السياق تشير العديد من المساهمات من قبل بعض الاقتصاديين لفهم التأثيرات القومية والمناطقية للهجرة إلى الاستنتاجات من وجهة نظر الدول التي ينطلق منها المهاجرون مزدوجة، لكنها أكثر إيجابية ما يتصوره أغلب الناس، فالمهاجرون من الدول النامية يرسلون ما يقارب 440 بليون دولار من النقود سنوياً لعوائلهم في بلدانهم، وهو ما يعادل ثلاث مرات حجم مساعدات التنمية الرسمية في العالم [9].

ومن الجانب الأخر يقال إن الهجرة تؤدي إلى تناقص في قوة العمل الوطنية، إلا أن هذا أقل ضرراً للبلدان الأصلية وما كان يفترض دائماً وهو أن الهجرة تخفف عن بلد المصدر ضغوط البطالة بين قواها العاملة ومن ثم تعمل على توفير المزيد من فرص العمل للمتواجدين.

الآثار الإيجابية للهجرة

بما أن الهجرة هي انتقال بشر من مكان إلى مكان آخر بغض النظر عن أسبابها، وطبقاً للمفهوم الواسع للنظرية الاقتصادية بأن الإنسان هو ثروة في حد ذاته أو ما يطلق عليه رأس المال البشري، فإن هذا الانتقال يؤدي إلى انتقال راس المال البشري من منطقة المصدر إلى منطقة المقصد، أي أن الهجرة تؤدي أولاً إلى زيادة في قوة العمل للبلد المهاجر إليه، وثانياً إلى زيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد على اعتبار أن غالبية المهاجرين هم في العادةً من الفئة العمرية الفتية والأكثر قدرة على العمل والإنتاج، كما تؤدي ثالثاً إلى زيادة الاستهلاك، أي توسيع الطلب الفعال داخل الاقتصاد المستضيف، ما ينتج عنه توسعاً في النشاط الاقتصادي في البلد المهاجر إليه، وكل ذلك ينتج عنه ارتفاع في نسبة المشاركة في النشاط بالمجتمع وزيادة في الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي للبلد.

ومن الآثار الإيجابية أيضاً هي مرونة سوق العمل، حيث يميل المهاجرين عادةً إلى العمل في القطاعات التي يفضل السكان المحليين للبلد عدم العمل بها وهذا له آثار إيجابية على الاقتصاد، فعادةً ما يقبل المهاجرين على شغل الوظائف والمهن التي لا يقبل عليها المواطنين ويتقاضى أجراً مقابل العمل أقل مما يتقاضاه العمال المحليين وذلك بسبب حاجتهم الشديدة إلى المال وهذا له آثار اقتصادية على البلاد، إذ من شأنه أن يمنح المواطن فرصةإنجاز احتياجاته بتكلفة أقل، وعلى الناحية الأخرى عبر قيام المهاجرين بقبول الأعمال البسيطة يحدون من إنفاق الشركات ومؤسسات الأعمال على التكنولوجيا ووسائل الإنتاج الحديثة[10]، وهذا من شأنه تقليل الحاجة للاستثمار الرأسمالي ومن ثم يمنح ميزة تنافسية إيجابية لصادرات الدولة المضيفة.

6 . الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا – معاناة إنسانية برسم التسعير. الحسين الشيخ العلوي – مايو 2015م.
7 . المصدر السابق
8 https://www.enabbaladi.net/archives/61806#ixzz4vON6hhdy
9 https://www.enabbaladi.net/archives/61806"ix4vON6hhdy
10 https://www.dailyfx.com/.../What-are-the-main-economic-im-

كما أن هذا الوضع يمنح الدولة المستقبلة إلى الاهتمام أكثر فأكثر بتنمية مهارات أبنائها في مستويات تقنية وفنية ومهنية على مستوى التعليم الجامعي والكليات التقنية والمعاهد العليا، مع الاهتمام بالعمالة الوافدة في المستوي الحرفي والعمالة الماهرة بما يحقق لهم الأمن المعيشي والاستقرار.

والجانب الإيجابي الآخر هو مساهمة المهاجرين في تمويل الإيرادات العامة للدولة المضيفة من خلال مشاركتهم بفاعلية في النشاط الاقتصادي، وتأدية ما تفرضه عليهم القوانين والتشريعات النافذة من واجبات ضريبية ورسوم ترخيص ممارسة الأعمال داخل الدولة.

إن مثل هذه الإيجابيات لا يمكن لها أن تتحقق ما لم توجد إدارة تنمية على درجة عالية من الكفاءة والمهنية ومستوى من الأداء الاقتصادي العالي للبلد المضيف بما يمنحها القدرة على إدارة الهجرة بالشكل الذي يعزز المنافع ويقلل إلى أدنى حد ممكن من السلبيات، انطلاقاً من استقبالها وإقامتها في الأماكن المحددة بشكل مسبق وحسب ما تراه السلطات المحلية بأنه المكان المناسب، وتوفير مطالبها الإنسانية وأسلوب توظيفها في مناشط اقتصادية منتجة، وبما يتوافق مع أولويات السياسات الاقتصادية الوطنية، وتعزز أهداف التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة، والأمثلة على ذلك كثير، حيث نجد أغلب الدول الغربية مستفيدة جداً من المهاجرين بأسلوب يعزز القدرة الإنتاجية لاقتصاداتها ولا يؤثر سلباً على قواها العاملة الوطنية مثل، الدانمارك وألمانيا وكندا وبريطانيا وأستراليا وأمريكا، وإلى حد ما دول الخليج العربي، مع العلم بأن هذه الدول يصلها المهاجرون بالملايين وليس بالآلاف أو مئات الألاف.

إن أبناء هذه الدول، وكما هو الحال بالدول النفطية، لا يقبلون العمل بالعديد من المهن وخاصة الخدمية والتي تحتاج لمجهود عضلي والمرتبطة بأعمال المناولة والبيئة والزراعة وخدم المنازل وغيرها، ولهذا يصبح المهاجرون هم الأداة لإنجاز هذه المهام لتتكامل حلقة النشاط في المجتمع وتعزز بعضها البعض، ومن المعلوم أن هذه الدول تقدم في خدمات إنسانية واجتماعية وبمستويات عالية جداً تفوق ما يتحصل عليه هؤلاء المهاجرون في بلدانهم بما في ذلك التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي وإعانات البطالة وإعانات السكن للأسر ضعيفة الدخل، ولكن في الوقت نفسه تقوم بتوظيف هؤلاء المهاجرين توظيفاً عال الكفاءة، ويقدمون كل ما عليهم من واجبات واستحقاقات اتجاه الدولة بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة وهي مرتفعة بطبيعة الحال، وكل هذا يعزى لوجود إدارة تنمية على مستوى عال من الكفاءة والمهنية والأداء الاقتصادي الجيد.

تقول الحقيقة والتي لا مجال للشك فيها إنه لابد من وجود كفاءات منتقاة من المديرين، يكون قد تم صقلها بأساليب تدريبية عالية، أكسبتهم مهارات خاصة، وخبرات كبيرة.

هؤلاء المديرون تعقد عليهم مؤسساتهم آمالاً عريضة في الانتقال بها نحو مصاف المؤسسات الناجحة، بل والمتميزة، فالمدير الناجح يعمل دائماً على رفع مستوى أدائه، ورفع مستوى أداء وتنمية مهارات العاملين معه وتحت إدارته، وهكذا يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للهجرة في الآتي:

- تتمثل أهم نتائج الهجرات بالنسبة للبلاد المهاجر إليها في حصولهم على المزيد من الأيدي العاملة التي تعضد وتدعم في النشاط الاقتصادي بها.
- استغلال الطاقة الإنسانية بطريقة مثمرة، لأن انتقال الأفراد من جهة لا عمل فيها إلى ميادين تحتاج إلى أيدي عاملة، لا شك أنه يعود بالفائدة على المجتمع الإنساني كله.
- قد يكون من مزايا الهجرة الخارجية أن يكون المهاجرون رسل ثقافة وأبواق الدعاية، فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي بشكل إيجابي ينفعهم وينفع المستقبلين.
- يساهم المهاجرون في تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تقليل الإنفاق على الميكنة وهذا من شأنه أن يمنح الدولة المضيفة ميزة نسبية في السوق الخارجية.
- يساهم المهاجرون في تمويل موارد الخزانة العامة من خلال دفع الضرائب والرسوم المقررة عليهم قانوناً.
- تتولى العمالة المهاجرة إنجاز مهام ووظائف ما كان بالإمكان إنجازها بيسر لولا تواجد هؤلاء المهاجرين.
- يمنح المهاجرون الدولة المضيفة فرصة الاهتمام بشكل أكثر من أجل التركيز على تأهيل مواطنيها للوظائف

القيادية التقنية والفنية في مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية.

إن لتدفّق الأعداد الكبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعيّة تداعيات على المدى القصير على اقتصاد دول الاستقبال ناتجة عن أعباء استقبال هؤلاء أو ترحيلهم، لكن في المقابل، لهذه الهجرة آثاراً إيجابيّة على المدى الطّويل بخاصّةٍ أنّها الحلّ الأمثل لمشكلة الشّيخوخة الّتي تشكّل إحدى المشاكل الدّيموغرافيّة الّتي تعاني منها الدول التي بلغت مراحل متقدمة من التحول الديموغرافي.

تأثيرات الهجرة على المدى المتوسط والطويل

تشير كل التوقعات المستقبلية لحالة السكان في ليبيا إلى أن معدلات الخصوبة الكلية في تباطئي منذ تسعينيات القرن الماضي وإلى حد الآن، وبالرغم من أنه لم يصل بعد إلى أدنى من معدل الإحلال والبالغ 2.1، إلا أن سرعة التباطؤ خلال الفترة الماضية قد توصله إلى ذلك المستوى في غضون ثلاثة أو أربعة عقود قادمة، الأمر الذي سيجعل خاصية الشيخوخة هي السائدة في المجتمع الليبي، حيث ستنخفض الأهمية النسبية للناشطين اقتصادياً، وترتفع نسبة السكان المعالين (صغار السن وكبار السن)، وهذا من شأنه أن يجعل تدفقات الهجرة، والذين هم أغلبهم من فئة الشباب، هم المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي في البلاد إذ ما توفرت الإدارة الجيدة والكفاءة المهنية العالية لكيفية إدارة تلك التدفقات وفقاً لأولويات السياسات الوطنية في ميادين الاقتصاد والتوظيف والأمن والرؤية الديموغرافية.

وهكذا فإن الآثار الإيجابيّة للهجرة على الاقتصاد الوطني لا تتحقق بشكل فاعل ومؤثر إلا على المدى المتوسط والطويل، حيث أنّها سوف تؤدّي بالطبع إلى تخفيض نسبة الإعالة، وترى العديد من الدراسات الاقتصادية المختلفة بأنّ التّأثير السّلبي لهؤلاء المهاجرين لن يستمر طويلاً في حال تأمّنت لهم وظائف في أماكن الحاجة إليهم، وهذا ما حدث في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، عندما وصل إلى ألمانيا وبريطانيا أعداداً ضخمة من الأتراك ومن الأمريكيتين ومن جزر الكاريبي، فشكلوا رافعة اقتصاديّة لهذين البلدين اللّذين كانا يشكوان من نقص في اليد العاملة غير المتخصّصة في قطاعات البناء والزّراعة[11] .

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديّين أنّ تدفّق هذا العدد من المهاجرين، الذين يشكل الشباب النسبة الأعظم فيهم، سوف ينعش اقتصاد هذه الدول المضيفة وليس العكس، إذ إنه يمكن استدراك الأعباء على المدى القصير للحصول على المنافع على المدى البعيد، وبالتّالي، وبحسب بعض الخبراء أيضاً، هؤلاء المهاجرون هم نعمة سوق العمل[12] .

عندما تكون الدولة المستقبلة تواجه مشاكل غياب إدارة التنمية والبطالة العالية وضعف النمو وعدم مرونة سوق العمل، فإن الآثار السلبية ستكون هي السائدة والعكس بالعكس، فعلى سبيل المثال، الدانمارك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يشتركون نسبياً بقلة العوائق أمام التوظيف والتسريح من العمل، وهو ما يسهل حركة قوة العمل (إذا كان المهاجرون يتمتعون بمزايا نسبية في قطاع البناء أو في خدمات المناولة وغيرها، فإن المواطنين الأصليين ينتقلون بسرعة إلى الأعمال المكتبية وأعمال البيع)، لكن العديد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا تفتقر إلى هذه القدرة من التكيف بسبب مجموعة من القواعد القانونية المقيدة للاستخدام، وتكون هذه الدول مجبرة للكفاح ضد التحول المفاجئ في تركيب قوة العمل لديها، وبالتالي، إن تردد أوروبا أمام تحدي المهاجرين إنما يعكس بالتالي ضعفها الاقتصادي الكبير.

وهكذا يلاحظ أن التأثير السلبي للهجرة على الدول المستَقبِلة يكون محدوداً عندما تتمكن هذه الدولة من كيفية إدارة الهجرة إدارة كفؤة، باستثناء البعض منها الّذي يعاني أصلًا ارتفاعاً في معدل البطالة وضعفاً في الإدارة والأداء الاقتصادي الجيد، فمثلاً المهاجرون في المملكة المتحدة يشكلون مصدراً لزيادة المخرجات وخلق مساهمات واضحة بالإيرادات العامة، ولكنهم لا يشكلون مصدر قلق لأصحاب المهارات من المواطنين الأصليين عبر تدفقهم الكثيف إلى سوق العمل وتأثيره في تخفيض الأجور.

إن الآثار الديموغرافية للهجرة الشرعية غالباً ما تكون مدروسة بحيث لا تشكّل تهديداً لهوية البلد المستقبل،

11 – تداعيات الهجرة غير الشرعيّة على أوروبا وأبعادها ... مصدر سابق
12 – تداعيات الهجرة غير الشرعيّة على أوروبا وأبعادها ... مصدر سابق

عكس الهجرة غير الشرعية التي من الصعب التحكم بنتائجها على الصعيد الديموغرافي.

والملاحظ إن لتدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعية تداعيات على المدى القصير على اقتصاد الدولة المضيفة ناتجة عن أعباء استقبال هؤلاء أو ترحيلهم، لكن في المقابل، لهذه الهجرة آثاراً إيجابية على المدى الطّويل بخاصةٍ إنّها الحل الأمثل لمشكلة الشّيخوخة الّتي تحل بالمجتمع في المستقبل المنظور، والتي قد تؤدي إلى انخفاض هائل في اليد العاملة.

واقع الهجرة الوافدة في ليبيا

بالرغم من أنه لا تتوفر بيانات دقيقة وتفصيلية عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا سواًء من حيث أعداد المهاجرين أو تركيبتهم الجنسية والعمرية أو ما يتم إنفاقه عليهم من مصاريف مختلفة بدءاً من عمليات القبض والحجز عليهم إلي إجراءات الترحيل لهم، كما لا تتوفر بيانات ومعلومات عن ما قدموه هؤلاء المهاجرين من خدمات للاقتصاد الوطني من حيث، عدد الوظائف والمهام التي أنجزوها والأنشطة التي انخرطوا فيها والمساهمة العينية التي قدموها للاقتصاد الوطني والناتج القومي لا في الوقت الحالي ولا في السنوات السابقة، ولكن، ومن خلال تجربة السنوات الماضية ولواقع الحال، فإن ليبيا تعاني من ضعف كبير في إدارة التنمية وبشكل خاص إدارة الموارد البشرية، وكذلك إدارة سوق العمل بما تتضمنه من هيكلية لهذه السوق وسياسات توظيف وبرامج تنفيذية لهذه السياسات، أضف إلى ذلك أن ليبيا تعاني من ظاهرة البطالة المكشوفة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كما أن ليبيا ومنذ تسعينيات القرن الماضي لم تكن لها سياسة واضحة ومحددة بالنسبة للعمالة الوافدة والهجرة غير الشرعية، وخلال العقد الأخير تأثرت بعض أنشطة التنمية الاقتصادية في بعض قطاعات الدولة المختلفة، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي من 76191 مليون دينار عام 2010 ليصل إلى 20388.2 مليون دينار عام 2016 [13] وفي عام 2016 بلغت المصروفات العامة نحو 29 مليار دينار مقابل إيرادات لا تتعدى 8.6 مليار وبعجز يصل إلى أكثر من 20 مليار، وبلغ التضخم أكثر من 31 %، وتشير بعض التقديرات إلى أن البطالة بين صفوف قوة العمل الوطنية قد بلغت 19.0 % [14] تقريباً وهي فى الغالب نسب تعتبر مرتفعة جداً.

واعتماداً على ما تقدم، فإن الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في ليبيا تكاد أن تكون لجلها آثاراً سلبية، فهي تتواجد بشكل غير مخطط وتعمل في مواقع ومجالات لا تتفق وأولويات السياسة الوطنية في التوظيف والتشغيل، وأن وجودها بالكم والكيف غير مستهدف ولا معتمد في السياسة الوطنية لسوق العمل المحلي.

كما أنه، وطبقاً للحالة العامة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فإن الدولة لم تسطع التعامل بالشكل المطلوب لإدارة العمالة الوافدة الأمر الذي يجعل تواجد هذه العمالة ذو آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني، فهي أعباء ومشاكل وتهديدات أمنية ومخاطر على الأمن الديموغرافي الوطني وجرائم متعددة اقتصادية واجتماعية وأمنية، وإن الجانب الإيجابي الوحيد الذي يمكن الإشارة إليه في هذا التواجد هو حصول المواطن، من أسر وقطاع خاص وأنشطة زراعية وخدمية، على إنجاز احتياجاتهم الخدمية بواسطة قوى عاملة رخيصة ومتاحة، ولولا هذا التواجد ما كان بالإمكان الحصول عليها بيسر وبتكلفة أقل.

وعليه تعد الهجرة الوافدة إلى ليبيا واحدة من القضايا المحورية المهمة في مجمل الأطر والبنى والاتجاهات المتصلة بسياسات التنمية الاقتصادية والبشرية والديمغرافية للاقتصاد الوطني.

فالهجرة الوافدة الرخيصة هي أحد ركائز التنمية التي شهدتها البلاد منذ تصحيح أسعار النفط بعيد منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي وإلى عام 2010، إلى درجة يمكن القول عندها إن النمو السريع في مشروعات القطاع الخاص والعوائد المرتفعة التي حققها ما كانت تتم لولا تلك العمالة الرخيصة، وكان ذلك مبرراً لتجاهل تداعياتها والسكوت عن التأثيرات السلبية على الأوضاع المعيشية والاجتماعية والأمنية والثقافية طيلة فترة الانتعاش الاقتصادي التي شهدتها البلاد.

وفي ظل عدم الاهتمام الكافي بالتخطيط السليم والإدارة الكفؤة، تعتبر الهجرة الوافدة واحدة من التحديات التي تواجه التركيبة السكانية والثقافية للبلاد بشكل عام ،

13 . مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني 2017.

14 . وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، مسح التشغيل والبطالة 2012.

حيث وفدت وهي تحمل معها إشكالياتها الاجتماعية، وأمراضها، ونتاج ظروف بيئتها الأصلية من دون أن تخضع لعمليات توجيهية لمواءمتها مع بيئة وظروف مجتمعنا العربي المسلم، وتتصاعد تداعيات العمالة الوافدة حينما تتركز بنسب عالية على جنسية بذاتها وحينما تنتشر تجمعات ومساكن العمال من العزاب على وجه الخصوص، في أو قرب الأحياء والمناطق التي تسكنها الأسر الليبية، والأمر يزداد خطورة مع تدني المستويات العلمية ومحدودية التأهيل المهني وانخفاض دخل أغلبها، ما يجعلها وسطاً ملائماً لانتشار الجريمة والانحراف وعدم الالتزام بقيم وأخلاقيات المجتمع.

الخلاصة

إن التحولات الكمية للعمالة الوافدة وعدم إمكانية التصدي لها بفاعلية، وكذلك التوقعات المستقبلية للحالة السكانية في البلاد، تستوجب التفكير جدياً في تغيير نهج التعامل معها في سياق رؤية تنموية طويلة الأمد، لكل هذا يستوجب ضرورة تأقلم مؤسسات الدولة في إدارة هذا التواجد بشكل أكثر إيجابية، ففي مثل هذه الأوضاع لم تعد تقتصر إدارة تواجد العمالة الوافدة القانونية على تحديد المؤسسات المسؤولة على الجوانب الكمية المتعلقة بدخول وخروج وإقامة وعمل المهاجرين أو سن التشريعات المناسبة، بل تتعداها لتشمل التفكير في إدماج تواجد العمالة الوافدة في مختلف الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الكلية والقطاعية من خلال التعاطي مع هذا التواجد كأحد المحددات أو المتغيرات الفاعلة في تحديد ملامح المستقبل، لتتحول بذلك العمالة الوافدة من مجرد عنصر خارجي يساهم في بناء المجتمع والارتقاء به إلى طرف أساسي في السياسات التنموية والتخطيط الاستراتيجي الكلي للبلاد، انطلاقاً من كون هذا التواجد هو تواجد لرأس المال البشري تقتضي الضرورة التنموية إدارته إدارة سليمة لصالح تعزيز الأداء التنموي في البلاد وشريك فاعل في بناء التنمية وثمارها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى موضوع مهم جداً، وهو موضوع إحصائيات السكان الأجانب، ففي الغالب عند تناول موضوع السكان في ليبيا للسنوات التي لا تتوفر فيها تعدادات أو مسوحات ميدانية، فيتم تناول السكان الليبيين فقط وبتفصيلات موسعة كما توفرها إلى حد ما نتائج التعدادات والمسوحات الميدانية، ويتم تجاهل كلية السكان غير الليبيين، وهذا يعنى نقص وقصور كبير ودليل واضح على عدم التخطط بالطريقة الصحيحة، ولا يتم نشر عنهم بيانات في الإحصاءات كما هو الحال مع إحصائيات الليبيين، والسكان غير الليبيين هم حقيقة موجودة في الدولة لا يمكن أن يتم تجاهلها وهؤلاء يحتاجون لخدمات صحية وتعليمية وإسكان ومرافق خدمية.

إن تواجد العمالة الوافدة إلى جانب كونه أصبح جزء من مكونات المجتمع، حتى وإن تم تجاهل ذلك، إلا أنه حقيقة، فهو أيضاً راس مال بشري يجب توظيفه كوقود لتحقيق التنمية وتعزيز الأداء للاقتصاد الوطني، ومن ثم تفرض الضرورة التنموية ألا يتم تجاهله في رسم السياسات التنموية والرؤية المستقبلية للمجتمع الليبي.

ومن خلال تحليل الواقع المعاش لتواجد العمالة الوافدة في الاقتصاد الوطني، وانطلاقاً من رؤية ليبيا وأهداف ومتطلبات السياسة الوطنية للحالة السكانية في ليبيا يمكن توضيح الآتي:

1. لقد ترتب على اللامبالاة وعدم الاهتمام بتنظيم وتقنين دخول وإقامة العمالة الوافدة، دخول عشوائي وفوضوي في جميع المهن والأنشطة الاقتصادية وبشكل لا يتوافق والأولويات الوطنية في بناء المقدرة الذاتية للأداء الاقتصادي وتعزيز قدراته الإنتاجية، ومن أجل العمل على تحقيق الأهداف المنشودة في الاستراتيجية التنموية الوطنية بما يعزز الرقي والتطور للمجتمع ورفاهيته واستدامة التنمية متعددة الجوانب والمجالات، فإن الضرورة تتطلب إعادة تنظيم وتواجد العمالة الوافدة في الاقتصاد الوطني وفقاً لأهداف ومتطلبات هذا الاقتصاد.
2. تعتبر رؤية استراتيجية ليبيا وباقي الاستراتيجيات القطاعية هي المرجعيات المؤسساتية والأساسية في تحديد ملامح الرؤى الاستراتيجية لكل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك العمالة الوافدة التي تعد إحدى محددات تلك الاستراتيجية.

الاستنتاجات

1. يقوم التخطيط الاستراتيجي ذي الرؤية المستقبلية في مراحل التأطير النظري والإعداد على تحديد التوجهات

الأساسية للمجتمع من خلال بلورة رؤية وطنية واضحة ومتماسكة، هذه الرؤية التي تحدد معالم وملامح المستقبل، وتحدد كذلك طبيعة الفاعلين ودور مختلف العوامل المحلية والخارجية في تحديد ملامح المشروع المستقبلي، ولهذا تعتبر الغايات التنموية المعتمدة والمستهدفة في الرؤية الوطنية إعلاناً عن تركيبة ومستويات مشاركة مختلف العوامل الفاعلة في الوصول إلى السمات المستقبلية للمجتمع الليبي بما فيها العمالة الوافدة، حيث أن اعتماد العمالة الوافدة كأحد روافد التنمية البشرية والاقتصادية في الرؤية الوطنية، هو إقرار بدورها المستقبلي كشريك في تنمية المجتمع، وبهذه الصيغة يجب أن يتم إدماج العمالة الوافدة في التخطيط والتطور الكلي لما يجب أن يكون عليه المجتمع.

2. إذا كانت رؤية ليبيا قد حددت الإطار الكلي الذي يجب أن يتم من خلاله إدماج العمالة الوافدة في استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية، فيجب على الاستراتيجيات التنموية القطاعية أن تحدد الأطر التفصيلية لآليات إدماج العمالة الوافدة في مختلف قطاعات التنمية ومراحل تطورها عبر الزمن.

3. إدماج العمالة الوافدة في السياسات التنموية القطاعية لابد أن يكون مرتبطاً أساساً باحتياجات مختلف مكونات سوق العمل بشكل واقعي وحقيقي، وبما يؤدي إلى تحديد التوجهات المستقبلية للدولة في عملية الاستقبال والتوظيف والإقامة وآليات تحديث هذه الإجراءات، لكي تحدد الأطر المطروحة غي ملامح سياسة وطنية في إدارة وتوظيف العمالة الوافدة.

4. السياسة الوطنية لإدارة العمالة الوافدة يجب أن تجد امتداداتها في التوجهات المعاصرة في إدارة الهجرات الدولية اليوم، والتي تقوم على انتقاء العمالة الماهرة والمؤهلة ومن منظور اقتصادي يرتبط بإنتاجية العمل وقدرته، والاحتفاظ بهذه العمالة وتحقيق التوظيف الأمثل والمستقر لها.

5. التوجهات المعلنة في إدارة العمالة الوافدة تخص كل المجالات دون استثناء، هذه المجالات التي ستتزايد مع الشروع في استكمال مشروعات البرنامج التنموي 2008 – 2012 ومشروع إعادة إعمار ليبيا.

6. تعامل الاستراتيجيات القطاعية مع العمالة الوافدة لم يقتصر على تحديد سياسة التوظيف للعمالة الوافدة فحسب، بل يتعداها ليشمل الجوانب المجتمعية لهذا التواجد وطبيعة تفاعله مع المجتمع الليبي، لاسيما تلك المرتبطة بتأثير تواجد أعداد كبيرة من أبناء العمالة الوافدة في المؤسسات التعليمية في الدولة، وما يتطلبه هذا التواجد من خدمات صحية واجتماعية ومرافق عامة، وتأثير تواجد الخدم والمربيات على الواقع الاجتماعي للأطفال الليبيين.

7. الاستراتيجية الوطنية التي تستمد مرتكزاتها من الإعلان الدستوري المؤقت، والعقيدة الإسلامية والقيم السامية للمجتمع الليبي، ترتكز في سياساتها القطاعية على حماية حقوق العمالة الوافدة وتوفير ظروف سلمية وآمنة لهم في العمل والإقامة، وهذا يتطلب تأكيد استراتيجية السلامة العامة والأمن على تأمين ظروف العمل والسكن للعمالة الوافدة، كما يجب أن تؤكد استراتيجية قطاع التعليم على ضمان الحقوق التعليمية لأبناء الوافدين، كما يجب على استراتيجية الصحة تأمين الظروف الصحية لأعلى مستوى ممكن من الخدمات لمختلف سكان ليبيا بمن فيهم العمالة الوافدة.

التوصيات

1. يتطلب تعدد مجالات توظيف العمالة الوافدة في الاقتصاد الوطني وتعدد الاحتياجات المستقبلية من هذه العمالة، ربط مختلف الاستراتيجيات القطاعية مع استراتيجية قطاع سوق العمل بصفة مباشرة لتحديد طلبات كل قطاع حتى يسهل تحديد الطلبات المرحلية من العمالة الوافدة، وتحديد الطلب الكلي كذلك، وتحديد خصائص العمالة المطلوبة، وذلك لأن الاستراتيجيات القطاعية هي ترجمة لقطاعات وأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية تشكل معاً قطاع سوق العمل.

2. يتطلب التخطيط الاستراتيجي المتعدد الأطراف دمج الطلب الكلي والمرحلي من العمالة الوافدة مع محددات مجتمعية وديموغرافية وثقافية أخرى، ليتم التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاندماج والتوازن الاجتماعي والسكاني.

3. إذا كانت المراحل السابقة قد تميزت بضعف البناء المؤسسي والقانوني السليم وإنجاز نوعي ضعيف في

طبيعة الأداء والتعامل مع هذه القضية، فإن متابعة تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية وحتى السياسة السكانية، يتطلب جهداً مؤسساتياً جديداً يقوم على الإدارة المشتركة فيما بينها وتأثير بعضها على بعضها الآخر من جهة، والسعي لتفادي التأثيرات غير المحسوبة بين غايات الاستراتيجيات، ولا سيما في مجال تحديد حجم العمالة الوافدة المرغوب فيه وخصائصها، من جهة ثانية.

التوجهات المستقبلية لتنظيم سوق العمل

انطلاقاً مما سبق، فإن الحاجة ملحة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة بناء وتنظيم سوق العمل وتطوير مختلف مكوناته والتي تشمل الآتي:

1. إصدار قانون عمل جديد للعاملين الليبيين بالقطاع الخاص، وآخر يخص غير الليبيين.
2. إنشاء هيئة مكافحة البطالة يحدد واجباتها ومسئولياتها ويقوم برسم أدوارها كهيئة دائمة.
3. تعزيز دور مكاتب العمل في وزارة العمل وإعداد رقم وطني خاص للباحثين عن عمل لتفادي الازدواجية وتكرار التسجيل والتحقق من الذين توفرت لهم فرص عمل فيما سبق.
4. إصدار تشريع يرخص وينظّم عمل مكاتب العمل الخاصة، أو تضمينه في قانون العمل الجديد.
5. تعزيز دور إدارة العمالة الوافدة في وزارة العمل وتحديث مهامها ومسؤولياتها بما يتفق والتشريعات والوقع والظروف المحلية.
6. إحداث هيئة وطنية جديدة للتشغيل تهتمّ بسوق العمل، وتنظيم سوق العمل وتنشيطها وتطويرها.
7. إحداث مرصد للبطالة يهتم بالدراسات والمسوحات لسوق العمل ومتابعة العرض والطلب عليه، ورصد الظواهر وتطوير السياسات.
8. إن إعادة تنظيم سوق العمل، وتعزيز دور وزارة العمل سيسهمان وبقوة، ليس في تنظيم سوق العمل وحسب، بل وفي تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجهود المذكورة سابقاً لا تشكل سوى جزء من العمل والجهد المطلوبين، وهو عمل يحتاج لسنوات من الجهد المستمر، ويحتاج إلى تكاتف جهود كل المؤسسات ذات العلاقة وصدور ميزانية تلائم ذلك، ليس لوضع الأفكار على الورق بل لتطبيق ما هو على الورق وتطبيقه على أرض الواقع وهو الأهم.
9. إعادة النظر في تنظيم المؤسسات التعليمية والتدريبية في المستوى المتوسط والعالي وربط برامجها التدريبية مع مؤسسات الإنتاج والخدمات المناظرة.

تحديات سوق العمل الوطنية

يمكن تلخيص بعض تحديات سوق العمل الوطنية في النقاط التالية:

1. ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من سن 15 – 34 سنة أصحاب الشهادات العلمية المتوسطة والعليا، وارتفاع نسبة الفاقد بين الشباب غير المتواجدين لا في التعليم ولا في التوظيف.
2. ارتفاع نسبة اقتصاد الظل حيث يقدر بحوالي 38 % من النشاط الاقتصادي في ليبيا[15] .
3. تدني معدل النشاط الاقتصادي وضعف التوظيف وعدم القدرة على استيعاب التدفقات الجديدة بفعل التحول الديموغرافي.
4. ضعف مشاركة النساء في سوق العمل الإنتاجي والخاص.
5. طول فترة الانتقال من التعليم إلى للعمل.

كما توجد تحديات وعواقب سلبية يمكن أن تضعف أو تفقد فرصة الاستفادة من العائد الديموغرافي في ليبيا وفي أفضل الأحوال تحقيق مكاسب متواضعة ويمكن أن يحدث ذلك من خلال عدة أسباب:

- بتكون الزخم السكاني من الشباب الذي يبدأ حياته الإنجابية، وهؤلاء الشباب هم المسؤولون عن استمرار الزخم السكاني، حيث أن قراراتهم بخصوص الإنجاب والخصوبة هي التي سوف تحدد معدلات المواليد في المستقبل، لذلك يجب العمل على عدم ارتفاع معدل الخصوبة فوق 2.0 %.
- الفشل في خلق الوظائف المنتجة واللائقة للشباب.
- الفشل في هيكلة الاقتصاد غير الرسمي وتنظيم العمالة الوافدة.
- زيادة حجم ظاهرة البطالة لدى الشباب المتعلم.
- النمو في أعداد الشباب مسالة خطيرة يمكن أن تترافق مع ارتفاع مخاطر اندلاع النزاعات الأهلية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن البلدان التي يشكل فيها الشباب

15 https://www.theglobaleconomy.com/rankings/shadow_economy/

ما يصل إلى 35 % من إجمالي البالغين، ومع ثبات باقي المتغيرات فإن مخاطر الصراع تزداد بنسبة 150 % مقارنة بباقي البلدان التي يشكل فيها الشباب 17 % من السكان البالغين.

الخطة المقترحة لتحقيق التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي

من خلال ما تعانيه إدارة سوق العمل في الاقتصاد الوطني من مظاهر ضعف وقصور في أداء وظائفها، فإن الضرورة تؤكد على تنفيذ خطة متوسطة الأمد لأجل التغلب على تلك الظواهر وتحقيق التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي.

الأهداف العامة للخطة

إن الإطار العام للخطة هو وضع تصورات وتطبيقات جديدة لسياسات التوظيف والإدارة العامة وأسواق العمل والاستخدام وتخطيط القوى العاملة، بحيث تتفادى الأساليب التقليدية الماضية التي عملت على تكديس العمالة الوطنية في إدارات الدولة والمنشآت المملوكة للمجتمع، انطلاقاً من النظرة إلى قطاع الخدمة المدنية كمستودع لامتصاص فائض العمل وفق حسابات ظرفية للطلب الاجتماعي، ومن ثم فإن أهداف الخطة هي:

1. إعادة الاعتبار لقطاع الخدمة المدنية وتحويله إلى قطاع رائد في تسيير المصالح العامة للدولة وللمجتمع وللاقتصاد الوطني يعتمد قواعد العرض والطلب والإنتاجية ومعايير الأداء في عملية التوظيف، وذلك من خلال تصميم نماذج وأساليب مغايرة تجمع بين التخطيط للقوى العاملة وتوسيع واستحداث مواطن الاستخدام في القطاعين العام والأهلي، والخفض التدريجي من بطالة الشباب وتحديث أسواق العمل، ووضع التقديرات لمعدلات فرص العمل المتوقعة استحداثها لكل سنة من سنوات الخطة.

2. ترتبط بهذه الأساليب الجديدة آليات عمل تحدد المهام والنشاطات والأطر المؤسسية المطلوبة والجهات التي تشارك في تنفيذها والجدول الزمني المطلوب لذلك، كما تهتم تلك الآليات بتقرير كيفية وضع نظم الحوافز وبرامج العمل لتوسيع النشاط الأهلي وتحديث المنشآت الصغرى والمتوسطة القائمة بهدف توسيع فرص العمل واستيعاب المزيد من الباحثين عن العمل وتصميم برامج للتدريب وإعادة التأهيل والاقراض والتعويض واختيار المشروعات وتقدير جدواها وفق استراتيجية واضحة وتقديرات لأسواق العمل في كل بلدية وفي مناطق وبؤر النمو بين البلديات المتجاورة، واختيار وتحديد تقنية رخيصة التكاليف والملائمة لبعث المشروعات الفردية والتشاركية التي تقدم نتاجها للسوق المحلية وتلك التي يمكن أن تتوجه نحو التصدير وفتح أسواق جديدة للمنتج الليبي.

3. المساهمة في وضع تصور جديد للسياسات التعليمية والتدريبية وبالأخص في مستوى التعليم العالي والتدريب التقني المتوسط من أجل التوصل إلى حالة من التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

4. المساعدة في وضع مرامي ومستهدفات مرحلية من أجل إعادة هيكلة الجهاز الإداري والتخفيض من حجم العاملين به والحد من التضخم الوظيفي الناتج عن التوسع المخل لقطاع الخدمة المدنية، وما أفرزه من انتشار ظاهرة التشغيل المنقوص وانخفاض الإنتاجية وبطء في تقديم الخدمات، وضعف الانضباط وزيادة معوقات البيروقراطية والروتين الإداري.

النشاطات المقترحة للخطة

تتوزع نشاطات الخطة وفق تدرج زمني وبشكل مراحل تدريجية متداخلة كالآتي:

نشاطات السنة الأولى للخطة (رصد الواقع)

1. توفير قاعدة بيانات تستند عليها الخطة الخماسية في بناء توقعاتها ورسم مستهدفاتها وتحديد مشروعاتها، ويتم ذلك عن طريق إجراء مسح ميداني وطني بالعينة لتشخيص أوضاع سوق العمل في القطاعين العام والخاص، ويتم لهذا الغرض فرز عينة فرعية من مسح حصر القوى العاملة الذي جرى تنفيذه خلال السنوات الماضية، وفي الواقع أن ليبيا لم تشهد من قبل إجراء مثل هذا المسح، في حين أن غالبية البلدان العربية قد عملت على تنفيذه والاستفادة من نتائجه في تشخيص أوضاع القوى العاملة وتركيبة المهارات والوظائف وأنماط التوظيف ودوران العمل في قطاع الخدمة المدنية ومنشآت القطاع العام، وفرز الفائض عن الحاجة وفق معايير دقيقة للأداء، وتحديد احتياجات سوق العمل للحاضر والمستقبل، وتحديد تصنيفات المهن التي يمكن

أن يستوعبها القطاع الأهلي بصورة مباشرة، وتلك التي تحتاج إلى إعادة تأهيل، مع تشخيص المهن والاختصاصات المتقادمة التي لا تتمتع بطلب، وتلك المستحدثة التي بدأ يفرضها التقدم العلمي والتقنيات الصناعية والفنية وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة والمطلوبة لتطوير سوق العمل الليبية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

كما يقدم المسح الوطني المقترح بيانات وتحليلات حول واقع وإمكانات النشاط الاقتصادي في القطاع الأهلي (النشاط الفردي والتشاركي والشركات المساهمة)، وتحديد القطاعات الإنتاجية والخدمية القابلة للتطوير والتوسيع، ورسم معالم السياسات المطلوبة لاستحداث فرص العمل في تلك القطاعات، وحصر واقع العمالة الأجنبية وتحديد المنتج والهامشي منها، ورسم أولويات للإحلال الأدنى والتدريجي لتليبب قوة العمل.

ويقوم بتنفيذ المسح الوطني مصلحة الإحصاء والتعداد، مع الاستعانة بالخبرة المحلية ويمكن أيضاً الاستعانة بالخبرة الدولية وفق نظام الزيارات وليس نظام الدوام الرسمي، وذلك في مجال تطوير أدوات المسح ووضع الاستبيانات الميدانية وجداول الإنتاج والمشاركة بعد أن يتم جمع البيانات وتفريغها بتحليل النتائج وكتابة التقرير النهائي، على أن يتم الانتهاء من العمل بالمسح وتقديم نتائجه خلال الربع الأول من السنة الثانية للخطة.

2. تتضمن نشاطات الخطة في عامها الأول كذلك العمل على تصميم وإقرار نظام وطني لأسس تخفيض وتعويض العاملين في الجهاز الإداري للدولة والمنشآت العامة، حيث تقوم الخطة على وضع برنامج متكامل لهذا النظام بالاعتماد على مراجعة التجارب الدولية الناجحة وبمراعاة خصوصية الواقع الليبي، وتجربة جمهورية فيتنام في هذا المجال قد تكون مفيدة جداً.

كما يهدف هذا النظام إلى تخفيض حجم العاملين في أجهزة الدولة بنسبة 33 % ضمن برنامج مرحلي، وكذلك وضع تصوراً لإعادة النظر في قانون المرتبات والحوافز.

3 . أما الخطوة التالية خلال العام الأول للخطة، فهي تشكيل مجلس أعلى لسياسات الاستخدام والإصلاح الإداري برئاسة وزارة التخطيط، ويضم كل من وزارات القوى العاملة، المالية، الاقتصاد والتجارة، التربية والتعليم، التعليم العالي، إضافة إلى صندوق التضامن وصندوق التحول للإنتاج، وتتبعه لجنة فنية من أجل وضع التصور الشامل لإعادة هيكلة أسواق العمل وإعادة النظر بأجهزة الخدمة المدنية ومتابعة تنفيذ الخطة الخماسية المقترحة، وتتولى الخطة خلال العام الأول من عمل المجلس توفير دراسات وصياغة أوراق عمل والانتهاء باستخلاص قرارات حول ما يلي:

أ. إعادة تعريف الجهاز الإداري بما يتفق والتعريف المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية، وذلك بما يعمل على فصل الجهاز الإداري عن الوظائف الخدمية بنشاط التعليم والصحة والأمن العام مع تحديد دور ووظائف الدولة والوزارات في تقديم الخدمات العامة.

ب. تقديم حلول وتصورات بديلة لكيفية توفير الخدمات العامة عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والأهلي بما في ذلك نظام شراء الخدمة.

ج. وضع قوانين واتخاذ إجراءات موضوعية للتوظيف تعتمد معايير الجدارة والاحتياجات الفعلية وايقاف تجاوزات التعيين من خارج الملاك.

نشاطات السنة الثانية (التطوير المؤسسي)

تبدأ نشاطات السنة الثانية من الخطة بتقديم المساعدة الفنية في كيفية رسم سياسة جديدة لسوق العمل تقوم على أساس تخلي الدولة عن الموقف الذي اتخذته سابقاً من مسألة البطالة ومن تكدس العمالة في قطاع الخدمة المدنية، والتحول باتجاه الموقف الإيجابي المبادر والموفر لاستراتيجية متواصلة تضع باعتبارها الفئات المستهدفة من توسيع فرص العمل، وبالذات قطاع الشباب وتمكين المرأة، وتندرج في إطار ذلك البرامج التالية:

أولاً – وضع خطة لتطوير أسواق العمل والقضاء التدريجي على البطالة وتحديد المستهدفات لاستحداث مواطن الشغل وفرص العمل في القطاعات المختلفة التابعة للنشاط الأهلي، حيث تتضمن نشاطات تلك البرنامج ما يلي:

أ. وضع مخطط زمني لتليبب القطاعات الإنتاجية والخدمية وتصميم سياسة جديدة للقوى العاملة الوافدة

ونشاط الشركات الأجنبية، ويمكن اعتبار قطاع التشييد والبناء من بين أولى تلك القطاعات التي يجب أن تخضع للتلييب والتحديث، حيث أن نسبة القوى العاملة غير الليبية تشكل نحو 70 % من مجموع العاملين فيه وفق نتائج حصر القوى العاملة 2001، و67 % حسب نتائج التعداد العام للسكان للعام 2006، علما بأن هذا الأخير لم يشمل كل العاملين غير الليبيين.

ب. وضع تصور متكامل لكيفية القضاء على بطالة الشباب وبالأخص من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، حيث يشكلون نحو 80 % من مجموع الباحثين عن عمل وفق إحصائيات عام 2006، ويتم بهذا الصدد وضع برنامج سنوي يهدف إلى تخفيض حجم البطالة بنسبة 50 % مع انتهاء الخطة، وفي ضوء الإحصائيات الحالية والاسقاطات المستقبلية فمن المتوقع أن يزداد عدد الباحثين عن عمل من الداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال السنوات الخمس القادمة بمعدل 45 ألف سنوياً، يضاف إلى ذلك نحو 50 ألف سنوياً ممن يتم تسريحهم من قطاع الخدمة المدنية ومنشآت القطاع العام وتحويلهم نحو الإنتاج (بفرضية تخفيض جهاز الخدمة المدنية الحالي بنسبة 33 %)، ويعني ذلك بأن الخطة كي تتمكن من تخفيض معدلات البطالة إلى النصف عليها أن تضع في مستهدفاتها خلق 40 ألف فرصة عمل في القطاع الخاص سنوياً، إضافة إلى وظائف الأشغال العامة والمقاولات الرئيسة والفرعية التي تقدمها الدولة لتوسيع فرص العمل، ويجري بهذا الصدد إعادة النظر بسياسات العمالة الوافدة، والعمل التدريجي على تلييب القطاعات الخدمية والإنتاجية والبدء بتلييب قطاع التشييد والبناء.

ج. يتضمن التصور المتكامل للقضاء على البطالة تصميم مخطط لمنع حالات البطالة طويلة الأمد (أكثر من سنة) واتخاذ معايير للتغلب عليها، ويتضمن ذلك أن تقدم الدولة لكل شخص عاطل عن العمل فرصة لإعداده للدخول إلى سوق العمل خلال فترة لا تتجاوز 6 شهور من تاريخ تعطله، ويتم تقديم الفرص من خلال قنوات عديدة حسب حالة العاطل (تدريب، إعادة تأهيل، ممارسة مهنة مؤقتة من أجل التدريب عليها، توفير فرصة عمل مستقرة من خلال مكاتب الاستخدام ...الخ)، وفي هذا الإطار يقترح وضع برنامج عمل للتقليل من عدد العاطلين لفترة الانتظار التي تتجاوز السنة بنحو 20 % لكل عام.

وتعتمد الخطة المقترحة لمعالجة ظاهرة البطالة على وضع آليات عمل وتقديم الخبرة والمشورة الفنية من أجل تحقيق ما يلي:

- دعم مشاريع توسيع وتوفير فرص العمل في البلديات والمساعدة في وضع خطة عمل طويلة المدى لكل بلدية من أجل تطوير أسواق عملها محلياً ومناطقياً ضمن نقاط بؤر التنمية فيما بين البلديات المتجاورة.
- توفير إعانات مادية والمساهمة في تحمل جزء من المرتب للمنشآت الأهلية التي تستخدم عاطلين عن العمل.
- تقديم الإرشاد الاجتماعي للعاطلين.
- توسيع إنشاء مكاتب الاستعلامات واستخدامات تقنية المعلومات للإعلان عن فرص العمل وكيفية إنشاء المشروعات الفردية والتشاركية.
- الرفع من المستوى المهني للعاطلين من غير المهرة أو من ذوي المهارات البسيطة.
- خلق فرص عمل جديدة في قطاعات المعلومات والاتصالات وقطاع الخدمات الاقتصادية، والعمل على تقدير المهن المستحدثة في تلك القطاعات التي سيطلبها سوق العمل.
- وفي سبيل تمكين المرأة، تشجيع نظام العمل بوقت جزئي للنساء وبساعات العمل المرنة، وتنظيم التوظيف بحيث يوائم بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية.
- وضع سياسة للأجور وإمكانات للتقاعد المبكر إذا تطلبت ظروف العمل ذلك.
- إعادة النظر بسياسات العمالة الوافدة وتلييب القطاعات الإنتاجية.
- وضع خطة محلية مستمرة ومتواصلة للتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل للمحالين من قطاع الخدمة المدنية أو الداخلين الجدد لسوق العمل من ذوي الاختصاصات غير المطلوبة (أي تدريب تحويلي)، واشتراك مؤسسات القطاع الأهلي والعام في عمليات التدريب، على أن تكون البرامج إما ممولة تمويلاً كاملاً من قبل البلدية

ضمن خطتها التدريبية، أوعن طريق تقديم دعم مالي للمنشآت الأهلية والشركات التي توفر خدمات تدريب.

- زيادة كفاءة الحياة العملية ومواقع العمل عن طريق توفير برامج للتعليم غير النظامي تهدف إلى الرفع من مستوى مهارات القدامى من الموظفين ومن ذوي الممارسة وذلك في مجال الاتصال والمعلوماتية والمعارف الحديثة ضمن إطار برنامج أوسع تتبناه البلديات للتعليم مدى الحياة وتعليم الكبار والتعليم عن بعد، وذلك من أجل إعطاء العاملين في أجهزة الدولة والمنشآت العامة والخاصة فرصة للحصول على المعرفة المتجددة تضاف إلى ما حصلوا عليه من تعليم وتخصص وفق حاجات المجتمع والحياة العملية ورغبات الأفراد. ويتطلب هذا البرنامج الضخم بطبعه جهوداً مشتركة ومكثفة من مؤسسات التعليم العالي ومن قطاع الأعمال والمؤسسات المهنية والطواعية للمجتمع المدني.

أما في مجال التطوير المؤسسي تتضمن نشاطات السنة الثانية للخطة تطبيق مشروع تجريبي يضم مجموعة من البلديات من أجل تحويلهما إلى إدارة إلكترونية قبل أن يتم تعميم المشروع على بقية البلديات، ويتم بهذا الصدد، وفي إطار اللجنة المكلفة بموضوع ميكنة الإدارة وبالتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات، الاستعانة بمستشارين من الأمم المتحدة بوقت جزئي لوضع قواعد عمل وعلاقات نظم للإدارة الحديثة وتبسيط الإجراءات والمعاملات الإدارية وتخفيف حدة البيروقراطية وتطبيق أسلوب الشباك الموحد في إنشاء المشروعات التشاركية والشركات المساهمة وتطوير نظم معلومات السوق من أجل زيادة حركية النشاط الاقتصادي، ومن ثم توسيع فرص العمل في إطاره بعد أن يتم تقديم الحوافز اللازمة له من خلال النظام الجديد للإدارة الإلكترونية، وتساعد الإدارة الإلكترونية للبلديات كذلك في برمجة الميزانيات واستخدامها كأدوات للتسيير الإداري وكذلك في تحديد ضوابط اللامركزية الإدارية والمالية وارتباطاتها بالخزانة العامة.

ويهتم النشاط الثالث في العام الثاني من الخطة بإعادة النظر بالسياسة التعليمية في إطار البرنامج الوطني للقضاء على البطالة وتطوير أسواق العمل، وتحديد جملة إجراءات يجري تطبيقها بالتدريج خلال سنوات الخطة وحتى عامها الأخير، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. تعديل سياسات القبول في التعليم الثانوي والمعاهد والجامعات، واستحداث أقسام وإلغاء أخرى أو تقليصها وفق متطلبات السوق، بحيث أن أعداد كبيرة من الطلبة يتاح لهم الدخول إلى اختصاصات العلوم والتقنية والمهن الحديثة، وفي الوقت الحالي يلاحظ بأن غالبية الخريجون من كليات التعليم العالي هم من ذوي الاختصاصات الأدبية والإنسانية، حيث تصل نسبتهم إلى نحو 60 % من المجموع، في حين أن نسبة خريجي اختصاصات العلوم وتقنية المعلومات لا تتعدى 20 %، ووفق الخطة المقترحة، فإن تلك النسبة يتوجب رفعها إلى 40 % ضمن البرنامج الخماسي لتنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة.
2. إعطاء جميع الطلبة في نهاية المرحلة الثانوية دروساً مهنية موجهة بالأساس نحو إعدادهم لسوق العمل والتعريف بالخيارات الموجودة للعمل الفردي والتشاركي وبأساليب بعث المشروعات وحساب جدواها وتكاليفها، ومتابعة الطلبة الخريجين من المدارس الثانوية المتخصصة والمعاهد والجامعات وإجراء مقابلات مكثفة معهم من أجل التوجيه المهني، وحتى يحصل الخريج على عمل، أو يجري إدخاله في إطار برنامج تدريبي للتأهيل أو إعادة التأهيل.
3. تحقيق تعاون وتنسيق مباشر بين المدارس المهنية والمنشآت الإنتاجية العامة والخاصة، والاستعانة بفنيين من تلك المنشآت للتدريس في المعاهد والثانويات المتخصصة. كما يمكن وضع أسس نظم للتدريب أثناء الدراسة وبحيث يمكن للطالب أن يتلقى دروساً تطبيقيه في المنشآت ذات العلاقة.
4. تطوير المناهج في المراحل التعليمية المختلفة، وبالذات مناهج التعليم العالي والمعاهد والثانويات المتخصصة (خصوصاً الاختصاصات العلمية والتقنية) بحيث تعكس متطلبات سوق العمل المتجددة من المهارات والمهن.
5. إعادة تأهيل الكادر التدريسي في المراحل التعليمية المختلفة وتطوير مهاراتها المهنية ومحو أميتهم التقنية في مجال المعلوماتية، كذلك تزويدهم بالأساليب الجديدة

والتفاعل الفعلي وكيفية إيلاء أهمية خاصة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الإضافية للتعليم.

6. تعميم استخدامات تقنية المعلومات في مراحل التعليم المختلفة وفق خطة تدريجية وتطوير أساليب التدريس بحيث تكسب الصفة التفاعلية وتتمحور حول التلميذ وتعتمد على المصادر المعرفية من المجتمع خارج البناء المدرسي ومن خدمات الإنترنت إضافة للكتاب المدرسي المقرر.

7. تحسين أوضاع التعليم والعمل على التقليل من أعداد المتسربين من الدراسة الذين يدخلون لسوق العمل بسن مبكرة وبدون إعداد مهني مسبق كاف ما يصعب إدماجهم في سوق العمل بالرغم من الجهود التدريبية المبذولة لذلك.

8. الاهتمام بالتلاميذ الذين يواجهون صعوبة في التعليم ولا يتكيفون مع النظام التعليمي والمدرسي القائم.

9. العمل على تكثيف تعليم اللغات الأجنبية ووضع برامج مدرسية متخصصة في تعليم اللغة الإنجليزية باعتبار ذلك من متطلبات العصر للتفاعل مع المعرفة واكتسابها.

نشاطات السنة الثالثة

تختص نشاطات هذه السنة بوضع برنامج وطني للنهوض بالمنشآت الصغرى والمتوسطة وتحديثها من أجل توسيع فرص العمل فيها بصورة مضاعفة، ويشترك في تنفيذ هذا البرنامج الوطني وزارة القوى العاملة، ووزارة الاقتصاد والتجارة، وبعض المصارف ومؤسسات التمويل ذات العلاقة، إضافة إلى إشراف وزارة التخطيط على تنفيذ البرنامج باعتباره جزءاً من نشاطات الخطة المقترحة.

يتضمن البرنامج الوطني ما يلي

1. تأسيس مركز وطني للنهوض بالمنشآت الصغرى والمتوسطة وتدريب العاملين فيه وتأهيلهم في دورات محلية وخارجية.

2. الاستعانة بخبرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ذلك لمساعدة المركز على تحقيق ما يلي:

أ. تولي الإشراف على صندوق التحول إلى الإنتاج مع إعادة تعريف بأهدافه بحيث لا يقتصر على الاقراض، وإنما يتولى مهام المساعدة في توفير المعلومات ودراسات الجدوى وفرص المشاريع المتوفرة والشراكة الممكنة مع مؤسسات خارجية وفرص التصدير، وكذلك مهام تدريب الفعاليات الاقتصادية.. الخ.

ب. النهوض بالمنشآت الإنتاجية والخدمية للمنشآت الصغرى والمتوسطة من خلال جملة نشاطات ومشروعات تهدف إلى ما يلي:

- إنشاء مركز معلومات داخل البلدية يقدم معلومات تفصيلية للباحثين الاقتصاديين الليبيين والأجانب حول فرص الاستثمار والمشروعات المتاحة داخل البلدية أو فيما بين عدد من البلديات.
- تقوية الربط المؤسسي بين المنشآت الصغرى والتشاركيات وبين الشركات المساهمة الكبرى ومنشآت القطاع العام لتشجيع المقاولات النوعية والمناولات، وربطها كذلك بالشركات الأجنبية.
- تطوير الخبرة في إدارة المشروعات والقدرات التسييرية والمعرفة والتقنية والفعاليات الاقتصادية ووضع برامج تدريبية وتوعوية لذلك.
- مساعدة المنشآت في خلق الطلب وفي التسويق وفي الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية.
- مساعدة المنشآت في التقليل من التكاليف في العمليات وترشيد الإنفاق في الموارد المتاحة.
- تطوير المنشآت الريفية الصغيرة ووضع برامج تدريبية وإقراضية متخصصة لخلق فرص عمل زراعية جديدة.
- المساعدة في رسم سياسة جديدة للقروض بحيث يجري ربط القرض بشرط تحديث المؤسسات وتوسيع مواطن التشغيل ووضع توقعات وإسقاطات لذلك.
- المساعدة في تحسين المستوى النوعي للمنتج المحلي للمنشآت الصغرى والمتوسطة عن طريق ربطه بالمقاييس العالمية ووضع أسس للتنافس مع السلع الأجنبية.
- المساعدة في تحويل عديد المنشآت الصغرى من خدمية إلى إنتاجية لخلق المزيد من فرص العمل.
- المساعدة في الرفع من مستوى التكنولوجيا المستخدمة في المنشآت الصغرى والمتوسطة

نشاطات السنة الرابعة

1. الاستمرار في تنفيذ البرامج التي تم اقتراحها في السنوات الثلاث الأولى للخطة.

2. بالإضافة لذلك تتضمن النشاطات للعام الرابع القيام بما يلي:

- البدء بوضع خطة لتعميم نظام الإدارة الإلكترونية على

البلديات بعد تقييم التجربة النموذجية التي تضمنت عدد من البلديات في البداية.

– تعميم استخدام التقنيات المعلوماتية المتطورة في النظام الإداري ومؤسساته وتصميم المنظومات اللازمة لذلك.

نشاطات السنة الخامسة

بالإضافة إلى متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات للسنوات السابقة تختص النشاطات في هذه السنة على ما يلي:

1. القيام بدراسة مسحية لتقييم أداء الخطة ومراجعة أداء الإدارة اللامركزية في البلديات على ضوء الإصلاحات التي تضمنتها نشاطات الخطة.
2. القيام بدراسة مسحية لمراجعة الواقع الجديد لسوق العمل في ضوء الإجراءات التي تمت للنهوض بالمنشآت الصغرى والمتوسطة.
3. الخروج بوثيقة وطنية ترسم معالم الخطة القادمة ومواصلة العمل في الإصلاح الإداري.

تنفيذ الخطة

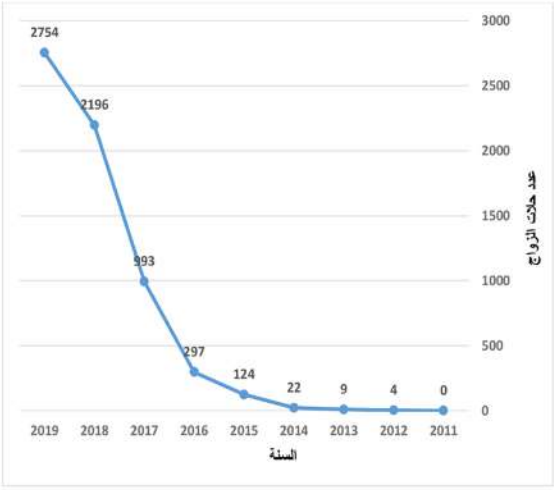
من المقترح أن يتم تنفيذ نشاطات هذه الخطة الخمسية من خلال مشروع مشترك بين وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار البرنامج الأوسع لبناء القدرات للإدارة اللامركزية، وعند حصول الموافقة المبدئية حول هذا الإطار العام لأهداف ونشاطات الخطة، فإن المرحلة التالية هي كتابة وثيقة تفصيلية بالمشروع يقوم بها مستشار الأمم المتحدة تتضمن تحديد النشاطات وتسمية الخبرات المحلية والدولية المطلوبة ومددها الزمنية وجداول التنفيذ ...الخ، كذلك يتم تحديد الميزانية المطلوبة وتقسيم بنودها وتسمية الجهات والوزارات والبلديات التي يمكن أن تساهم في عملية تمويل الخطة.

الفصل 5

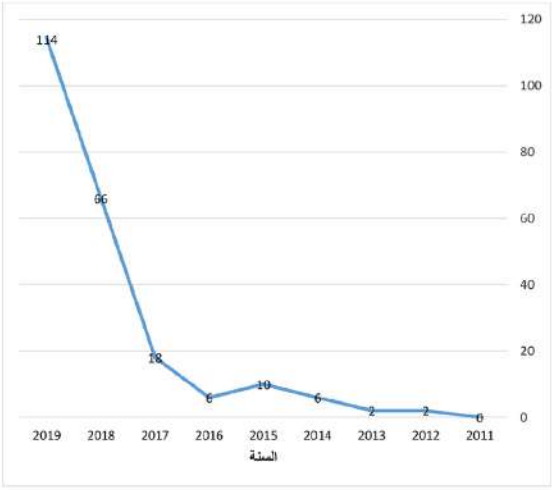
الخدمات الصحية و الاجتماعية وتوظيف العائد الديموغرافي

الصحة الأولية

مما لا شك فيه أن الهدف الأساسي لأحداث أي تغير إيجابي في دينامية الصحة والسكان من منظور توظيف العائد الديموغرافي، هو تعميم شمولية الخدمات الصحية العامة، والرعاية الصحية الأولية على وجه الخصوص لكل الفئات العمرية، ولكل المناطق دون ما تمييز، ومعالجة القضايا الصحية للشباب من الذكور والإناث، والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، والاهتمام بالمرأة وتمكينها من خلال توفير متطلبات الصحة الإنجابية، وتنظيم النسل، وصحة الأم، وتعليم المرأة وتوسيع فرص العمل المنتج أمامها، مع الأخذ بعين الاعتبار الحد من بعض الإجراءات الخطيرة مثل زواج المراهقات من عمر 15 إلى 19 سنة، إذ أن الزواج المبكر له مخاطر سكانية ومخاطر صحية ومخاطر اقتصادية، لأن الزواج المبكر غالباً ما يصاحبه ارتفاع معدلات التسرب من التعليم والخروج لسوق العمل وضعف التمكين والتكوين، هذا بالإضافة إلى المضاعفات الصحية المصاحبة للإنجاب المبكر ومدى علاقتها بوفيات الأمهات، وكذلك زيادة فترة الحياة الإنجابية وهذا يعني زيادة عدد المواليد، بالإضافة إلى المخاطر الاجتماعية المتمثلة في الطلاق والفشل في تكوين الأسرة، حيث وصلت نسبة الطلاق إلى حوالي 4.1 % وهذه النسبة تعتبر نسبة عالية ومتوقعة في هذه الفئة العمرية، ويعود ذلك لسببين أولها قصر مدة الزواج، والسبب الثاني أن زواج الإناث في هذه الفئة يعتبر زواج مراهقة، والشكل (1) والشكل (2) يوضحان ذلك.



الشكل (1) عدد حلات الزواج (15 - 19سنة)



الشكل (2) حلات طلاق الزواج المبكر

كما يرتبط زواج المراهقات أيضاً بالولادات عالية الخطورة وهي:

- الحمل والولادات التي تحدث تحت عمر 18 سنة.
- التقارب بين الولادات وعدم إعطاء فترة زمنية آمنة بين الولادة والأخرى، والتي تكون سنتين فأكثر.
- الولادات فوق عمر 34 سنة.
- إنجاب الأم لأكثر من 3 أطفال.

صحة الأم والطفل

تعد وفيات الأطفال مؤشراً رئيساً لقياس مستويات الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ومستوى جودة الخدمات الطبية بشكل عام وخدمات الصحة العامة بشكل خاص، وبالتالي فإن زيادة معدل وفيات الأطفال ليس أمراً غير مرغوب فيه فحسب بل أنه مؤشر على انخفاض مستويات المعيشة العامة، وهذا الانخفاض في معدل وفيات الرضع والأطفال له تأثير مباشر على مستويات الخصوبة، وعلى العمر المتوقع عند الميلاد الذي يعد مقياساً موجزاً للوفيات الإجمالية، وفي هذا السياق، يؤكد الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة على ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في كل الأعمار، وتركز الغاية 3.1 على ضرورة خفض المعدل العالمي لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية، أما الغاية 3.2 فتؤكد على ضرورة وضع حد للوفيات التي يمكن الوقاية منها لحديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة، حيث تسعى كل البلدان إلى خفض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من 25 وفاة لكل 1000ولادة حية[1].

تلعب الصحة التناسلية والإنجابية دوراً مهماً في تحقيق أقصى استفادة من العائد الديمغرافي، فعندما يتم تمكين النساء من التخطيط لعدد أطفالهن والمباعدة الزمنية ما بين الولادات، تميل مستويات الخصوبة إلى الانخفاض، في حين تقلل من رعاية الصحة التناسلية والإنجابية من الإصابة بالأمراض والإصابات، ما يضمن تحسن قدرة الناس على المساهمة في الاقتصاد، وتكون النساء اللاتي تحصلن على هذه الخدمات قادرات على مواصلة العمل بشكل أفضل ما يعزز الرفاهية المالية لأسرهن ومجتمعاتهن.

يجمع خبراء السكان على أنه بتحقيق خفض معدل وفيات الأطفال سيؤدي ذلك إلى انخفاض الخصوبة، في حين أن خفض وفيات الأمهات يعد أمراً أساسياً لتحقيق التحكم في الخصوبة وتحقيق العائد الديموغرافي.

ومما لا شك فيه أن الوصول الفعال والعادل إلى خدمات تنظيم الأسرة سيؤثر تأثيراً كبيراً على الخصوبة المرغوبة، وبقاء الأطفال، وكذلك منع زواج المراهقات لخفض نسبة وفيات الأمهات وتجنب الولادات العالية الخطورة، (الولادات المبكرة، والمتأخرة، والمتكررة جداً)[2] حيث تشير الدراسات إلى أن استخدام وسائل تنظيم الحمل، وتجنب الولادات عالية الخطورة، يخفض من وفيات الأمهات إلى حوالي 40 - 50 % من جميع وفيات الأمهات[3]، وأن مبادرات الآمومة الأمنة، وتوفر اللقاحات وبرامج تغذية الأطفال وتحسين أداء إدارة أمراض الطفولة، وتوفير القابلات في المناطق الريفية، والحرص على حدوث كل الولادات بالمستشفيات، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، هي تدخلات مهمة جداً لتحسين صحة الأم والطفل وتحقيق العائد الديموغرافي.

وتعد اللقاحات واحدة من أهم التقنيات الصحية فعالية من حيث التكلفة لتحسن بقاء الأطفال، والحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وذلك لما لها من تأثير مباشر على زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة، لأن متوسط العمر المتوقع يعكس الجهود الفعالة في تقليل معدل الوفيات في الخمس سنوات الأولى من العمر، وهذه التدخلات هي انعكاس للصحة العامة في البلد ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خدمات الصحة الإنجابية

1. الفحص الدوري للأطفال والفحص المرحلي للمدارس وفحص ما قبل الزواج، حيث أن بداية الاهتمام بمفهوم الصحة الإنجابية يبدأ في الأعمار المبكرة وخاصة لدى الإناث، ويجب أن تهيئ الفتاة للزواج والإنجاب في مرحلة الطفولة والبلوغ وليس فقط بعد الزواج:

- تأمين رعاية صحية جيدة والتنبه للمشاكل في عيادة الفحص الدوري للأطفال كنقص النمو وسوء التغذية، فالجسم يحتاج إلى غذاء متكامل لتأمين طاقة كافية تساعد على النمو السليم، والفتيات الناقصات النمو معرضات إلى خطر إنجاب أطفال ناقصي وزن.
- الفحص المرحلي لطلبة المدارس (قبل الإعدادي والثانوي) والذي يشمل فحص الطلبة من الجنسين، والتعرف على عوامل الاختطار عندهم، والفحص الإكلينيكي للتعرف على سلامة نموهم وتطورهم الجسدي والنفسي، والكشف المبكر عن مشاكل سن المراهقة والتدخل المبكر لحل أية مشكلة، والتعرف على التاريخ المرضي للطلبة والتأكد من خلوهم، وإصابتهم

1-https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021_Arabic.pdf
2-https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/abortion
3-https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/abortion

ببعض الأمراض التي قد تؤثر على الصحة الإنجابية مثل داء السكري الذي يصيب الأطفال ويحتاجون إلى أخذ مادة الأنسولين يومياً، فعند الحمل لابد من الدقة في متابعة العلاج لحماية الجنين وملاحظة الإعاقات البدنية منذ الولادة أو نتيجة الحوادث المرورية والتي قد ينتج عنها إعاقات تتسبب في مشاكل نفسية وبدنية للسيدات تؤثر على الحياة الزوجية وانجاب الأطفال، والكشف عن بعض العادات الاجتماعية التي قد تؤثر سلباً على الصحة الإنجابية مثل التدخين وتعاطي الكحوليات والمخدرات.

- الفحص ما قبل الزواج للكشف عن أمراض الدم الوراثية وبعض الأمراض التناسلية، والتوعية بأن زواج الأقارب أو الزواج بين طرفين يعانون من بعض الأمراض الوراثية التي تسري في عوائلهم.

وينتج عنه إصابة المولود بالأمراض الوراثية التي تنتقل عن طريق بعض الجينات الوراثية، وتحويل هذه الحالات إلى طبيب مختص في الأمراض الوراثية والجينات للكشف عن احتمالية إصابة أطفالهم في المستقبل بالأمراض الوراثية وتقديم المشورة اللازمة.

كما يتم أثناء المشورة في الفحص قبل الزواج الكشف عن بعض العادات الاجتماعية التي قد تؤثر سلباً على الصحة الإنجابية مثل التدخين وتعاطي الكحوليات والمخدرات ومحاولة تقديم المساعدة اللازمة، ويتم أيضاً التثقيف لوسائل تنظيم الأسرة المتوفرة كما يتم تحويل جميع الحالات إلى الباحثة الاجتماعية لتقديم المشورة الزواجية.

2. **رعاية الحامل من خلال عيادات الحوامل** وذلك من خلال متابعة الحامل في المراكز الصحية أثناء فترة الحمل لضمان سلامه الأم والجنين، ويشمل الفحص (تحاليل الدم والبول وبعض الأمراض التناسلية، وتطعيم التيتانوس والأنفلونزا، وفحص الأسنان، وتهيئة الأم للرضاعة الطبيعية وعمل الأشعة الفوق الصوتية للتأكد من سلامه الجنين).

3. **عيادات المرأة (الفحص الدوري وفحص ما بعد الولادة)**، حيث يتم في عيادة صحة المرأة التأكد من الصحة الجسدية والتناسلية والنفسية للمرأة من خلال الفحص الإكلينيكي وبعض التحاليل المختبرية إذا لزم الأمر، وتقديم الدعم اللازم للمرأة والتدخل المبكر لحل أية مشكلة صحية، كما يتم التثقيف وتقديم الاستشارة بوسائل تنظيم الأسرة.

الصحة والتنمية

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة على إنها حالة من تكامل السلامة الجسدية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد انعدام المرض أو العجز، فالصحة جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وصحة العمر المديد الخالي من الأمراض والعلل، هو أداة رئيسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وترتكز الرعاية الصحية الأولية على الالتزام بالعدالة الاجتماعية والإنصاف وعلى الاعتراف بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن في الصحة، وذلك كما ورد في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي جاء فيها: "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفل لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية".

وتقاس مخرجات الصحة من منظور قدرة النظم الصحية على تحسين الحالة الصحية للمواطنين وتوفير الحماية المالية لهم من عبء المرض، والحفاظ على كرامتهم وحقوقهم ورضائهم عما يقدم من خدمات ورعاية صحية، وترتبط هذه التحديات بتطوير سياسات العدالة الاجتماعية في المجتمع ككل، فالتغطية الصحية الشاملة هي أن يحصل جميع الأفراد والمجتمعات على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها دون التعرض لضائقة مالية جراء ذلك، وهي تشمل المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية الضرورية والجيدة، ابتداءً من تعزيز الصحة، وصولاً إلى الوقاية والعلاج والتأهيل والرعاية الكاملة لحالات السرطان والمرضى في المراحل المتأخرة من الأمراض المزمنة والمعدية، وتمكن التغطية الصحية الشاملة ليستطيع كل فرد من الحصول على الخدمات التي تتصدى لأهم أسباب المرض والوفاة، وتضمن أن تكون هذه الخدمات جيده وبالقدر الكافي لتحسين صحة الأشخاص الذين يتلقونها.

وتعد العدالة واحده من أكثر الموضوعات قدسية في السلوك الاجتماعي، وتهدف إلى تحقيق المساواة بين الأفراد عبر التوزيع العادل للموارد والخدمات الأساسية،

وهذا بدوره يهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع لأن مفهوم الرفاهية يتحقق بحصول الأفراد بشكل عادل على خدمات وتأمينات اجتماعية تشمل الرفاهية في الخدمات والتأمينات على التعليم والصحة ومستوى الدخل وتوفير العمل والتأمين ضد العجز والشيخوخة.

وفي إطار الالتزام العالمي الذي أقره قادة العالم خلال القمة التاريخية التي عقدت خلال شهر سبتمبر 2015 ميلادية، والمعروف بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (أو خطة ما بعد 2015)، وما أفضى إليه من اعتماد لأهداف التنمية المستدامة 2030 وعلى رأسها الهدف الثالث والذي ينص على (تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار).

وانطلاقاً من التعريف المعتمد للصحة بدستور منظمة الصحة العالمية، بأنها (حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقليا واجتماعيا وليست مجرد انعدام المرض أو العجز)، وما نص عليه دستور منظمة الصحة العالمية على أن التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

وتطبيقاً للدين الإسلامي والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية، وعملاً بالتشريعات الصادرة بشأن صحة المواطنين في ليبيا، فإن توفير الخدمات الصحية بكل الإمكانات المتاحة، وبجميع أنواعها ومستوياتها ولكل أبناء المجتمع دون تمييز أينما وجدوا، تصبح مهمة ضرورية جداً لرفاهية السكان وتعزيز قدراته الإنتاجية في الحاضر والمستقبل، ومن هذا المنطلق تصبح العدالة والإنصاف في تقديم الخدمات الصحية ضرورة ملحة وواجبة التطبيق، وفي هذا السياق،انتهجت ليبيا، ولغرض تنفيذ برنامج التنمية المستدامة العدالة والإنصاف في تقديم الخدمات الصحية، منهجاً عادلاً ومميزاً على أساس تجربتها في العمل على تحقيق أهداف التنمية الألفية، وقد وضعت السياسات التي تحقق غايات التنمية المستدامة في أن يكون المواطن محور النظام الصحي والالتزام بتطبيق اللامركزية وتنفيذ المبادئ الحاكمة التالية: (الكفاءة والجودة والاحترام والشفافية والشراكة وعدم التمييز مع الالتزام بتحسين الجودة التشغيلية في المرافق الصحية).

وتتضح مساهمة توفير الصحة لآجل تعزيز توظيف العائدالديموغرافي من خلال التدخلات المتخذة بشأن تحسين تقديم الخدمات الصحية والتغذية وتوعية الفتيات والنساء إلى تقليل عدد الأطفال المولودين لكل أسرة، وتطبيق برامج لزيادة الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة لمنع الحمل غير المرغوب فيه وبما يؤدي إلى عدد أقل من الولادات، حيث ترتبط الانخفاضات في الخصوبة السكانية المقترنة بانخفاض معدل وفيات الأطفال والأمهات، بقوة أكبر للمرأة لاتخاذ قرارات بشأن عدد الأطفال الذين تريدهم وكيفية تربيتهم، ونتيجة لقلة عدد الأطفال المولودين للمرأة الواحدة تتاح لها الفرصة للدخول إلى القوة العاملة والمساهمة في الإنتاج الاقتصادي، وهذا بدوره يساهم في رفع مستوى دخل الأسرة ويعزز القدرة على الادخار ومن ثم الاستثمار.

الصحة وتوظيف العائد

تتحدد دينامية الصحة والسكان من خلال قدرة الأفراد على توسيع خياراتهم واتخاذ قراراتهم بشأن الزواج والإنجاب والصحة والمكان الذي يعيشون فيه، لذلك، فإن مواجهة تحديات الاتجاهات الديناميكية السكانية الحالية بما في ذلك التحضر والهجرة والشيخوخة والنمو السكاني والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتحويلها إلى أفاق جديدة من الفرص لتحقيق التنمية المستدامة، تستدعى تعزيز قدرة الأفراد والأسر على التمتع بالحقوق والحريات والخيارات الموسعة[4].

لقد أكدت قمة التنمية المستدامة لعام 2030 على أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والمراهقات والشباب، من بين العوامل الهامة في خطة ما بعد عام 2015، بما في ذلك الوفاء بحقوقهم وصحتهم الإنجابية كعامل رئيس في قدرتهم على البقاء في صحة جيدة وكاملة، وتعليمهم تعليماً جيداً يعزز من قدراتهم المهنية والحرفية في سوق العمل، وأن يكونوا منتجين ويشاركون بفاعلية في الحياة العامة لمجتمعهم.

وعليه، فإن الهدف الرئيسي في مجال دينامية الصحة والسكان، هو ضمان أن يكون جميع الأفراد والأزواج قادرين على ممارسة صحتهم وحقوقهم الإنجابية، بما في ذلك الحصول الشامل على خدمات الصحة والصحة

4 - https://e3arabi.com/?p=1027118 ديناميكيات الصحة والسكان

الإنجابية ووسائلها، مع إعطاء أهمية خاصة لتحقيق المساواة وذلك باعتبارها تمثل الحقوق الأساسية لجميع الأفراد لتوسيع الخيارات أمامهم واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم في ميادين الصحة والصحة الإنجابية والزواج والإنجاب دون أي شكل من أشكال التمييز أو الإكراه أو العنف والحصول على أعلى مستوى ممكن من خدمات الصحة الأولية.

عندما تكون النساء والأزواج قادرين على تحديد حجم أسرهم، تميل العائلات إلى أن تكون أصغر أو عند مستوى الحجم الذي بإمكانهم إعالته بشكل أفضل، مع زيادة الاستثمارات لكل طفل وفرص أفضل لكسر حلقات الفقر والتهميش، وفي هذه الحالة، يمكن للبلدان التي يشكل الشباب فيها نسبة كبيرة من السكان جنى "العائد الديموغرافي" الذي كان عاملاً هاماً وراء النمو الاقتصادي السريع في العديد من المجتمعات في القرن الماضي، من خلال تنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، وعلى وجه التحديد، الاستثمار في التعليم بما في ذلك التعليم المهني والحرفي وفي الصحة والصحة الإنجابية، حيث كان من نتيجة هذا أن تمكن المراهقين والشباب وخاصة الفتيات من تأخير الزواج والإنجاب واغتنام فرص التعليم والتوظيف الموسعة، والمحصلة هي قوة عمل ذات مهارات عالية وإنتاجية مرتفعة مع عدد أقل من الأطفال والمعالين من كبار السن، ومستويات دحول أعلى نتيجة التحسن الكبير في مستوى المهارات المكتسبة مما يوفر فرص أكبر للادخار مع المزيد من الاستثمارات لكل طفل، ومع زيادة المدخرات تزيد الاستثمارات التي تولد الإنتاجية العالية والنمو الاقتصادي المتعاظم، ومع السياسات السليمة، يمكن للقوى العاملة الشابة والمنتجة أن تساهم في تدعيم أنظمة المعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية للفئات العمرية الأكبر سنا ولأمنها الشخصي في وقت لاحق من الحياة.

تمكين المرأة

يتطلب توظيف العائد الديموغرافي والاستفادة منه تمكين النساء والفتيات من خلال تحسين الصحة والتعليم وسلطة اتخاذ القرار، فالنساء هن نصف المجتمع وعندما يتمتعن بحالة من التمكين تصبح لديهن القدرة على تحويل اقتصاديات البلدان من حالة الخصوبة المرتفعة والتعليم المنخفض والنمو الاقتصادي البطيء إلى حالة التعليم العالي والنمو الاقتصادي السريع، على سبيل المثال يعزى ثلث النمو الاقتصادي الذي شهدته النمور الآسيوية بين الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى التحسينات في تمكين المرآة ومشاركتها في القوة العاملة المنتجة نتيجة التحول السريع في انخفاض الخصوبة.

وتشير الدراسات الديموغرافية إلى أنه كلما كانت المرأة أكثر تعليماً قل عدد الأطفال التي ترغب في إنجابهم وتكون قادرة على الحفاظ على حجم الأسرة رغم معارضة الأزواج والأقارب، حيث يبلغ متوسط عدد الأطفال للمرأة التي لم تتحصل على تعليم رسمي من 5 – 7 طفل والنساء الحاصلات على تعليم أقل من الثانوي 4 – 3 طفل والنساء الحاصلات على تعليم ما بعد الثانوي 2 – 3 طفل[5]، وهذه الفروق سببها الرئيس هو التعليم.

كذلك من شروط تمكين المرأة منع زواج الأطفال لأنه ضد حقوق الفتيات وصحتهن ورفاهيتهن، لأن هناك علاقة بين التسرب من التعليم وزواج القصر فمعدلات الخصوبة عالية في زواج القصر نظراً لتعرضهم للزواج في وقت مبكر، وترتفع معدلات البطالة والعمالة الناقصة لدى الفتيات اللاتي تزوجن مبكراً لعدم إكمال تعليمهم.

لقد أصبح تعليم النساء والفتيات عنصراً أساسياً في تمكين المرأة وتعزيز عملية التحول الديموغرافي، فالتعليم لا يؤثر على الخصوبة فحسب، بل أنه يؤثر بشكل مباشر على التوظيف والعمر عند الزواج وتحسين الوضع الاقتصادي والإنفاق ورفاهية الأسرة والاستثمار في الراس المال البشري.

الحق في الضمان الاجتماعي

إن تأكيد الحق في الضمان الاجتماعي في التشريعات المحلية يعتبر أداة هامة في القضاء على الفقر وانعدام المساواة والتهميش والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي، بل أيضا لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، لأن أهمية تأمين الدخل الأساسي والحصول على خدمات الرعاية الصحية مهم في تسيير التمتع بالعديد من الحقوق لدى غالبية السكان، وتقدم إرشادات للدول بشأن السبل الكفيلة بتوسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتكييفها مع الظروف الوطنية، مع ضرورة أن

5-UNDB. Demography and Human Development Education and Population Projections. OCCASIONAL PAPER 2013/04

تتضمن الضمانات الأربعة الأساسية التالية:

1. الحصول على الرعاية الأساسية و كذلك رعاية الأمومة.
2. توفير أمن الدخل الأساسي للأطفال، بما يشمل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع أو خدمات ضرورية أخرى.
3. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف لاسيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة.
4. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص المسنين بما يلبي احتياجات العيش الكريم.

وهذه جميعها من بين الأمور التي يجب أن تستهدف التوجهات المستقبلية لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية.

الفصل 6

التوزيع الجغرافي للسكان الليبيين ومدى ملائمته لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة

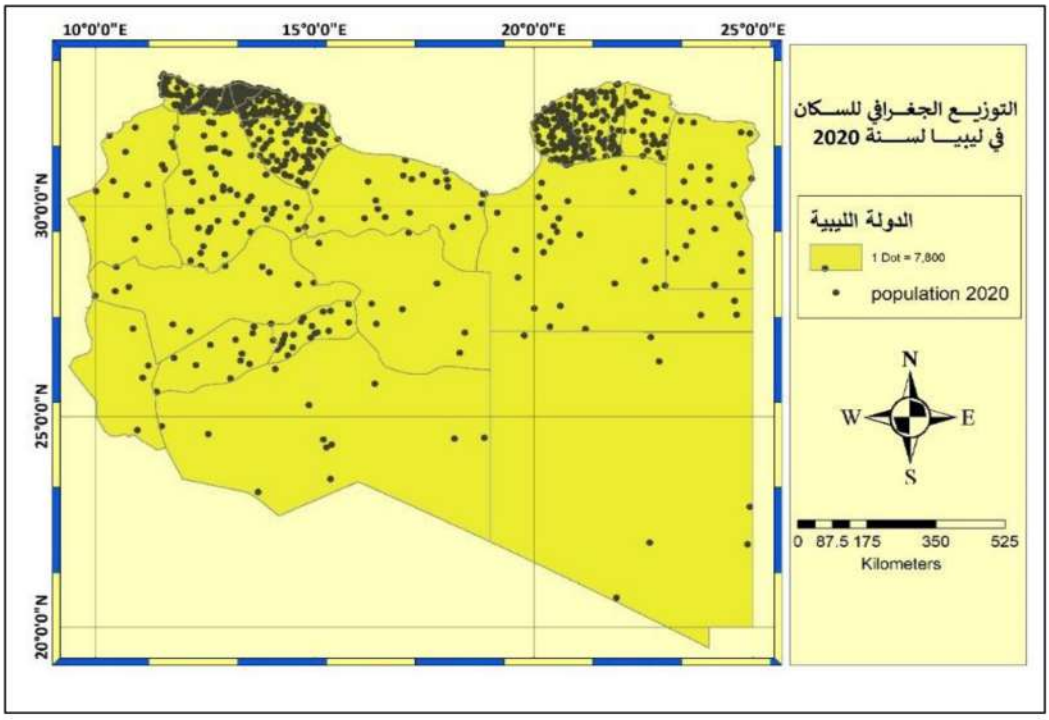
تمهيد

يعد موضوع التوزيع الجغرافي للسكان من المواضيع ذات الأهمية في دراسات التنمية والتخطيط، فالدول تقوم بتوجيه التنمية لسكانها من أجل ايصال خدماتها إلى كافة أقاليمها ومناطقها، والتوزيع الجغرافي للسكان هو علاقة السكان بالأرض التي يعيشون عليها، حيث أن هؤلاء السكان قد يتركزون في أماكن معينة ويتبعثرون في أماكن أخرى، وهذا التركز والتبعثر تؤثر فيه عدة عوامل متداخلة ومتشابكة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري، ويعبر عن هذه العلاقة بين السكان والأرض بخرائط تعرف بخرائط توزيع السكان، والتي تم الاهتمام بها حتى قبل أن تنبثق جغرافية السكان كعلم مستقل في منتصف القرن العشرين.

إن التوزيع الجغرافي للسكان دائم التغير وتختلف نتائجه في الزمان والمكان وهو يتأثر بعناصر البيئة الطبيعية والبشرية، وإن خارطة التوزيع الجغرافي للسكان لا تمثل الصورة النهائية التي يرسمها الجغرافي لأنه يتفاوت من مكان لآخر وخصوصاً في الفترة الأخيرة نتيجة للتطورات التي تشهدها المجتمعات والتي تساعد على تغير في نمط التوزيع الجغرافي للسكان على أقاليم الدولة.

التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا لسنة 2020

تشير التقديرات إلى أن عدد السكان الليبيين سنة 2020 بلغ نحو 6.9 مليون نسمة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2020)، وبالنظر إلى خرائط توزيع السكان في الدولة الليبية (الشكل 1)، يلاحظ أن هناك خللاً في هذا التوزيع على مناطق الدولة، فمعظم السكان يتركزون على الشريط الساحلي (الهمالي، 2015، ص179)، وبإلقاء نظرة متفحصة أكثر تمعناً على خريطة التوزيع الجغرافي للسكان، يلاحظ تركيزهم في منطقتين من المناطق الشمالية وهي منطقة سهل الجفارة ومنطقة سهل بنغازي، أما باقي المناطق الليبية فإنها تعاني من تبعثر وفراغ سكاني شديد وهذا التبعثر له تأثير على عمليات التخطيط والتنمية، وهو ما يفرض على الدولة إعادة النظر في توزيع سكانها حتى تستطيع تحقيق التنمية لكل المناطق، لأن من أهداف التخطيط للتنمية ضمان توزيع المشاريع على كافة التجمعات السكانية بشكل عادل ويلبي الاحتياجات الحقيقية لكل منطقة وفق الإمكانات المتاحة.



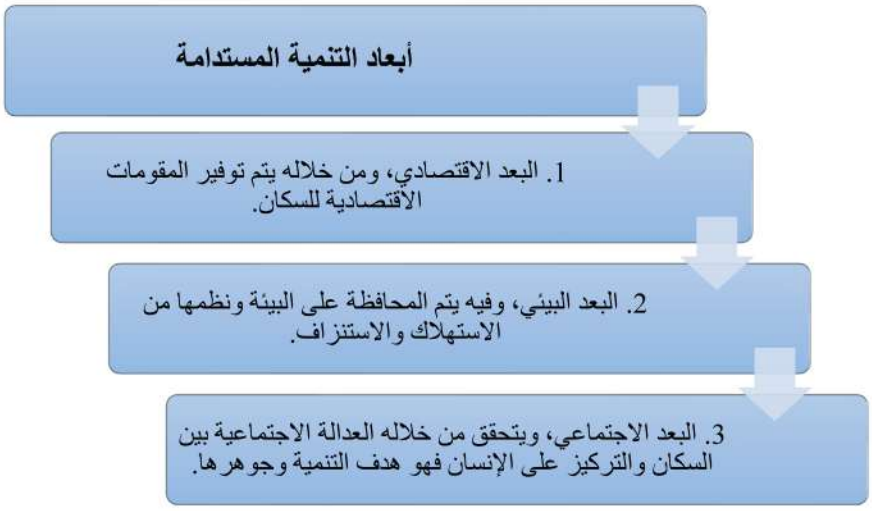
الشكل (1) التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا لسنة 2020

التنمية المكانية المستدامة

التنمية بشكل عام كما تعرفها هيئة الأمم المتحدة سنة 1956، هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والاسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن.

أما التنمية المستدامة فهي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1989، ص 69)، والتنمية بهذا التعريف تهدف إلى التحسين من حياة الأفراد بالقضاء على الفقر وبتوفير حياة أفضل للسكان اقتصادياً واجتماعياً في سياق تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، كما تهدف إلى حماية البيئة ومواردها المختلفة وضمان استدامتها، وبهذا فإنها تسعى لملائمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع البيئة المحيطة للحفاظ عليها من التدهور.

والاستدامة تعنى الاستمرارية، وهذا المصطلح ظهر عام 1987 في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت عنوان (مستقبلنا المشترك)، والتعريف الذي ذكر سلفاً تمت المصادقة عليه في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، ولتحقيق التنمية المستدامة تتضافر جهود الحكومات بالدرجة الأولى والسكان من بعدها لتحقيق أبعادها الثلاثة الموضحة في الشكل (2).



الشكل (2) أبعاد التنمية المستدامة

فالتنمية بمفهومها العام ومنظورها الاقتصادي الصرف هي تحقيق النمو المستدام وتوفير الاحتياجات المعيشية للسكان، ولكن ينظر الجغرافيون لمفهوم التنمية بمفهوم غير مفهومها العام، فالجغرافيا هي علم المكان وبالتالي فإن مفهوم التنمية لديها يختلف عن غيرها من العلوم لأنها مرتبطة بالمكان وتباياته المختلفة، وبهذا يمكن القول بأن التنمية المكانية هي تلك التنمية التي تهدف إلى تنمية مكان ما من أجل تقليل التباين بينه وبين أماكن أخرى، ولأن التنمية بدأت اقتصادية، ثم سياسية، وبعدها بشرية، ومن ثم مكانية، وأخيراً مستدامة، فإن الاتجاه إلى التنمية المكانية المستدامة هو الحل الأنسب للحد من الاختلافات المكانية بين الأقاليم المختلفة، وخصوصاً في الدول التي تمتلك مساحات جغرافية شاسعة كحالة الدولة الليبية في الوقت الراهن، ومن خلال السرد السابق يمكن أن يستنبط أنّ التنمية المكانية لابد لها من الاستدامة حتى يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها، غير أن التنمية المكانية المستدامة في ليبيا تواجهها بعض الصعوبات التي منها:

- عدم عدالة التوزيع الجغرافي للسكان على مساحة الدولة، حيث يقطن نحو 90 % من السكان في مساحة لا تزيد عن 100كم من خط الساحل.
- اتساع الرقعة الجغرافية للدولة وتبعثر التركز العمراني

وخصوصاً في الجنوب والوسط.

-الحركة المكانية للسكان من المناطق الصغيرة إلى المناطق الكبيرة.

- تطور عدد السكان ويتوقع أن يصل إلى أكثر من 8 مليون نسمة بحلول عام 2030.

- ظروف طبيعية صعبة تتمثل في أن نحو 90 % من المساحة الكلية للدولة أراض صحراوية وشبه صحراوية.

- تدهور البيئة داخل وخارج المناطق الحضرية مع زيادة مستويات التلوث، (القزيري، 2021، ص78).

- ضعف الإدارة في السيطرة على النمو العشوائي .

في عام 2015 وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة منها القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة، والرفاه والتعليم الجيد، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، وغيرها من الأهداف الأخرى، ونجد أن الدولة الليبية قطعت شوطاً مهماً في تحقيق الأهداف التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أنه لابد لها مزيداً من الجهد والعمل الدؤوب لتحقيق كامل الأهداف، فهي تمتلك من الموارد ما يساعدها على تحقيق هذه الأهداف.

إن كبر المساحة الجغرافية للدولة الليبية وصغر حجم سكانها أثر على توزيعها الجغرافي للسكان، والذي بدوره انعكس سلباً على تحقيق الأهداف التنموية للنهوض بالمجتمع، فبُعد المسافات بين المناطق الليبية وتبعثر السكان خصوصاً في الجنوب الليبي ومناطق الوسط، وتركز سكان الدولة في بؤر معينة من الأراضي الليبية، حيث نجد أن هناك نحو 10 % من إجمالي سكان الدولة وهم سكـان الجنوب الليبي يقطنـون في مـا نسبته أكثر من 75 % من مساحة الدولة، وهذا خلق نوعاً من عدم الاهتمام اللازم الذي طال هذه المناطق وسكانها من المركز الرئيسي للدولة.

وللتنمية مستويان أحدهما وطني والثاني محلي، فالمستوى الوطني يتمثل في الدولة الليبية والتي مازالت مطالبة بالسعي لتحقيق نوع من التوزان التنموي بين الشمال والجنوب، وبين الحضر والريف، وذلك من خلال محاولة إعادة توزيع سكانها وتوطينهم في أماكن التخلخل السكاني.

أما المستوى المحلي فإنها مطالبة بفك الارتباط قليلاً عن المركز الرئيسي بصلاحيات ليست مطلقة للمناطق الصغيرة من أجل نهوضها وتنميتها مع رقابة صارمة تتبع هذه الإصلاحات، فالمدن دائماً ما تنمو بسبب عاملين أحدهما خارجي، وهو تدخل الدولة، والثاني داخلي، وهو عن طريق مواردها الذاتية.

اعتمدت ليبيا في سياستها التخطيطية على مجموعة من التشريعات منذ منتصف الستينيات، ولكن العملية التخطيطية في ليبيا عانت من المشاكل التي أثرت وتؤثر في ممارسة وتنفيذ ما أُعد من المخططات ومنها:

- عدم استقرار الهيكلية الإدارية في الدولة الليبية.

- التغير في الحدود والتقسيمات الإدارية وعدم الاعتماد على تقسيم واحد.

- تدخل القرار السياسي في فرض أمر واقع.

- ضعف المتابعة والإشراف والرقابة.

- نقص العناصر الفنية المؤهلة والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليات التخطيط.

- عدم الجدية في متابعة ومحاسبة المتجاوزين للتشريعات النافذة.

التوزيع الجغرافي للسكان

1. تطور التوزيع الجغرافي للسكان

التوزيع الجغرافي للسكان على سطح الأرض ما هو إلا انعكاس لصورة العوامل الجغرافية، فيؤدي تباين العوامل الطبيعية والبشرية مثل الموقع والمناخ، والموارد المائية والمعدنية، والنظم الاجتماعية، وطرق المواصلات، والنشاط الاقتصادي، والتشريعات الحكومية إلى تباين الانتشار المكاني للسكان، وتعد التشريعات الحكومية ذات تأثير مهم جداً في تركز السكان، لأن الدول تحاول بقدر الإمكان توجيه وإعادة توزيع السكان فيها على أقاليمها ومناطقها التي تعاني من فقر سكاني ذلك من أجل خلق نوع من التوازن السكاني، وهذا يتم من خلال توجيه عمليات التنمية إلى هذه المناطق، ويوضح الجدول (1) تطور عدد السكان وتطورات معدلات الكثافة السكانية.

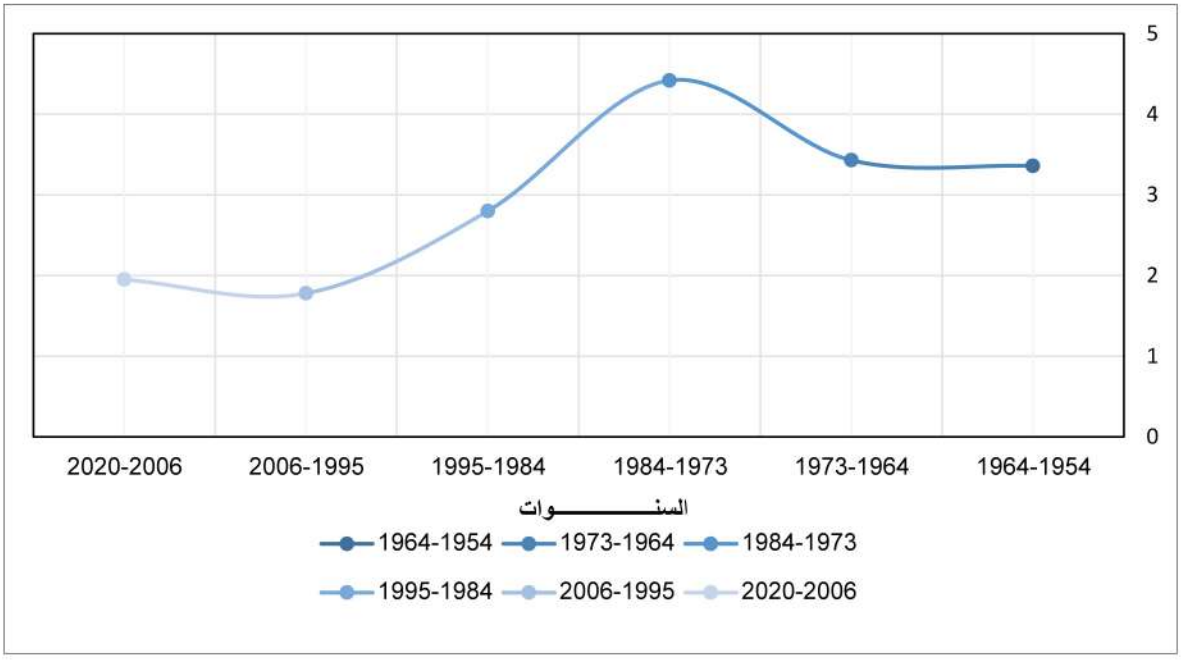
الجدول (1) تطور التوزيع الجغرافي للسكان للفترة 1954 - 2020.

السنوات	1954	1964	1973	1984	1995	2006	2020
عدد السكان	1088889	1515501	2052372	3231059	4389739	5298152	6931061
مساحة الدولة	1775500				1665000		
معدل الكثافة الخام	0.61	0.85	1.15	1.81	2.47	2.98	4.11
معدل النمو السكاني	-	3.36	3.43	4.42	2.80	1.78	1.95

المصدر: التعدادات العامة للسكان للسنوات"1954- 1964- 1973- 1984 - 1995 - 2006"، ومصلحة الإحصاء والتعداد تقديرات عام 2020، ومصلحة المساحة الليبية.

ومن الجدول السابق يتضح تطور عدد السكان وتطور معدلات الكثافة السكانية فالمساحة الكبيرة التي تشغلها ليبيا مع العدد القليل من السكان، جعل من معدل الكثافة السكانية الخام ضعيفاً جداً، وإلى بداية السبعينيات من القرن الماضي لم تتعدى كثافة السكان الشخص الواحد في الكيلومتر المربع، ولكن مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، أدت إلى ارتفاع معدلات المواليد إلى منتصف الأربعينيات في الألف مع
الانخفاض الملحوظ لمعدلات الوفيات إلى حدود 5 في الألف وساعد ذلك في ارتفاع معدلات النمو السكاني (الشكل 3) لتصل إلى ذروتها أي حوالي 4.42 % للفترة 1973 - 1984 ما أدى إلى زيادة عدد السكان وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع معدلات الكثافة السكانية من عام لآخر.

وبالرغم من هذا التطور سواء في أعداد السكان أو في معدلات الكثافة السكانية التي بلغت حوالى أربعة أشخاص في الكيلومتر المربع، إلا أن هذه المعدلات مازالت منخفضة إذا ما قورنت بدول الجوار الإقليمي.



المصدر: بالاعتماد على التعدادات العامة للسكان (1973- 1984- 1995- 2006) وبيانات مصلحة الإحصاء والتعداد عام 2020، والمعادلة الآسية للنمو السكاني.

الشكل (3) معدلات النمو السكاني في ليبيا للفترة (1954 - 2020)

2. الكثافة السكانية وتبايناتها المكانية

إن حجم السكان القليل والمساحة الشاسعة والتباين في كثافة السكان بين مناطق الدولة يضاعف بدون أدنى شك من صعوبة التخطيط المكاني ومن توفير البنية التحتية للمناطق المختلفة، كما أن الاختلاف والتنوع المناخي للدولة الليبية قد ساهم في تشتت السكان وتوزعهم وتركزهم في بؤر معينة من الأراضي الليبية وهذا ما جعل من الدولة أن تركز جل اهتماماتها التنموية في السابق على هذه المناطق مع اهتمام أقل لباقي المناطق الأخرى وخاصةً الصغرى منها، ما رفع من وتيرة الحركة المكانية (الهجرة) للسكان نحو تلك المدن الكبرى، ويقاس معدل الكثافة الخام بقسمة إجمالي السكان على إجمالي المساحة ويعبر عنها بعدد الأشخاص في الكيلومتر المربع، وهو كما هو موضح في الجدول (2).

الجدول (2) الكثافة السكانية وتبايناتها المكانية لسنة 2020

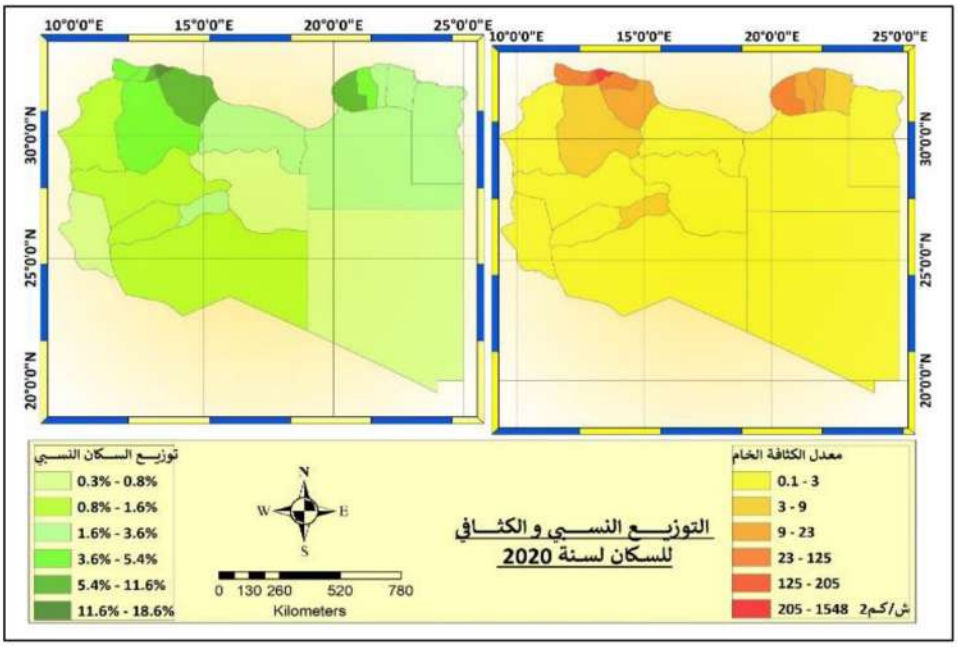
المنطقة	عدد السكان	%	المساحة كم2	%	معدل الكثافة ساكن/ كم2
طبرق	195088	2.81	84996	5.07	2.2
درنة	201639	2.91	31511	1.88	6.3
الجبل الأخضر	250020	3.61	11429	0.68	21.8
المرج	286046	4.13	13515	0.81	21.1
بنغازي	807255	11.65	11372	0.68	70.9
إجمالي الإقليم المخصص بنغازي	1740048	25.10	152823	9.18	11.3
اجدابيا والواحات	213728	3.08	108523	6.47	1.9
الكفرة	55495	0.80	433611	25.87	0.1
سرت	170869	2.47	86399	5.15	1.9
الجفرة	60853	0.88	139038	8.29	0.4
إجمالي الإقليم المخصص الخليج	500945	7.23	767571	46.10	0.6
مصراتة	663853	9.58	29172	1.74	22.7
المرقب	532227	7.68	6796	0.41	78.3
طرابلس	1293016	18.66	835	0.05	1548.5
الجفارة	548855	7.92	2666	0.16	205.8
الزاوية	351306	5.07	2753	0.16	127.6
المنطقة الغربية	349755	5.05	6089	0.36	57.47
الجبل الغربي	374911	5.41	76717	4.58	4.8
نالوت	113886	1.64	67191	4.01	1.6
إجمالي الإقليم المخصص طرابلس	4227809	61.01	192219	11.54	21.9
سبها	153454	2.21	17066	1.02	8.9
وادي الشاطئ	95294	1.37	90244	5.38	1
وادي الحياة	91749	1.32	31485	1.88	2.9
مرزق	94088	1.36	345110	21.26	0.2
غات	27675	0.40	68482	4.09	0.4
إجمالي الإقليم المخصص فزان	462260	6.66	552387	33.18	0.8
إجمالي الدولة الليبية	6931061	100	1665000	100	4.11

المصدر: التعداد العام للسكان عام 2006، وتقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد 2020، ومصلحة المساحة الليبية.

ومن الجدول السابق يستنتج بعض الحقائق عن الكثافة السكانية بين المناطق الليبية:

- تعد منطقة طرابلس أكثر المناطق الليبية كثافة سكانية وتبلغ نحو 1548 ش/ كم2، بينما تمثل منطقة الكفرة أقل معدل لكثافة السكان بحوالي 0.1 ش/ كم2.
- إن 30.3 % من سكان الدولة الليبية يتركزون في ما نسبته 0.7 % من الأراضي الليبية وهما منطقتي (طرابلس وبنغازي)، بينما نجد أن 6.6 % من السكان يتركزون في 33.3 % من مساحة الدولة في كامل منطقة فزان.
- منطقة الخليج يتركز بها نحو 7.2 % من السكان في حوالي 46.10 % من الأراضي الليبية أي قرابة نصف مساحة الدولة.
- تعد منطقة طرابلس أكثر المناطق الليبية تركزاً بنحو 21.9 ش/ كم2 ومنطقة الخليج أقلها تركزاً بنحو 0.6 ش/كم2، والشكل (4) يوضح التوزيع

النسبي والكثافي للسكان لسنة 2020.

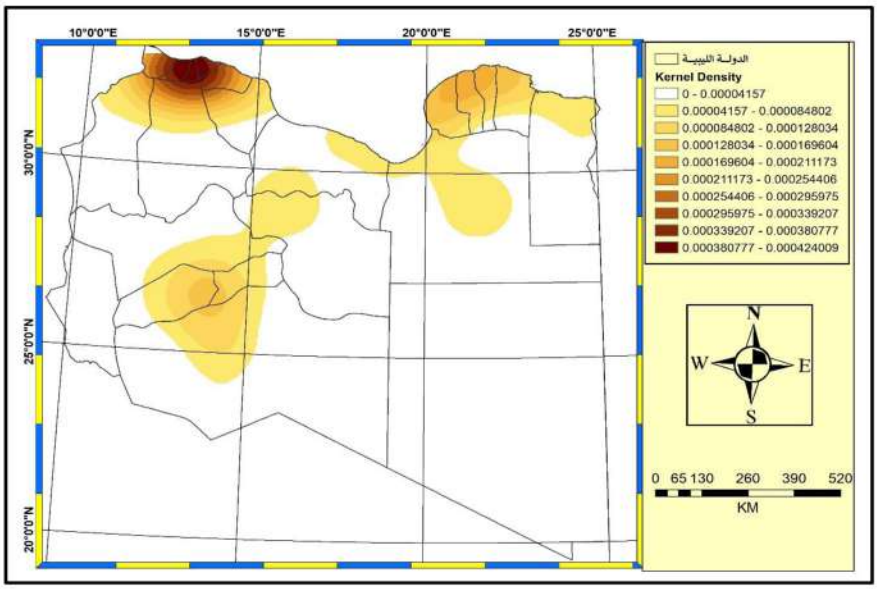


المصدر: تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد 2020، برنامج Arc map 10.4

الشكل (4) التوزيع النسبي والكثافي للسكان لسنة 2020م

هذا الاختلال في توزيع السكان الجغرافي للدولة على مناطقها وأقاليمها المختلفة كما ذكر سابقاً، هو لتداخل وتشابك العوامل الطبيعية وخصوصاً المُناخ والعوامل البشرية في تشكيل هذا النمط من التوزيع الجغرافي للسكان على مساحة الدولة، كما أن التشريعات الحكومية كان لها دوراً مهماً في تركيز الخدمات والبنية التحتية وتوفرهما خصوصاً في المدينتين الأكبر في البلاد، حتى أن إحدى الشركات الإيطالية التي تعاقدت معها (أمانة التخطيط سابقاً) في نهاية سبعينيات القرن الماضي، أوصت بتنمية محور(إجدابيا – مصراتة) وذلك لتوحيد المنظومتين السكانيتين الشرقية والغربية من خلال خلق أقطاب نمو جديدة في منطقة خليج سرت والتي تعاني من منطقة فراغ سكاني شديد، حيث وصفته إليزابيت مونرو بالوصف التالي (لابد أن يكون من أشد الحدود الطبيعية والبشرية وضوحاً في العالم). (حمدان،1996، ص 184).

وباستخدام برنامج Arc Map للتحليل المكاني واستخدام أداة Density Kernel أو ما يعرف بتحليل النواة وهي تستخدم في تحديد انتشار الاتجاهات المستقبلية للكثافة السكانية للمراكز العمرانية وذلك باعتمادها على أعداد السكان في كل مركز عمراني وهي محاكاة مستقبلية لما ستكون عليه الكثافة السكانية، وفي هذا التحليل تكون القيمة أعلى عند المراكز وتقل كلما ابتعدنا عنها وبالتالي يوضح لنا شكل الانتشار الجغرافي الذي تأخذه الظاهرة، حيث يتبين من الشكل (5) أن الكثافة السكانية مازالت مرتفعة في غرب ليبيا، وهذا راجع إلى احتوائها على عدد كبير من المراكز العمرانية التي تحتوى بدورها أعداداً كبيرةً من السكان وخصوصاً حول العاصمة طرابلس، التي ستكون فيها الكثافة السكانية مرتفعة في المستقبل، وهذا يعزى ويرجع لجذبها لجل تيارات الهجرة الوافدة إلى المنطقة الغربية، في حين نجد أن المنطقة الشرقية والجنوبية تنخفض فيهما الكثافة السكانية، بينما تكاد تنعدم في المنطقة الوسطى.



المصدر: تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد 2020، Arc map 10.4

الشكل (5) كثافة كيرنل

وعليه، ومما تقدم يجب على الدولة الليبية أن تقوم بإعادة تنظيمها المكاني، والذي بدوره سيكون له أثراً مهماً في تغير معدلات الكثافة السكانية في الفترة المقبلة.

توزيع السكان في الريف والحضر

التحضر بمفهومه البسيط هو إزدياد عدد سكان المدن، فهو ظاهرة عالمية عرفتها كل المجتمعات البشرية وهو سمة من سمات القرن العشرين، فإزدياد سكان هذه المدن جاء نتيجة التطور الذي شهدته في توفر الخدمات والبنى التحتية ما ساهم وزاد من وتيرة الحركة المكانية للسكان نحو مراكز الخدمات.

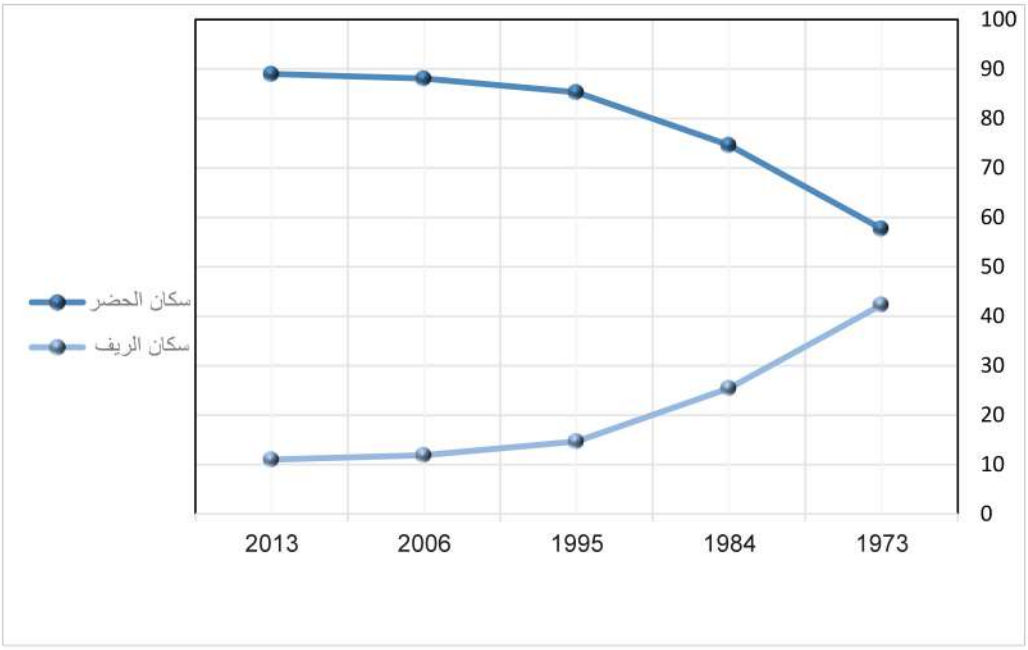
وبالرغم من أن الاهتمام القديم جداً بدراسة موضوع الحضر والريف الذي يتناول أحوال الناس وأوضاعهم المعيشية حسب أماكن إقامتهم من خلال تصنيفهم (حضر وريف)، إلا أنه لا يوجد إلى حد الآن تعريفاً موحداً جامعاً لما هو مكان حضري وما هو مكان ريفي يمكن تطبيقه على كل المجتمعات وإجراء المقارنات فيما بينها في هذا المجال، ومن ثم نجد كل مجتمع يحاول الاجتهاد في إيجاد التعريف المناسب والذي يتماشى مع خصوصيته ويعكس إلى حد ما الأحوال المعيشية لسكانه، فالبعض يعتمد في تحديد المفهوم على مستوى توفر الخدمات البلدية كالإنارة وشبكة المياه العامة والصرف الصحي والطرق المعبدة، هذا إلى جانب ما يرافقها من مباني ومرافق الخدمات العامة (إدارة محلية، تعليم، صحة، أمن عام)، والبعض الآخر يأخذ بمدى وجود مخطط عمراني من عدمه، ويعتمد آخرون على حجم التجمع السكاني، حيث أنه إذا بلغ عدد السكان حجماً معيناً يعتبر هذا تجمعاً حضرياً، أما إذا كان أقل من هذا الحجم فهو تجمع ريفي، في حين يعتمد آخرون على طبيعة النشاط الاقتصادي بالمجتمع، فالمجتمعات التي يغلب عليها الطابع الزراعي والأنشطة التقليدية هي مجتمعات ريفية، أما المجتمعات التي تغلب عليها الأنشطة التجارية والصناعية والخدمات الحكومية هي حضرية.

وبالنسبة للوضع في ليبيا، فإن تعريف المناطق الحضرية قد تباين من تعداد سكاني إلى آخر وذلك حسب الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي تعدادي عامي 1954 و1964 كان الوضع الاقتصادي متخلفاً ويغلب عليه طابع اقتصاد الكفاف، أما الوضع الاجتماعي فكان يغلب عليه حياة البادية التي تعتمد بشكل كبير على النشاط الزراعي والرعوي، ومن ثم كان أكثر ما يهم في مثل هذا الوضع هو معرفة توزيع السكان من حيث درجة الاستقرار، حيث تم توزيعهم إلى السكان المستقرون والسكان الرحل والسكان شبه الرحل، وعلى هذا الأساس لم تظهر أية بيانات حول توزيع السكان بين

الحضر والريف في نتائج التعدادين السابقين.

وبالنظر إلى توزيع السكان الليبيين على الحضر والريف يلاحظ أن هذا المصطلح لم يظهر إلا في تعداد السكان عام 1973، وتكرر بعد ذلك في باقي التعدادات وهو تعريف لا يخلو من الغموض، حيث ذكر التعداد العام للسكان، (لما كان من الميسور وضع تعريف دقيق للحضر والريف، فقد استقر رأي مصلحة الإحصاء والتعداد على اعتبار الجزء الداخل ضمن حدود مخططات الإسكان المعتمدة لمقر رئاسة البلديات وفروعها حضراً، بصرف النظر عن حجم السكان الذين يعيشون في هذه المناطق وطبيعة نشاطهم، أما ما عدا ذلك فقد اعتبر ريفاً)، (التعداد العام للسكان لعام 1973)، وفي تعدادي عامي 1984 و1995 استخدم أيضاً التعريف السابق، بالإضافة إلى أن المحلات التي يصل تعداد سكانها خمسة آلاف نسمة فأكثر، اعتبرت جميعها تجمعات حضرية، وكذلك الحال في عام 2006.

ويوضح الشكل (6) أن عدد السكان الحضر ارتفع من سنة لأخرى، وذلك بعد اكتشاف النفط منذ نهاية الخمسينيات وبداية تصديره مع نهاية عام 1961، واستغلال عوائده مع الخطة التنموية الخماسية الأولى (1963 - 1968) التي نفذت فيها المشاريع الإسكانية في كل المدن الليبية، ومع انتعاش الاقتصاد الوطني منذ بداية السبيعينيات وتوفر فرص العمل للسكان ما ساعد على الهجرة نحو المدن، حيث بلغت نسبة حركة الهجرة الداخلية بين المحافظات الليبية نحو 13.6 %، أما الهجرة الخارجية الوافدة سجلت نحو 3.3 % من إجمالي السكان في تعداد 1973، وهذا يدل على الانتعاشة التي عاشها المجتمع الليبي بعد اكتشاف النفط، ما ساعد على زيادة حجم سكان المدن من 54.7 % في سنة 1973 إلى89 % في سنة 2013، وعلى العكس انخفض عدد سكان الريف من 45.3 % إلى 11 % للفترة نفسها.



المصدر: التعدادات العامة للسكان أعوام "1973-1984-1995-2006، وأهداف التنمية الألفية من (1990-2015).

شكل (6) تطور التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف للفترة 1973 - 2013

هذا الارتفاع في عدد سكان المدن والانخفاض في عدد سكان الريف هو نتيجة استئثار المدن بجل مخصصات التنمية في كافة المجالات واهمال المناطق الريفية، ففي الخطة الخماسية الأولى (1963 - 1968) تركز جزءٌ كبيرٌ من المخصصات في القطاع الحضري (خاصةً طرابلس وبنغازي)، وكذلك في عام 2001م تحصلت المدن المذكورة على 27.2 % من الميزانية العامة، وهذا ما يعرف بالتنمية الفوقية التي تركز على المدن الكبيرة الأولية في نشر التنمية وخاصة في دول العالم الثالث (الحداد، 2012، ص 78)، ما تسبب في تفريغ الريف من سكانه بدل المحافظة عليه نظراً لعدم توفر الخدمات الحياتية اليومية في العديد من هذه المناطق، وهو ما ساعد على ارتفاع وتيرة تيارات الهجرة الداخلية الوافدة نحو المدن، وخلق مشاكل عدة في المدن الليبية خصوصاً في المدن الكبرى من ازدحامات خانقة وانتشار العشوائيات وارتفاع نسب البطالة، فأصبحت الحالة تزداد سوءً حتى مع زيادة مخصصات التنمية لهذه المدن، حيث كان من المفترض أن يكون التخطيط للتنمية في الريف والحضر خطين متوازيين يسيران بإتجاه واحد حتى تتحقق أهداف التنمية المكانية المتوازنة في المجتمع.

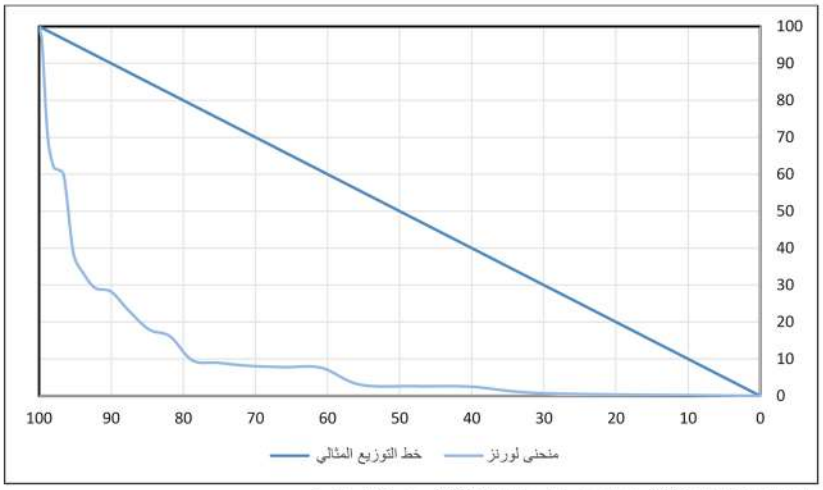
أثر التوزيع الجغرافي للسكان على التنمية

في ليبيا يلاحظ أن مواضيع التنمية كانت موجهة إلى إعادة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث أدت الظروف الجغرافية إلى تركز السكان في المناطق الشمالية خاصةً الشرقية والغربية، ونظراً لأهمية التوزيع الجغرافي للسكان في تحقيق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد سعت الدولة منذ آوائل السبعينيات إلى إيجاد أفضل الأنماط للتوزيع الجغرافي للسكان من خلال إعداد وتنفيذ عدة برامج في هذا المجال، غير أنه لم تحقق هذه البرامج أهدافها ولازال هنالك بعض المعوقات التي أدت إلى عدم تحقيق ذلك والتي من أهمها:

1. غياب عدالة التوزيع الجغرافي على مساحة الدولة

التوزيع الجغرافي للسكان هو طريقة انتشار السكان على حيز جغرافي معين ولمعرفة هذا الإنتشار وعدالته ومدى تركزه أوتشتته في هذا الحيز وجب قياسه حتى تتضح كامل الصورة التي ينتشر بها هولاء السكان، حيث استخدم دليل التركز السكاني وهو مجموع الإنحرافات الموجبة للنسب المئوية للمساحة والسكان ويعبر عنه بالمعادلة التالية (1/2 { س – ص })، وهذا المقياس يحكم على شكل التوزيع هل هو مشتت أو يميل إلى التركز، حيث بلغ معدل دليل التركز نحو (0.67)، فالرقم كلما اقترب من الواحد الصحيح دل على قوة التركز والعكس صحيح، وبالتالي هذا الناتج يوضح أن سكان الدولة الليبية يتركزون في بؤر معينة كما سبق ذكره، حيث نجدهم يتركزون في الأجزاء الشمالية بينما الأجزاء الجنوبية والوسط تعاني من فراغ سكاني، وبالتالي يمكن القول بأن الحصول على التوزيع المثالي للسكان على مساحة الدولة يتطلب إعادة توزيع نحو (67 %) من السكان.

ولتوضيح العلاقة المكانية أكثر سواء كانت تركزاً أو تبعثراً، فقد استخدم مقياس منحنى لورنز الذي يوضح مدى العدالة في التوزيع الجغرافي بين السكان والمساحة التي يعيشون عليها، وذلك من خلال القرب أو البعد من خط التوزيع المثالي، وبطبيعة الحال كلما اقترب خط التوزيع الفعلي من خط التوزيع المثالي كانت هنالك عدالة في توزيع السكان على المساحة التي يقطنوها، وهذا التمثيل يتم عن طريق المتجمع الصاعد لنسب السكان والمساحة في مناطق الدولة، ويتضح من الشكل (7) أن خط التوزيع الفعلي بعيداً جداً عن خط التوزيع المثالي، وبالتالي فإنه لا عدالة في توزيع السكان على مساحة المناطق، وهذا يرجع إلى المساحة الكبيرة التي تشغلها الدولة الليبية مقارنة مع عدد سكانها القليل جداً والذي لا يتوافق مع مساحتها.

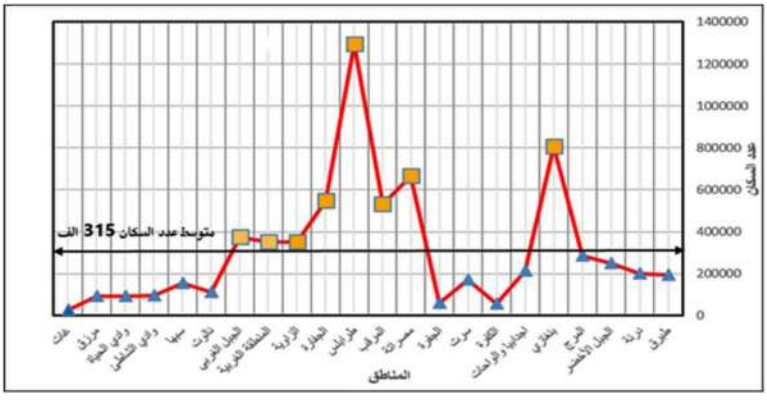


المصدر: التعداد العام للسكان لعام 2006، وتقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد 2020، ومصلحة المساحة الليبية.

الشكل (7) العلاقة بين السكان والمساحة الجغرافية حسب منحنى لورنز لسنة

وللتعرف أكثر وأكثر على طبيعة التوزيع الجغرافي لسكان الدولة الليبية على مساحتها تم تطبيق (معامل جيني) والذي يمكن تعريفه على أنه (المساحة المحصورة ما بين خط التوزيع المثالي وخط التوزيع الفعلي في منحنى لورنز)، حيث يتبين بأن قيمة معامل جيني قد بلغت نحو (0.81) ويدل هذا المؤشر على أن هناك تفاوتاً واضحاً في التوزيع الجغرافي على كامل مساحة الدولة، ويعزى ويبين السبب في هذا التفاوت إلى العوامل الطبيعية المتمثلة في سيادة المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي في الأجزاء الوسطى والجنوبية للدولة التي تمثل نسبة كبيرة من مساحتها الأمر الذي دفع إلى تركز وحلول أغلب السكان على الساحل الشمالي، وهذا مؤشر لتواجد مناطق فراغ سكاني كبير في أغلب مساحة الدولة ويتطلب ذلك تدخل الدولة والعمل على إعادة النظر في توزيعها الجغرافي للسكان.

وإذا ما أخذ في الاعتبار المتوسط الوطني* لتوزيع عدد السكان على المناطق الليبية لسنة 2020 وهو حوالي 315048 نسمة في المنطقة الواحدة (الشكل 8)، نجد أن هناك تبايناً كبيراً بين المناطق الليبية، حيث توجد حوالي ثمانية مناطق عددها فوق المتوسط الوطني وأغلبها يقع في المنطقة الغربية باستثناء منطقة بنغازي، وهذه المناطق تمثل ما نسبته 8.14 % من مساحة الدولة و 71.02 % من السكان، أما باقي المناطق وعددها أربعة عشر منطقة فعدد سكانها أقل من المتوسط الوطني، وهذه المناطق جلها يقع في شرق ووسط وجنوب الدولة وهو مايمثل حوالي 91.86 % من مساحتها و28.9 % من السكان، حيث يتبين أن هنالك اختلافاً وتفاوتاً في التوزيع الجغرافي للسكان وعدم مثالية في العدالة التوزيعية ما بين السكان والأرض التي يعيشون عليها.



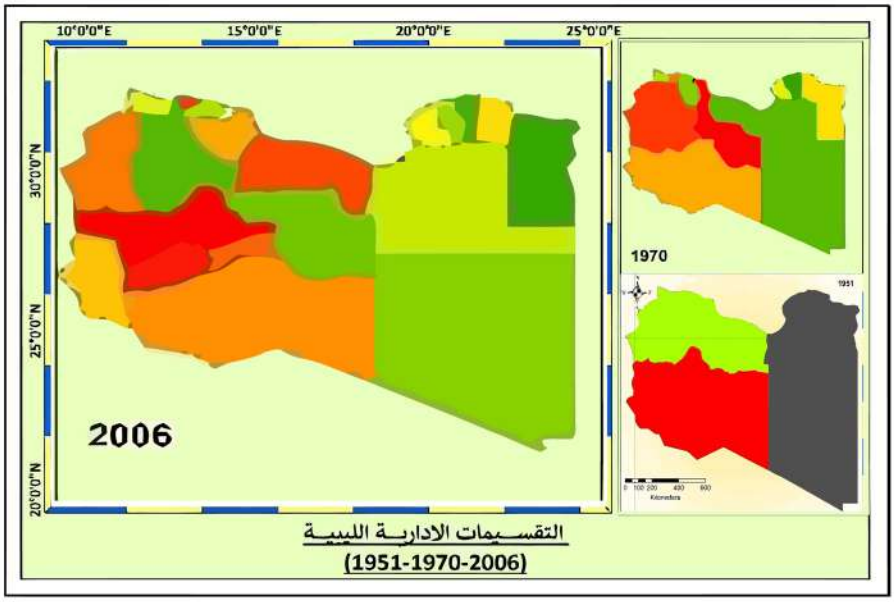
المصدر: بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد 2020.

الشكل (8) توزيع المناطق الليبية بحسب متوسط عدد السكان الوطني لسنة

(*) تم استخراج المتوسط الوطني لعدد السكان بقسمة عدد سكان الدولة لسنة 2020 على عدد المناطق.

2. التغير في التقسيم الإداري للدولة الليبية

منذ قيام الدولة الليبية الحديثة عام 1951 إلى عام 2020 لم ينتظم التقسيم الإداري في الدولة الليبية على أساس واحد، بل تغير طيلة السبعين سنة الماضية لأكثر من عشرين مرة وبتقسيمات جديدة، ولم يكن هنالك مرجعية ثابتة يمكن الرجوع إليها في هذه التقسيمات (الشكل 9)، وهذا التغير الغريب كان حجرة عثرة في التحقيق الكامل لأهداف التنمية في ليبيا.



الشكل (9) تقسيمات إدارية مختارة لليبيا لأعوام (1951 - 1970 - 2006)

وبسبب هذه المعضلة فقد تم الاعتماد على التقسيم الإداري لسنة 2006 المكون من 22 وحدة إدارية ودمجه مع الأقاليم التخطيطية الأربعة التي اعتمدتها ليبيا في سياستها التخطيطية على نظام التخطيط على التوالي أي بمعنى أوضح التخطيط من الكل إلى الجزء وقسمت الدولة إلى أربعة أقاليم تخطيطية رئيسة وهي (إقليم بنغازي – إقليم الخليج – إقليم طرابلس – إقليم فزان) وهذه الأقاليم الرئيسة قسمت إلى عدة أقاليم تخطيطية فرعية.

ويبين الجدول (3) أن الدولة الليبية مرت بعدة تقسيمات إدارية مختلفة، وهذا التغير الكبير أثر في دراسة السكان وأوضاعهم المختلفة، فإذا تتبعنا على سبيل المثال تطور حجم السكان في وحدة إدارية ما وجدنا أنفسنا أمام معضلة لايمكن حلها، لأن تلك الوحدة الإدارية تغيرت عدة مرات في تسميتها وفي حدودها وفي حجمها ومساحتها الجغرافية (الكيخيا،2016، ص165)، وهذا التغير في الحدود الإدارية عادة ما يشوه ويعيق الدراسات السكانية التي تعتبر هي الأساس والعمود الفقري في عمليات التخطيط والتنمية والتى تبنى وتوجه إلى سكان الوحدات الإدارية المختلفة، وهذا التغير هو عبارة عن استقطاع من سكان وحدود وحدة إدارية وضمها إلى وحدة أخرى ما يؤثر سلباً على توزيع السكان في تلك المناطق، وبالتالي فإن المعضلة الكبرى هي عدم الاهتمام بها وخصوصاً في عمليات التنمية لأن هذه الوحدة عند ضمها لوحدة إدارية كبرى تذهب مخصصات تنميتها لمكان آخر في وحدتها التي كانت تتبعها في التقسيم الإداري السابق. ويلاحظ أن كل من قام بدراسة الأوضاع الراهنة التي تبنى عليها المخططات المستقبلية في أي مجال من مجالات التنمية يقف حائراً أمام هذا الخلل.. وكثيراً ما اعتمد المخططون على تقديرات وأرقام تقريبية بعيدة عن الواقع، وكانت النتيجة خطط تنموية يعتريها كثير من الخلل وعدم المصداقية، وإذا رغبنا في تجنب ذلك الخطأ وعدم الوقوع فيه مستقبلاً فإن الحل هو اعتماد وحدة جغرافية ثابتة (الكيخيا، 2016، ص 166).

الجدول (3) التغير في التقسيم الإداري لليبيا للفترة ما بين 1950 – 2020

السنة	1951	1963	1970	1975	1979	1980	1984	1986	1990	1992
التقسيم	ولايات	مقاطعات	محافظات	بلديات	بلديات	بلديات	بلديات	بلديات	بلديات	محلة شعبية
عدد التقسيمات	3	10	10	46	44	25	24	13	7	1455
السنة	1995	1998	2000	2003	2005	2006	2007	2017	2021	
التقسيم	مناطق	شعبيات	شعبيات	شعبيات	شعبيات	شعبيات	شعبيات	بلديات	بلديات	
عدد التقسيمات	13	26	27	33	32	22	20	101	121	

المصدر، مفتاح ابوبكر العرفي، التقسيم الإداري في ليبيا " دراسة في الجغرافيا السياسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، 2016، ص3.

3. اتساع الرقعة الجغرافية للدولة

لعبت الجغرافيا دوراً مهماً كما هو التاريخ في تقسيم وتركيب ليبيا، وإن حجمها الكبير يمكن أن يستوعب في طياته كلا من فرنسا والجزر البريطانية وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا مجتمعة، وإن حجمها يعادل 173 مرة حجم دولة كلبنان، فعربياً وإفريقياً تأتي من حيث الحجم في المرتبة الرابعة (حمدان، ص150) وأما عالمياً فهي تأتي في المرتبة السابعة عشر، هذا الحجم المهول يمتد في أقصى حدوده من الشرق للغرب بنحو 1512 كم، ومن الشمال إلى الجنوب بنحو 1495 كم، وليبيا تمتلك أطول ساحل على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بحوالي 1900كم، وهذا الحجم الكبير كان له التأثير الأكبر على مناخها الذي تمثل في إقليمين إثنين هما الإقليم الساحلي المتوسطي والإقليم الصحراوي، والذي يشكل 90 % من حجم الدولة، هذا التفاوت انعكس بدوره على السكان وعمرانهم وتركزهم في مناطق معينة وتبعثرهم وإنشاءهم في أخرى، حيث نجد نواتين للعمران، أحدهما في الشرق، والأخرى في الغرب، تفصل بينهما مناطق متخلخلة سكانياً بالرغم من أهميتها الاقتصادية مع عمران متبعثر في الأجزاء الجنوبية.

هذا التناقض الغريب في حجم الدولة الكبير مع قلة سكانها وتبعثر عمرانها، جعل من التنمية فيها تشكل مشكلة كبيرة، وتكون عائقاً في عدة مناطق وذلك بسبب:

– التباعد الجغرافي بين المناطق المعمورة سكانياً في الدولة الليبية والذي يصل إلى أكثر من 1000كم في بعض الأحيان (الكفرة –غات) على سبيل المثال.

– عدم وجود طرق صالحة للاستعمال تربط بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب، ومع طول الطرق الرابطة بين الشمال والجنوب وعدم صلاحيتها في أغلب الأحيان، كما أن الطريق الرابط بين الشرق والغرب يعاني أغلبه من التهالك، وكذلك عدم وجود وسائل نقل برية أخري كالسكك الحديدية لتقريب المسافات الكبيرة بين عمرانها المبعثر، ولا توجد وسائل نقل بحري على الأقل لنقل وشحن البضائع والإنتاج الزراعي.

– صغر حجم التجمعات العمرانية سكانياً في الجنوب الليبي، فمهما صرف من أموال للتنمية فإن تكلفتها تتعدى ما يصرف في دول صغيرة الحجم.

– اتباع الإدارة المركزية لإدارة شؤون دولة ذات حجم كبير يؤثر سلباً على عمليات التنمية.

4. تطور ونمو سكان منطقتي طرابلس وبنغازي

التنمية لابد لها من حيز جغرافي تنشأ فيه بحيث تتأثر بتنظيماته وتؤثر في تراكيبه الاقتصادية والاجتماعية، وهي كذلك تستخدم من قبل العديد من الدول لإعادة تنظيم توزيع سكانها من خلال إعادة التنظيم المكاني بها، وبهذا فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوزيع الجغرافي للسكان، فواقع التنمية يتطلب رسم أهداف سياسية واجتماعية جديدة للمجتمع، ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب الأخذ بقرارات تتعلق بالسياسة (الحداد، 1998،ص 69).

وبالنظر إلى مناطق تركز السكان في الدولة الليبية يتبين بوضوح الدور الاستقطابي الذي لعبته وتلعبه منطقتي طرابلس وبنغازي في استقطاب التيارات الوافدة من السكان، وهذا ما جعلهما من أكثر المناطق تركزاً للسكان في الدولة، حيث نجد أن أكثر من 95 % من الأراضي الليبية تقل فيها كثافة السكان عن 50 ش/كم^2، بل أن في مناطق كثيرة لاتتعدى الكثافة السكانية الشخص الواحد في الكيلومتر المربع، وهذا الاستحواذ أصبح يزداد عاماً بعد عام وهو ما يوضح أن الدولة الليبية

منذ قيامها أولت هاتين المنطقتين أهمية أكبر من باقي المناطق الأخرى، ما سبب لهما العديد من المشاكل والتي ذكرت سابقاً خلال هذا الفصل.

ويتضح من الجدول (4) أن عدد السكان في ليبيا تطور بشكل كبير، حيث بلغت الزيادة نحو 5.8 مليون نسمة وبنسبة تغير بلغت حوالي 536 % منذ أول تعداد أجرى في الدولة عام 1954 إلى سنة 2020 ولفترة 66 سنة، حيث نجد أن متوسط الزيادة السنوية سجل نحو 88500 نسمة سنوياً، وكذلك الحال في منطقتي طرابلس وبنغازي، ففي طرابلس بلغت الزيادة السكانية حوالي 1.7 مليون نسمة وبنسبة تغير نحو 1319 % وهي نسبة أكبر من نسبة التغير التي حدثت في الدولة، أما بنغازي فإنها سجلت زيادة سكانية حوالي 700 ألف نسمة وبنسبة تغير 1057 % وهي كذلك نسبة مرتفعة عن النسبة الوطنية، كما أن منطقتي طرابلس وبنغازي بلغت الزيادة السكانية مع بعضهما 2.4 مليون نسمة وهو مانسبته 41.9 % من الزيادة السكانية لكل الدولة.

جدول (4) تطور عدد السكان في منطقتي طرابلس وبنغازي

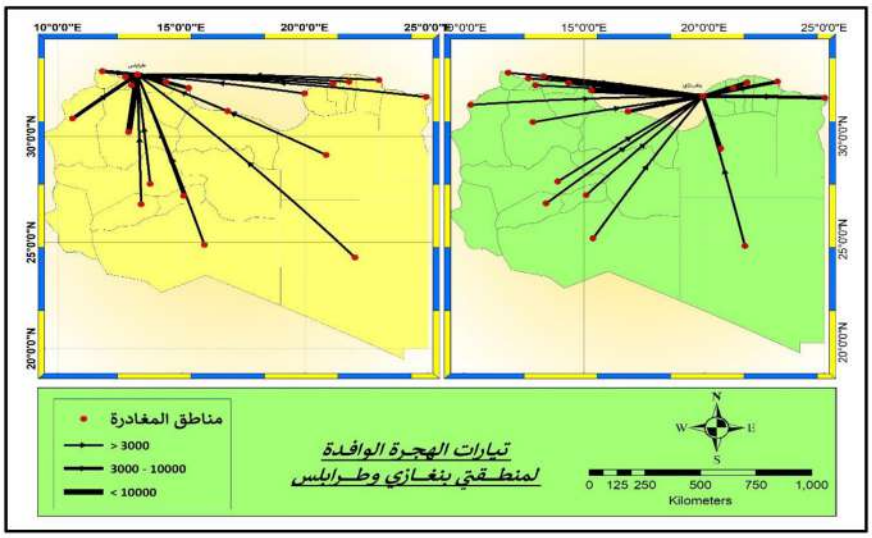
المنطقة	1954	1964	1973	1984	1995	2006	2020	الزيادة السكانية 2020-1954	نسبة التغير 1954-2020
بنغازي	69718	137595	266196	415361	586018	622148	807255	737537	807.1
طرابلس	129728	376177	615161	886059	1209502	1420055	1841871	1712143	1319.7
إجمالي الدولة	1088889	1515501	2052372	3231059	4389739	5298152	6931068	5842179	536.5
%	18.3	33.9	42.9	40.2	40.9	38.5	38.2	41.9	-

المصدر: التعدادات العامة للسكان لأعوام (1954-1964م-1973-1984-1995-2006)، تقديرات مصلحة الاحصاء والتعداد 2020.

ومن خلال آخر بيانات أوردتها الدولة عن الهجرة الداخلية وهي في تعداد 1995، يتبين أن منطقتي طرابلس وبنغازي استحوذتا على النسبة الأكبر من تيارات الهجرة الوافدة بين المناطق الليبية، حيث بلغت نسبة الوافدين إلى منطقة طرابلس نحو 40.6 % من إجمالي الحركة المكانية بين المناطق الليبية، أما منطقة بنغازي فقد بلغت نسبتها نحو 15.4 % من هذه التيارات، بالرغم من انخفاضها الطفيف عن تيارات الهجرة الوافدة في تعداد 1984 والتي سجلت فيها منطقة طرابلس نحو 44.1 %، ومنطقة بنغازي نحو 16.5 %، ولكن هذا يوضح أنهما استحوذتا على أكثر من نصف الحركة المكانية للسكان بين المناطق الليبية، حيث نجد أنهما سجلتا مع بعضهما البعض ما نسبته 60.6 % في تعداد 1984 ونحو 56 % في تعداد 1995، وهذا الاستحواذ هو بسبب برامج التنمية غير المتوازنة والتي تركزت في هذه المناطق ما أهمل المناطق الأخرى وتسبب في اختلالات ديموغرافية للدولة الليبية، حيث تركز حوالي 38.2 % من سكان الدولة في مساحة لا تتعدى 0.9 % من مساحتها وهي مساحة منطقتي طرابلس وبنغازي سنة 2020، وبالتالي على الدولة الليبية إجراء دراسة معمقة عن الهجرة وخصوصاً بعد عام 2011 وما صاحب هذه الفترة من حركة نزوح كبيرة للسكان في العديد من المناطق، وذلك حتى تتضح الصورة عن الحركة المكانية للسكان والتي لها الأثر العميق في عمليات التوزيع الجغرافي للسكان وتركزهم في مناطق معينة، خاصة المدن الكبرى، وهذا ما يتضح للعيان عند القدوم لمنطقتي طرابلس وبنغازي وما صاحبهما من امتداد عمراني كبير غير منظم بالشكل المطلوب لهاتين المنطقتين.

ويبين الشكل (10) أن أعلى نسب للوافدين لمنطقة طرابلس من منطقة الجبل الغربي وسجلوا ما نسبته 28.6 % من إجمالي الوافدين لطرابلس، ثم تلاهم الوافدين من منطقة المرقب بنحو 17.3 % وبعدها الوافدون من منطقة مصراته بحوالي 7.1 %، أما نسب الوافدين لمنطقة بنغازي فنجد أن الوافدين من منطقة مصراتة سجلوا أعلى نسبة حيث بلغت نحو 18.1 %

من إجمالي الوافدين لمنطقة بنغازي، ثم الوافدين من منطقة المرج بنحو 9.8 % ومن ثم جاء الوافدون من منطقة الجبل الأخضر ثالثاً بحوالي 8.5 % (التعداد العام للسكان 1984 - 1995).



المصدر: التعداد العام للسكان عام 1995.

الشكل (10) تيارات الهجرة الوافدة لمنطقتي طرابلس وبنغازي لسنة .

حلول مقترحة

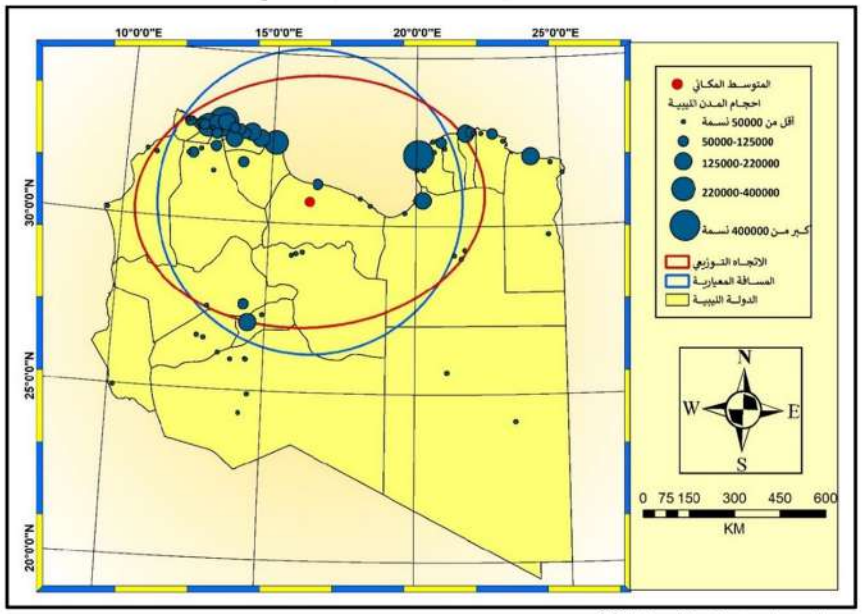
للموازنة بين السكان وتوزيعهم الجغرافي والموارد الطبيعية التي تزخر بها ليبيا والتنمية بشكل عام والتنمية المكانية المستدامة على وجه الخصوص، لابد للدولة أن تتخذ حزمة من الإجراءات والتشريعات بعيداً عن المصالح الضيقة والتي تكون أولويتها المصلحة الوطنية، وأن يستفاد ويستعان بتجارب ناجحة لدول أخرى ومحاولة تجربتها على الواقع الليبي لخلق هذه الموازنة، وفيما يلي مقترح بعض الحلول التي من شأنها أن تحقق هذا التوازن:

1. خلق أقطاب نمو جديدة

كما ذكر سابقاً أنه لابد للتنمية من حيز جغرافي تنشأ فيه، ومن هنا ظهر قطب النمو في الحيز الجغرافي (الحداد، 1998، ص110)، وقطب النمو هو مكان يمكن أن ينشر التنمية إلى المراكز الهامشية، وفي محاولة بسيطة من الدولة الليبية لم تستمر طويلاً قامت الدولة بإعادة توزيع سكانها في حيزها الجغرافي وملء الفراغ الذي يفصل بين نواتي المعمور الليبي في طرابلس وبنغازي، حيث أخذ بتوصية شركة (ايطالوكنسلت) وهي توحيد الشبكتين الحضريتين (الشمالية الشرقية والشمالية الغربية) بإنشاء مدينة جديدة أو تطوير مدينة قائمة في إقليم خليج سرت (القزيري، 1995،ص459)، واستحداث تجمعات حضرية جديدة من خلال بناء مدينتين صغيرتين لملء هذا الفراغ السكاني، عندما أنشئت مدينتي "رأس لانوف – البريقة"، في محاولة منها لتوجيه السكان نحو هذه المنطقة ذات الأهمية الاقتصادية لليبيا، وترتب عن ذلك رفع الكثافة السكانية لهذه المنطقة، فارتفعت الكثافة السكانية فيها ارتفاعاً طفيفاً من 0.23 ش/كم2 في عام 1954 إلى 1.97 ش/كم2 عام 2020.

ولقياس التركز والتشتت والانتشار المكاني عن طريق برنامج "GIS" Arc Map تم تطبيق مقياس المتوسط المكاني "Mean Center" والذي يتعامل مع متوسط الإحداثيات الجغرافية ومن ثم يقوم بإعطاء المتوسط المكاني.

وفى الشكل (11) تمثل النقطة الحمراء المركز الجغرافي المتوسط لجميع النقاط التي تمثل مواقع المدن والمراكز العمرانية وهي تقع على مسافة أفقية بالقرب من مدينة سرت في الجهة الجنوبية الغربية القريبة منها وتقع هذه النقطة بالتحديد في منطقة سرت التي تشكل مركزاً عند تقاطع المتوسط الحسابي للإحداثي X هو 16.21.51E والمتوسط الحسابي للإحداثي Y هو 30.41.28N .



المصدر : بالاعتماد على برنامج "GIS" Arc Map".

الشكل (11) المتوسط المكاني والمسافة المعيارية وحجم اتجاه توزيع المدن في ليبيا

كذلك تم تطبيق المسافة المعيارية "Standard Distance" وهي الموازي للتحليل المكاني لمؤشر الإنحراف المعياري المستخدم في تحليل البيانات الوصفية غير المكانية، أي أنها مؤشر لقياس مدى تباعد أو تركز مفردات الظاهرة مكانياً، ويمكن من خلالها معرفة مدى تركز أو انتشار البعد المكاني للظاهرة، ويكون مركز هذه الدائرة هو (احداثيات) موقع المركز المتوسط فكلما كبرت قيمة المسافة المعيارية أو كبر حجم الدائرة المعيارية كان ذلك دليلاً على زيادة الانتشار والتشتت المكاني لتوزيع الظاهرة والعكس صحيح، ويمكن أن نلاحظ من خلال الشكل السابق بأن الدائرة ذات اللون الأزرق تمثل المسافة المعيارية والتي تمثل انحرافاً معيارياً واحداً عن الموقع المتوسط لكل المدن الليبية، ما يشير إلى تركز أغلب المدن الليبية في شمال الدولة وخاصةً الجزء الغربي منها وهذا ما بينه الشكل السابق الذي يوضح أيضاً التوزيع الحجمي للمدن الليبية والذي تبين من خلاله أن المدن التي يفوق عدد سكانها عن 400000 نسمة يتركز العدد الأكبر منها في الشمال الغربي من الدولة.

أما الاتجاه التوزيعي "Directional Distribution"عما إذا كان التوزيع المكاني للظاهرة له اتجاه محدد، لذلك من الممكن الحصول على شكل بيضاوي يعبر عن خصائص التوزيع الاتجاهي حيث يكون مركز هذا الشكل البيضاوي منطبقاً على نقطة المركز المتوسط ويقيس محوره الأكبر قيمة الاتجاه الذي تأخذه معظم مفردات الظاهرة.

يمكن كذلك ملاحظة بأن الدائرة ذات اللون الأحمر تمثل اتجاه توزيع المدن في ليبيا باتجاه الجهة الشمالية الغربية، ويمتد قليلاً إلى المنطقة الشرقية ليأخذ اتجاه شمال شرق – جنوب غرب، أي أنه يأخذ اتجاه ميل موضع المركز المتوسط لتوزيع المدن عن موضع الظاهرة إذ يكون التوزيع باتجاه المناطق ذات الجذب السكاني المتركزة على الشريط الساحلي من ليبيا وخاصة الجزء الغربي منها كما سبق ذكره.

بهذا التحليل المكاني "Spatial Analysis" لمظاهر التركز العمراني الليبي الذي بينه المركز المتوسط المكاني للمعمور الليبي، وينبغي على الدولة الليبية أن تقوم بإعادة توزيع منظومتها الحضرية من خلال ملء الفراغ السكاني المتمثل في إقليم خليج سرت والذي يحتوي الكثير من الموارد الطبيعية، وأن توجه له خططها التنموية في محاولة لخلق قطب تنمية.

2. الاستفادة من العائد الديموغرافي في تغيير التوزيع الجغرافي للسكان

العائد الديموغرافي هو نتاج النافذة الديموغرافية والتي يرتفع فيها عدد السكان للفئة العمرية من سن (15 – 64 سنة) أو ماتعرف بأسم فئة السكان في سن العمل ليصل إلى ذروته، وهو فرصة استثنائية تتحقق مرة واحدة في تاريخ الأمة، ولكن يجب الاستفادة من هذا الارتفاع في هذه الفئة العمرية وذلك بخلق سياسات مواتية مع تشريعات نافذة تحقق الاستفادة القصوى منها.

ويتضح من الجدول (5) أن السكان في سن العمل نسبتهم بدأت مرتفعة في تعدادي 1954 – 1964 ومن ثم أخذت في الانخفاض، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد إلى منتصف 40 في 1000 والتي تعتبر المغذي الرئيس لفئة صغار السن أقل من 14سنة، ولكن مع انخفاض معدلات المواليد من بداية التسعينيات أصبحت فئة صغار السن تفقد نسبتها من الوزن النسبي للسكان ما أدى ذلك لارتفاع فئة السكان في سن العمل والتي أصبحت ترتفع لتسجل 67.4 % عام 2019، هذا التغير الذي حدث في الهيكلية العمرية للسكان ما ساعد على انفتاح النافذة الديموغرافية مع بداية الألفية الجديدة، وهذا الانفتاح هو فرصة استثنائية لمرة واحدة للاستفادة منه في خلق تنمية في كافة المجالات.

الجدول (5) نسب السكان في سن العمل من إجمالي السكان الليبيين للفترة 1954 – 2019

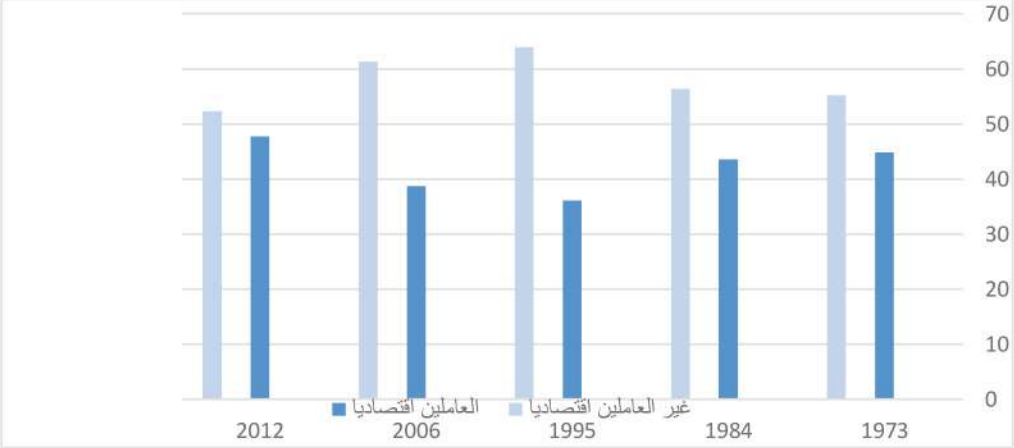
السنوات	1954	1964	1973	1984	1995	2006	2019
السكان في سن العمل	55.3	50.8	44.4	46.5	57	64.6	67.4
مؤشر العائد الديموغرافي	124.1	103.4	79.6	87.1	132.7	183.2	207.4

المصدر: التعدادات العامة للسنوات المذكورة وبيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة لعام 2019.

والعائد الديموغرافي هو البعد الاقتصادي للتغير في التركيب العمري للسكان بسبب انخفاض معدلات الخصوبة كما ذكر سابقاً، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة السكان في سن العمل من (15 – 64) مع بقاء نسبة كبار السن ضئيلة نسبياً ويتحقق العائد الديموغرافي في الدولة بالإدخار الذي يحفز النمو الاقتصادي وزيادة العرض من القوى العاملة وتنمية رأس المال البشري، والعائد الديموغرافي يمثل علاقة السكان العاملين إلى السكان المعالين، حيث بلغ العائد الديموغرافي الليبي للعام 2019 نحو 207 شخص من السكان في سن العمل مقابل كل مئة من السكان صغار السن والسكان كبار السن.

ويوضح الشكل (12)، العلاقة بين العاملين اقتصادياً وغير العاملين اقتصادياً من السكان في سن العمل، حيث نجد أن نسبة السكان غير العاملين، قد سجلت نسبتها معدلات أكثر ارتفاعاً من نسب العاملين اقتصادياً في كل السنوات، حيث بلغت النسبة في عام 2012 نحو 52.3 % من غير العاملين اقتصاديا أي أن أكثر من 50 % ممن هم في سن العمل لا يؤدون عملاً، وهذا الرقم يمثل كتلة سكانية غير مستفاد منها في توظيف الفرصة التي فتحت من خلال النافذة الديموغرافية، وأن العائد الديموغرافي الليبي نصفه معطل، وبالتالي على الدولة اتباع سياسة تنموية تقوم من خلالها على خلق مشاريع جديدة في المناطق البعيدة "تجربة محافظة الوادي الجديد في جمهورية مصر" وتوجيه هذا العائد إلى هذه المناطق لأنهم الفئة القادرة على الهجرة، وبهذا يكمن أن يتحقق أمران هما:

- الاستفادة من عائدها الديموغرافي المعطل في قيام مشاريع جديدة.
- إعادة التوزيع الجغرافي لسكانها من خلال توجيه هذه الفئة من السكان إلى مناطق الفراغ السكاني.



المصدر: التعدادات العامة للسكان لأعوام (1973–1984–1995–2006) ومسح التشغيل والبطالة 2012.

شكل (12) التوزيع النسبي للعاملين اقتصادياً وغير العاملين اقتصادياً للفترة 1973 - 2012

3. الاهتمام بالتنمية الريفية

التوزيع الجغرافي للسكان له أهميته في برامج التنمية المختلفة ويتاثر بها، ففي السياسات السكانية العامة يولى الإهتمام بالخطط التنموية من أجل خلق توازن في التوزيع الجغرافي للسكان، وبناءً عليه تتضح أهمية دراسة التوزيع الجغرافي للسكان في إنجاح البرامج والمشروعات التنموية، وليبيا من أحوج الدول لتطبيق مبادئ الاستدامة في التنمية بسبب الظروف الطبيعية والتصحر والفقر المائي والتخلف الاجتماعي والثقافي والتعدي على القانون والنظم (القزيري، 2021، ص 79 - 80).

فالتنمية الحضرية والتنمية الريفية كقطبي سكة القطار هما خطان متوازيان يسيران مع بعضهما، والغرض الأساس من التنمية الريفية هو عمليات تثبيت السكان والحد من حركتهم المكانية وخفض تياراتهم نحو المدن الكبرى والتشجيع على الرفع من تيارات الهجرة العكسية، وبهذا نجد أن العديد من الدول المتقدمة تولي هذا النمط من التنمية اهتماماً كبيراً بعكس الدول النامية التي تقوم بالاهتمام بالمدن دون المناطق الريفية والمدن الصغيرة، وبالتالي نجد أن تيارات الهجرة تتدفق نحو المدن الكبرى ما يترتب عليها مشاكل جمة، فمهما حاولت الدولة أن تقوم بحلها فإنها تزداد تعقيداً ذلك بإهمالها للمناطق الصغيرة، وهذا ما حصل مع بعض المدن الليبية الصغيرة المتاخمة للمدن الكبيرة وكذلك في بعض المناطق في السنوات الأخيرة مما خلق مشكلتين الأولى: تفريغ بعض مدن الجنوب من سكانه باتجاههم نحو الشمال بسبب ضعف اهتمام الحكومات والخدمات الحياتية اليومية واستئثار المدن الكبرى بمخصصات التنمية كما ذكر سابقاً.

أما الثانية فهي الاكتظاظ الحاصل في كل من طرابلس وبنغازي ونموهما عشوائياً واستنزاف بيئتهما الحضرية، فمهما حاولت الدولة من حلحلتهما فإن المشكلة تتفاقم عاماً بعد عام، والحل يرجع إلى الأخذ بتوصيات شركة ايطالكونسلت وهي إنشاء 24 مركزاً نمو جديد في مناطق متفرقة مع تنمية المحور الساحلي وتنشيطه بين بنغازي ومصراته، وتنمية محور مصراته هون سبها، وتنمية محور اجدابيا جالو السرير الكفرة. (القزيري، 1995، ص).

وبالرغم من إنشاء المدن الجديدة في خليج سرت، والمشاريع الزراعية في الجنوب، ومع عدم الاستمرارية والاستدامة في ذلك، ومع عدم الرقابة وضعف الاهتمام، وإتجاه الدولة نحو مراكزها الكبرى، فإن كل ما عمل ذهب أدراج الرياح، وعليه وجب على الدولة التدخل وأن تضع يدها من جديد عن طريق خلق مشاريع صغرى وتنفيذ تشريعات قوية ورقابة صارمة بما يدعم الاهتمام بهذه المناطق.

ومن أجل ذلك يجب الاستفادة من التجربة الإيطالية في تنمية إقليم "ميزوجورنو" والذي شكل عبئاً ليس لإيطاليا فقط بل لكل الاتحاد الأوروبي، هذا الإقليم يبين مدى

التفاوت الإقليمي بينه وبين إقليم الشمال الغني، فالعوامل الجغرافية والتاريخية لعبت دوراً مهماً في مشاكل إقليم الجنوب الإيطالي عندها أنشأت الحكومة الإيطالية "صندوق الميزوجورنو" في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، أتبعته بخلق مراكز نمو والتي كان أثرها واضحاً في الجنوب الغربي للإقليم، وهذه التجربة هي درس يستفاد لتطبيقها في دول تعاني من مشكلة المركزية والتهميش، (القزيري،2021، ص 58).

4 تفعيل الإدارة المحلية والحكم المحلي

تسعى الدول الحديثة إلى تقديم الخدمات الأساسية التي تمس حياة مواطنيها من كهرباء وصحة وتعليم وغيرها من الخدمات في أبسط صورها، وتحاول جاهدة في أن تصل هذه الخدمات إلى كافة أقاليمها ومناطقها دون ما استثناء وتمييز، حيث تعامل المناطق الصغيرة بأهمية قبل المناطق الكبيرة، فهي بذلك تبتعد عن المركزية في إدارة شؤونها وتمنح هذه المناطق نوعاً من الحرية في تحقيق هذه الخدمات، وهذا ما يطلق عليه الحكم المحلي أو الإدارة المحلية التي يمكن أن تعرف بأنها "تحويل وظائف ومهام داخل هرمية الإدارة المركزية وذلك من خلال نقل الأعباء الوظيفية من الإدارة المركزية في بعض قطاعات التنمية إلى فروعها في المحليات".

أما الحكم المحلي فهو "نقل سلطة اتخاذ القرار إلى إدارات محلية مستقلة (حكومات محلية، بلديات، مناطق) تعمل ضمن إطار قانوني مساند " كذلك هو الحكم الذي يعطي الحقوق والواجبات للجماهير المحلية لتسيير وإدارة الشؤون العامة وإعتبار ذلك من مسؤوليتها الخاصة وبالشكل الذي يخدم مصالح السكان المحليين، فالدول تسعى إلى إعادة تنظيمها المكاني من أجل تحقيق إدارتها المحلية وتبتعد عن المركزية التي يمكن أن تعرف بأنها " تركز سلطة اتخاذ القرارات والحسم في المسائل التي تخص الشأن المحلي في يد الإدارة المركزية"، وتلجأ الدول إلى مبدأ المركزية في الفترات التي تلي الاستقلال أو بداية التشكل بشكل عام، وللإدارة المحلية عدة أهداف يستفاد منها في إدارة شؤون البلاد التي منها:

- أهداف سياسية، وتتمثل في تعزيز الديموقراطية والمشاركة من خلال الإختيار الحر على المستوى المحلي، وتدريب السكان على تسيير شؤونهم.
- أهداف إدارية، وتتمثل في تحقيق الكفاءة الإدارية والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية.
- أهداف اجتماعية، وهي تسهم في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية وهو ما ينعكس على السكان المحليين وتلبية حاجياتهم اليومية.

إن اعتماد المركزية في اتخاذ القرار السيادي لدى مؤسسات الدولة بعيد كل البعد عن تعزيز الحكم المحلي ويعيق التنمية المكانية، فقد شهدت مرحلة الاستقلال المزج بين اللامركزية والمركزية، ولكن اعقب ذلك التوسع التدريجي في المركزية وتميزت الفترة (1977-2011) بعدم الاستقرار الإداري والتنظيمي على المستوى المحلي ما نتج عنه دمج البلديات وتغيير الحدود الإدارية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الاسكوا، 2021، ص 50)، وبالتالي فإن تجربة إدارة التنمية المركزية أدت إلى بروز التحديات التالية:

- الهجرة إلى المدن الكبرى بحثاً عن فرص العمل والاستثمار.
- الضغط على الموارد والبنية التحتية للمدن الكبرى.

عانت ليبيا من الحكم المركزي لعقود كثيرة ما ترتب عنه ترسيخ مبدأ التهميش المناطقي في العديد من مناطق البلاد، وهذا ما انعكس سلباً على الخدمات التي تمس حياة المواطنين، وبالرغم من أنه كانت هناك محاولة لترسيخ الحكم المحلي في الدولة مع نهاية تسعينيات القرن الماضي وذلك باستحداث تنظيم مكاني إداري جديد للدولة "الشعبيات" وإعطاءه صلاحيات محلية قوية، إلا أن هذا التنظيم لم يقم على أسس علمية وإنما على أسس قبلية جهوية بدون رقابة ومحاسبة قوية من السلطة المركزية ساعد على زيادرة ترسيخ أسس القبلية في عمليات الاختيار المحلي وساعد على زيادة حدة الفساد الإداري الذي مازالت آثاره تلاحقنا إلى هذا اليوم.

بعد العام 2011 اضحت ليبيا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إدارة محلية وحكم محلي من أجل تحقيق تنمية مكانية مستدامة فعلية، ولكن حتى بعد صدور قانون الحكم المحلي رقم 59 لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية لازالت الدولة تعاني من ضعف التنظيم

الإداري، فالقانون نص على أن مكونات الإدارة المحلية تتكون من "محافظات – بلديات – محلات"، واليوم لازال التنظيم المكاني الإداري غير واضح ، وقد وصل عدد البلديات بالدولة إلى أكثر من 120 بلدية لا تجمعها محافظات، ولا توجد بها محلات، وغير معروفة من ناحيه الحدود الإدارية لها، الأمر الذى لايساعد على قيام تنمية بالمفهوم الحقيقي، فالإدارة المحلية والحكم المحلي أساسهما وعمودهما الفقري التنظيم المكاني الجيد الذي يساعد على الحد من تداخل الصلاحيات.

تختلف مبررات الأخذ بالحكم المحلي والإدارة المحلية من دولة لأخرى، إلا أن أكثر العوامل إلحاحاً هي تلك المتعلقة باتساع الرقعة الجغرافية وتعدد القوميات، والدولة الليبية في حاجة ماسة جداً إلى الحكم المحلي والإدارة المحلية من أجل تحقيق الأهداف التنموية المناطة بالحكومات وذلك للأسباب الآتية:

- كبر الرقعة الجغرافية للدولة، فالقاطن في مدن طبرق والكفرة وغات يقطع أكثر من 1000كم للوصول إلى العاصمة الإدارية .
- ضعف البني التحتية في مجال الطرق والمواصلات بين المركز وبقية مناطق الدولة.
- التباعد الجغرافي يؤدي إلى ضعف التواصل بين الإدارة المركزية ومناطقها البعيدة.
- الاهمال الذي تعاني منه المناطق الصغيرة يولد نوعاً من الشعور بعدم الانتماء الوطني، وعليه يتوجب تفعيل الحكم المحلي والإدارة المحلية لتأكيد حضور الدولة في المناطق البعيدة.

قائمة المراجع:

1. بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة (2019).
2. التعدادات العامة للسكان (1954 - 1964 - 1973 - 1984 -1995- 2006).
3. الحداد، عوض يوسف(1998)، الأوجة المكانية للتنمية الإقليمية، منشورات جامعة قاريونس.
4. الحداد، عوض يوسف (2012)، التنمية المكانية والتخطيط الإقليمي"دراسة في تطور البارادايم"،منشورات جامعة بنغازي.
5. حمدان، جمال (1996)، دوة ليبيا دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
6. العرفي، مفتاح أبوبكر (2016)، التقسيم الإداري في ليبيا دراسة في الجغرافيا السياسة، أطروحة دكتوراه " غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ.
7. القزيري، سعد خليل (1995)، فصل التحضر، كتاب ليبيا دراسة في الجغرافيا، (تحرير) الهادي أبولقمة، سعد خليل القزيري، الدار الكتاب للنشر والتوزيع والإعلان، سرت.
8. القزيري، سعد خليل (2021)، سياسات حضرية، دار الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي.
9. الكيخيا، منصور محمد (2016)، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد الخامس.
10. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1989)، مستقبلنا المشترك، (ترجمة) محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.
11. مصلحة الإحصاء والتعداد، تقديرات 2020.
12. مصلحة المساحة الليبية.
13. الهمالي، محمد إبراهيم (2015)، توزيع وكثافة السكان في محافظة الخليج، مجلة أبحاث، كلية الآداب جامعة سرت.
14. الهيئة العامة للمعلومات (2002)، تقرير التنمية اللبشرية.
15. مصلحة الإحصاء والتعداد (2012)، مسح التشغيل والبطالة.
16. الهيئة العامة للمعلومات (2017)، أهداف التنمية للألفية "1990 - 2015".
17. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا (2021)، رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، بيروت.

الفصل 7

السكان والتنمية المستدامة
قياس الأداء التنموي على مستوى المناطق في عدد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية

المقدمة

تمثل كل من دراسة حالة السكان وقياس المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية وتقييم الأداء التنموي في الميادين الخدمية التي ترتبط بحياة الناس مباشرة، أهمية خاصة في ميدان تقييم اتجاهات التحول الديموغرافي والاجتماعي من ناحية، ورسم السياسات المستقبلية من ناحية أخرى، كما أنها تشكل رافداً أساسياً للمخططين وراسمي السياسات التنموية والباحثين والدارسين لما تعكسه من قيمة كبيرة للجانب النوعي في حياة الناس، وتقدم توضيحاً وافياً عن نوعية حياتهم المعيشية مصحوباً بمعلومات تساعد في بيان الاتجاهات العامة للواقع الديموغرافي والاجتماعي، ومستوى العيش القائم، والاحتمالات المستقبلية، بما يعزز التحقق من عدالة توزيع ثمار التنمية على المستوى المكاني.

التوزيع السكاني والتخطيط للتنمية

1. التوزيع السكاني

إن التوزيع المكاني للسكان الليبيين القائم حالياً هو في حقيقة الأمر تعبيراً عن واقع تاريخي أكثر من كونه نتيجة لعمل تخطيطي مقصود، وإلى حد الآن لم تبذل الجهود الكافية لتغيير هذا الواقع وبشكل خاص منذ بداية التخطيط للتنمية الذي انطلق في عقد الستينيات من القرن الماضي، ومن المعلوم أن التوزيع المكاني للسكان في بلد ما، يؤثر ويتأثر بمنجزات التخطيط للتنمية، ومن هذا المنطلق إذا كان هذا التوزيع يعاني من مظاهر الخلل، فإن ذلك سيؤثر سلبياً من الناحية الأخرى على مستوى انتفاع التجمعات السكانية حسب موقعها وإمكاناتها المادية والبشرية من الأداء التنموي.

ولقياس مستوى هذا الانتفاع ومدى تأثره وتأثيره في ذلك الأداء، يقدم هذا البحث قراءة لمنهج تقييم الأداء التنموي الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المناطق، بهدف الوصول إلى أفضل السبل لكيفية التعامل مع حالة ذلك التوزيع في سياق التخطيط للتنمية والتي من شأنها تعزيز الجهود نحو ترسيخ العدالة بين المناطق وصولاً إلى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وذلك من خلال تحليل البيانات المتاحة في هذا الخصوص عن بعض المجالات الخدمية وتشخيص حالة الانتفاع من تلك الخدمات لكل منطقة مقارنة بما هو عليه الحال على المستوى الوطني، واستخدام نتائجها في تصميم خريطة تنموية توضح مؤشرات التفاوت في الانتفاع بتلك الخدمات يتم توظيفها كمعايير في تحديد الاحتياجات، وفي أسس توزيع مخصصات الميزانية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بين التقسيمات الجغرافية والوحدات الإدارية والمناطق التخطيطية، وفقاً لمستويات التطور والتباطؤ، أو التخلف لكل منها.

2. التخطيط للتنمية

في إطار مراجعة الاستراتيجيات التنموية وإعادة النظر في دور الدولة في إدارة وتسيير المجتمع والاقتصاد الوطني كنتيجة للاقتناع بعدم جدارة وجدوى الإدارة المركزية القائمة على الإملاء من الأعلى، وضآلة مردود التخطيط المركزي وعقم أسلوبه، ومن ثم ضرورة الرجوع للمواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية، فقد أصبح التوجه نحو اعتماد منهج التخطيط المحلي (اللامركزي) الذي يتأسس على قاعدة المشاركة الفاعلة للمجتمع بشرائحه المختلفة، والتأكيد على دوره الحاسم في تحديد الأهداف والغايات المجتمعية وبرامج التنمية البشرية المحلية، وهو الأسلوب الأجدى والأمثل لتحقيق العدالة في الانتفاع بثمار التنمية، أضف إلى ذلك إن تبني نهج اللامركزية يأتي في إطار البحث عن البدائل التنموية التي تربط ما بين مسألتي الحاكمية والتنمية المستدامة، انطلاقاً من أهمية العلاقة العضوية بين الحكم الصالح في إدارة وتسيير المصالح العامة وشؤون النفع العام من جانب، وبين النهوض بالتنمية المستدامة واختيار النماذج والاستراتيجيات التنموية القائمة على المشاركة الشعبية واللامركزية والاستقلالية المحلية وتوسيع خيارات الفرد والمجتمع من جانب آخر.

ففي هذا السياق يهدف اعتماد منهج اللامركزية في التخطيط للتنمية إلى إيجاد الأسلوب الأنسب لكيفية تحقيق الترابط العضوي للعملية التخطيطية على المستويين المحلي (المناطقي) والوطني، وفي دراسة أجريت عام 2001 على خريطة التنمية بالمناطق[1]، أوضحت بأن أنماط التخطيط المكاني في المناطق، وأشكال التدرج لحجم ووظيفة التجمعات السكانية بأحجامها المختلفة وتباعدها الجغرافي عن بعضها البعض وعن المدينة الرئيسة ومركز الخدمات في كل منطقة،

1 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، خريطة التنمية على مستوى المناطق 2001.

يتمايز ويختلف بشكل بالغ التأثير، فالخريطة في بعض المناطق تتشكل من هرمية متناسقة في تراتيب حجم التجمعات السكانية وعلاقاتها بالمدينة الرئيسة، ومن ثم تشكل في تسلسلها وحدات وظيفية فاعلة ومتعايشة، إلا أن مثل هذه البنية للتخطيط الطبيعي غير موجودة في غالبية المناطق، حيث لا تحتوي على هيكل هرمي متدرج وظيفياً بين تجمعاتها السكانية، وعليه فهي تعتمد، وبشدة، على مراكز خدمات رئيسة في مناطق أخرى.

وهكذا يتأكد من الناحية التخطيطية، أن جل إشكاليات التفاوت السكاني بين المناطق بإبعادها المختلفة، كما تم توضيحها سلفاً، لا يمكن أن تتم إلا في ظل وجود مخطط طبيعي يحدد مواقع تمثل بؤر للنمو فيما بين المناطق المتجاورة، يتم في إطارها النظر إلى العلاقة بين التجمعات السكانية للمناطق، واقتراح استحداث أو دمج تجمعات سكانية ومراكز خدمات، لتحقيق التوافق الوظيفي فيما بينها.

وهذا ما يعنى، أن التخطيط المحلي على مستوى المنطقة الواحدة لا يمكن تحميله وحده مسئولية التوازن المكاني للتنمية ومعالجة مثل تلك التشوهات في التكامل الوظيفي بين التجمعات السكانية داخل المنطقة، ناهيك عن أن بعض المناطق لا تمتلك الإمكان التنموي الكافي لخلق مراكز تجمعات خدمية جديدة قادرة على التطور والتوسع والتمكن من المساهمة في توسيع فرص العمل وتوليد الدخل المحلي، ومن ثم التمتع بالاستدامة وبالقدرة على الجذب السكاني وتحقيق التوازن السكاني المطلوب منها.

ومن منظور التكامل الإنمائي توجد حالياً فجوة تخطيطية بين المستويين المحلي والوطني، حيث أن التخطيط المحلي الذي كانت تعتمد البلاد صيغته من خلال خطط المناطق، لا يمكن أن يرتبط بالتخطيط المركزي الذي تمثله الخطة الاقتصادية الوطنية إلا عن طريق تخطيط مناطقي، عندئذ تكتمل الحلقة التخطيطية ما بين ما هو محلي ومناطقي ووطني، وبالشكل الذي يحقق في أحد أبعاده الوظائف التعايشية المطلوبة للتخطيط المكاني والتوزيع السكاني.

مؤشر الأداء التنموي

في إطار معالجة البيانات الكمية وصولاً إلى أفضل المناهج الممكنة في قياس مستويات التفاوت التنموي بين المناطق واعتمادها كمعايير لوضع أولويات التدخل وتوزيع الموارد، فقد تم تطبيق منهجية لتطوير مؤشرات قياسية وطنية لتصنيف المناطق وفق مستويات انتفاعها من تلك الخدمات، والذي ينعكس بدوره على الأداء التنموي، ومن ثم على الرفاه البشري في الأبعاد الأساسية للاهتمامات التنمية البشرية.

وعليه، فإن مؤشر الأداء التنموي، هو عبارة عن مؤشر قياس أداء في مجموعة من الميادين الاقتصادية والاجتماعية ذات النفع العام المرتبط بمعيشة الناس، يتم من خلاله قياس مستوى الأداء للمؤشر محل الاهتمام (أو ما يسمى بحصيلة الانتفاع في المجال محل الاهتمام) لكل منطقة، وفي هذا السياق تكون القيمة على مستوى دولة ليبيا هي القيمة المعيارية التي تنسب إليها قيم المناطق ومن ثم تكون قيمة الانتفاع على المستوى الوطني واحد صحيح، وبناء عليه تكون قيمة دليل المنطقة التي تزيد عن المستوى الوطني أكثر من الواحد الصحيح، هي قيمة إيجابية تشير إلى مستوى انتفاع مرتفع وأداء جيد في هذا المجال، والمنطقة التي مؤشرها أقل من المستوى الوطني، أي أقل من الواحد الصحيح، هي قيمة أقل من إيجابية تشير إلى مستوى انتفاع متدني، واعتماداً على مجموع القيم التي تتحصل عليها كل منطقة في المجالات محل الدراسة، يتم الوصول إلى حصيلة الانتفاع للمنطقة من تلك الخدمات، ومن ثم يتم ترتيب المناطق ترتيباً تنازلياً من الأعلى إلى الأسفل، أو تصاعدياً لتحديد مرتبة المنطقة في هذه الحصيلة، وبالتالي منزلتها في كل الميادين (مستوى أدائها) وكذلك انتفاعها مقارنة بباقي المناطق.

بمعنى آخر أن مؤشر الأداء التنموي، هو نموذج قياسي تراتيب ومنهج علمي لتصنيف السكان والأسر المعيشية في كل منطقة وفق مستوى الإشباع أو الحرمان من كل مؤشر من بعض الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المختارة، والتي توفّر من خلالها قدر كاف من البيانات الحديثة والفعلية على مستوى المناطق، والذي بدوره يعكس حالة الرفاه الأسري وقياس المستوى المعيشي للسكان.

وبالاعتماد على التحليلات المعمقة لبيانات نتائج

التعدادات العامة للسكان والتعدادات الأخرى المصاحبة، والمسوحات الوطنية ذات العلاقة والبيانات الإدارية، تم تصميم نموذج قياسي لتصنيف مستوى انتفاع السكان والأسر المعيشية في كل منطقة وفقاً لدرجة الإشباع التي تحصلت عليها من التعليم والنشاط الاقتصادي وخدمات المرافق العامة والصحة وتخصيص وإنفاق الموارد في خطط وبرامج التنمية، حيث تم تحويل قيم كل مؤشر إلى قيم معيارية يتم من خلالها الوصول إلى العلامة التي تعطى للمؤشر وفق درجة الإشباع وهي تقع بين (0 و2)، وعليه فهي تساوي صفر في أقصى حالة ممكنة من الحرمان من الحاجة التي يمثلها المؤشر، وتساوي 2 في أعلى حالة ممكنة من الإشباع للحاجة محل القياس، وتساوي 1 عند وقوعها في الوسط أو عند حدود ما نطلق عليه (عتبة المؤشر).

ففي هذا السياق تم أخذ معدل المؤشر كأداة قياس على المستوى الوطني ومستوى كل منطقة، وأعتبر المستوى الوطني هو العتبة (يساوي1) للحصول على مستوى الإشباع من خلال نسبة معدل المنطقة إلى المعدل الوطني، ويتم إجراء هذه العملية في كل مؤشر من المؤشرات الخمسة عشر التي تم تضمينها في هذه الدراسة ولكل منطقة، والخطوة الثانية هو تجميع مستويات الإشباع لتلك المؤشرات لكل منطقة، وحصيلة الجمع هذه هي حصيلة الانتفاع والتي تعكس مستوى الأداء التنموي بالمنطقة في كل مؤشر.

إن الهدف من هذا الجهد هو قياس مستويات التفاوت التنموي فيما بين المناطق واعتماده كمؤشر لوضع أولويات التدخل وتخصيص الموارد بين المناطق، كما يمكن توظيف هذا العمل أيضاً كأداة لفرز المناطق الأكثر تمتعاً بتلك الخدمات والمنافع عن تلك التي لم تزل بحاجة إلى مجهودات، إضافية إلى النهوض بمستواها التنموي وفق منظومة أولويات واضحة، وعلى أساس الاحتياجات الفعلية لكل منطقة.

ومن أجل تحقيق ذلك، فقد تم اختيار مجموعة من المجالات الاجتماعية والخدمية التي تتوفر عنها بيانات تفصيلية وشاملة لكل المناطق، وفق التالي:

أ. نشاط الخدمات التعليمية

يشتمل على عدد من الميادين ذات الأهمية الكبيرة في ميدان امتلاك المعرفة وتنمية وتطوير العنصر البشري الذي هو أساس أي بناء تنموي حضاري مستدام، كما ينطوي على مستوى البناء المعرفي في المجتمع وفيما بين المناطق، وهذه الميادين هي:

1. التمدرس

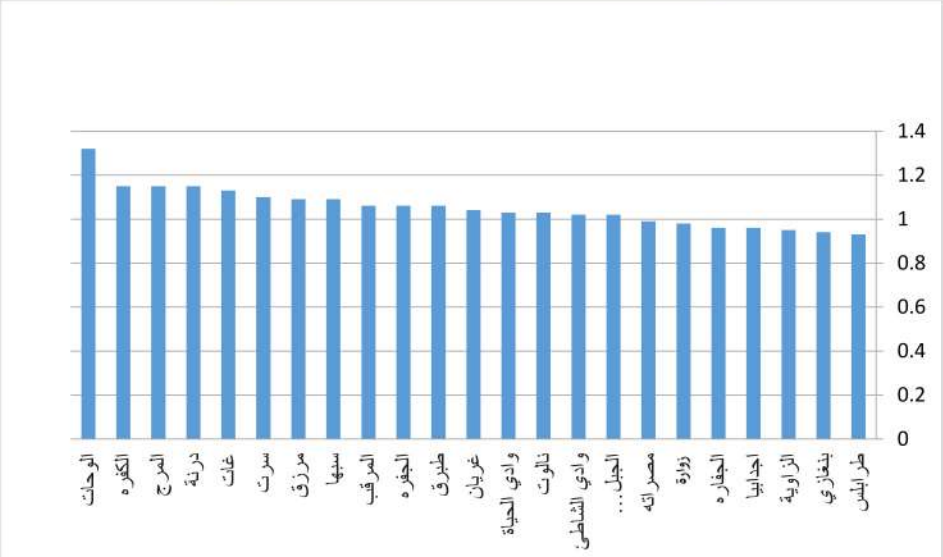
وهو نسبة من هم ملتحقون بالتعليم بمختلف مراحله إلى المجموع الكلي للسكان، وبالتالي فهو لا يمثل بديلاً عن معدلات الالتحاق المدرسي، ومن ثم يعكس مؤشر التمدرس نسبة من هم يتلقون التعليم من المجموع الكلي للسكان، أي يقيس العبء التعليمي على المجتمع خلال السنة محل البحث، حيث أن هذا العبء عادة ما يكون أشد ثقلاً في حالة ارتفاع معدلات النمو السكاني التي ينتج عنها ارتفاع في الأهمية النسبية لسكان صغار السن 24 سنة فأقل، ومن ثم يكون مصحوباً بمعدلات التحاق مدرسي عالية، وفي هذه الحالة غالباً ما تصل النسبة إلى 30 % أو أكثر.

ونظراً لتركيز هذا الفصل على قياس هذا المؤشر على مستوى المناطق، فقد تم الأخذ في الاعتبار الملتحقون بالتعليم بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي فقط، وذلك لأن التعليم العالي لا يقتصر فقط على المناطق التي يتواجد فيها.

وعلى مستوى المناطق، وبالرغم من الانخفاض في معدلات التمدرس نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة، فقد سجلت غالبيتها عام 2010، حصيلة انتفاع تزيد عن المعدل الوطني، أي أكثر من الواحد الصحيح، ومع ذلك هنالك مناطق قد سجلت حصيلة انتفاع منخفضة أقل من المتوسط الوطني، وبشكل خاص المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل، بنغازي، وطرابلس، ومصراته، والزاوية، والجفارة، والتي جميعها تقع على الساحل، وتضم نحو 58.5 % من المجموع الكلي للسكان في هذه السنة، وهو ما توضحه بيانات الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1) التمدرس وحصيلة الانتفاع

المنطقة	العام الدراسي 2009/ 2010	
	التمدرس	الحصيلة
طبرق	21.8	1.06
درنة	23.83	1.15
الجبل الأخضر	21.22	1.02
المرج	23.93	1.15
بنغازي	19.58	0.94
اجدابيا	19.95	0.96
الواحات	27.49	1.32
الكفرة	23.97	1.15
سرت	22.75	1.1
الجفرة	22.08	1.06
مصراته	20.57	0.99
المرقب	21.87	1.06
طرابلس	19.24	0.93
الجفارة	20.01	0.96
الزاوية	19.72	0.95
زوارة	20.23	0.98
غريان	21.7	1.04
نالوت	21.35	1.03
سبها	22.71	1.09
وادي الشاطئ	21.21	1.02
وادي الحياة	21.47	1.03
مرزق	22.69	1.09
غات	23.46	1.13
ليبيا	20.77	1



الشكل (1) انتفاع المناطق من معدلات التمدرس للعام الدارسي 2009 - 2010

أما من حيث فجوة أو سعة التباين فيما بين المناطق ونسبته فهي كانت كالآتي:

سعة التباين =1.32 - 0.93 = 0.39 نقطة

النسبة = (0.39 / 1.32) * 100 = 29.9 %

وهذا يوضح أن مستوى ونسبة التباين فيما بين المناطق منخفضة جداً.

2. التعليم العالي

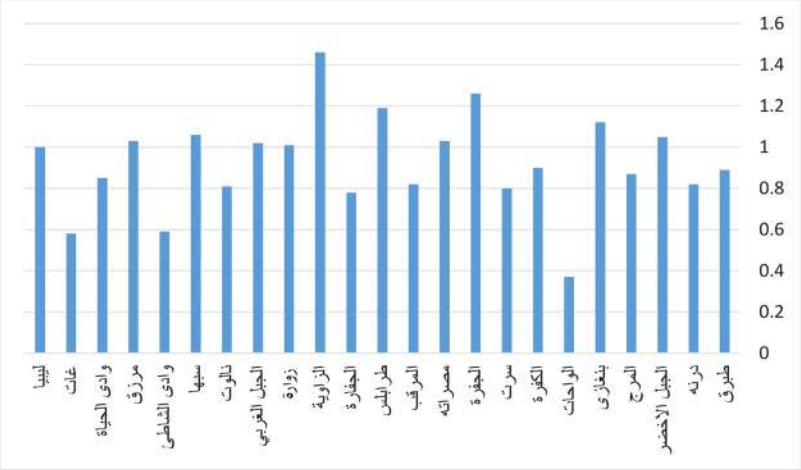
يقيس هذا المؤشر نسبة ممن هم يحملون مؤهلاً علمياً يعادل الشهادة الجامعية فما فوق للسكان الليبيين من فئة العمر (20 سنة فما فوق)، وذلك وفقاً لما جاء في نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012 الذي أجرته مصلحة الإحصاء والتعداد، حيث توضح بيانات تلك النتائج أن انتفاع المناطق في هذا الميدان يتباين من 1.46 كأعلى قيمة لمنطقة الزاوية، و0.37 كأدنى قيمة لمنطقة الواحات، ما يشير إلى وجود تباين شاسع بين حصيلة الانتفاع فيما بين المناطق في هذا المجال يصل إلى 1 وإلى 4 تقريباً، كما توضح هذه القيم أن عشرة مناطق تجاوزت حصيلة انتفاعها المستوى الوطني، أما بقية المناطق الاثني عشر قد سجلت مستوى أدني من المستوى الوطني، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد في هذا المجال من أجل تحقيق التوزيع العادل للانتفاع من خدمات التعليم العالي فيما بين المناطق.

وتوضح بيانات الجدول (2) والشكل (2) أن فجوة التباين واسعة فيما بين المناطق في ميدان حملة المؤهلات الجامعية فما فوق، كما تشير تلك البيانات إلى أن منطقة الزاوية تحصلت على أعلى علامة تصل إلى 1.46 نقطة، في حين كانت منطقة الواحات هي الأدنى وبحصيلة تصل إلى 0.37 نقطة، بمعنى أن فجوة التباين فيما بين المناطق تصل إلى نحو أربع أضعاف من الحد الأدنى.

كما يلاحظ أيضاً أن أعلب المناطق هي أدنى من المتوسط الوطني، حيث أن عدد المناطق التي تصل علامتها الواحد الصحيح فما فوق، هي عشرة مناطق فقط، أما البقية الأخرى وعددها اثنتي عشر منطقة، كانت أقل من الواحد الصحيح.

الجدول (2) التعليم العالي لسنة 2012

المناطق	المؤشر	الحصيلة
طبرق	22.15	0.89
درنه	20.45	0.82
الجبل الأخضر	26.04	1.05
المرج	21.63	0.87
بنغازي	27.86	1.12
الواحات	9.27	0.37
الكفرة	22.43	0.90
سرت	19.9	0.80
الجفرة	31.19	1.26
مصراته	25.45	1.03
المرقب	20.3	0.82
طرابلس	29.45	1.19
الجفارة	19.31	0.78
الزاوية	36.26	1.46
زوارة	25.16	1.01
الجبل الغربي	25.28	1.02
نالوت	20.09	0.81
سبها	26.26	1.06
وادي الشاطئ	14.7	0.59
مرزق	25.5	1.03
وادي الحياة	21.19	0.85
غات	14.43	0.58
ليبيا	24.82	1.00



الشكل(2) التعليم العالي لسنة 2012 الحصلية

ووفقاً لفجوة أو سعة التباين فيما بين المناطق ونسبتها فهي كانت كالآتي:

سعة التباين = 1.46 0.37- = 1.09 نقطة

النسبة = (1.09 / 1.46) * 100 = 74.66 %

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة اجدابيا لم تظهر ضمن المناطق الموجودة في تعداد عام 2006، حيث إنها لم تكن ضمن التقسيم الإداري للدولة آنذاك، وكانت ضمن منطقة الواحات.

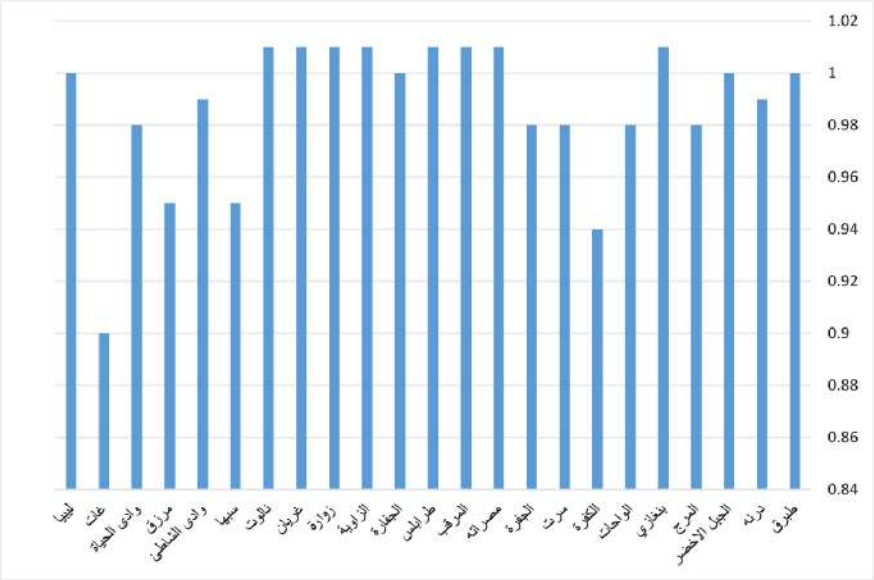
3. معرفة القراءة والكتابة

وهو مؤشر يقيس مستوى معرفة القراءة والكتابة لدى السكان البالغين (15 سنة فأكثر)، وفي هذا الخصوص يشير التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 2010، إلى أن المقصود بمعرفة القراءة والكتابة هو أن يستطيع الشخص كتابة جملة مفيدة عن حياته وقراءتها.

لقد أوضحت نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012، أن حصيلة الانتفاع على مستوى المناطق قد تراوحت ما بين 1.01 كأعلى حصيلة، و0.90 كأدنى حصيلة، وتوضح بيانات الجدول (3) والشكل (3) أن عدد المناطق قد توزع بالتساوي بين مناطق تحصلت على حصيلة انتفاع واحد صحيح أو أكثر، ومناطق تحصلت على حصيلة انتفاع أدنى من المتوسط الوطني، حيث بلغ العدد 11 منطقة لكل منهما، ومن ثم توزعت النسبة إلى 50 % لكل منهما، ومن جانب آخر أن كل المناطق التي حققت حصيلة انتفاع أعلى من المتوسط الوطني، كانت تزيد عن هذا المتوسط بنسبة بسيطة جداً أقل من 0.1 % أي أن جميعها أقرب للواحد الصحيح (المستوى الوطني).

الجدول(3) الأمية لسنة 2012

المناطق	المؤشر	الحصيلة
طبرق	98.4	1.00
درنه	97.7	0.99
الجبل الأخضر	98.5	1.00
المرج	96.7	0.98
بنغازي	98.9	1.01
الواحات	96.8	0.98
الكفرة	92.6	0.94
سرت	96.4	0.98
الجفرة	96.5	0.98
مصراته	98.9	1.01
المرقب	98.9	1.01
طرابلس	99.3	1.01
الجفارة	98.7	1.00
الزاوية	99.0	1.01
زوارة	99.2	1.01
غريان	99.0	1.01
نالوت	99.5	1.01
سبها	93.2	0.95
وادي الشاطئ	97.3	0.99
مرزق	93.2	0.95
وادى الحياة	96.8	0.98
غات	88.8	0.90
ليبيا	98.4	1.00



الشكل(3) الأمية لسنة 2010 الحصيلة

ومن خلال ما تقدم، نجد أن سعة فجوة التفاوت فيما بين المناطق هي ضيقة جداً وذلك كما توضحها المعادلة التالية:

سعة التباين = 1.01 – 0.90 = 0.11 نقطة

النسبة = (0.11 / 1.01) * 100 = 10.9 %

وهذه القيم توضح أن هناك مستوى عال من عدالة الانتفاع بميدان امتلاك المعرفة فيما بين المناطق، أي أن الحالة التعليمية تظهر من الناحية الكمية أنها تتصف بعدالة التوزيع والانتفاع، الأمر الذي يتطلب تقييم الجانب النوعي لهذا التحصيل التعليمي، ومدى قدرته في تعزيز الكفاءة البشرية والقدرة المعرفية لأفراد المجتمع بما يدعم الأداء التنموي على المستويين الوطني والمناطق.

4. الالتحاق المدرسي

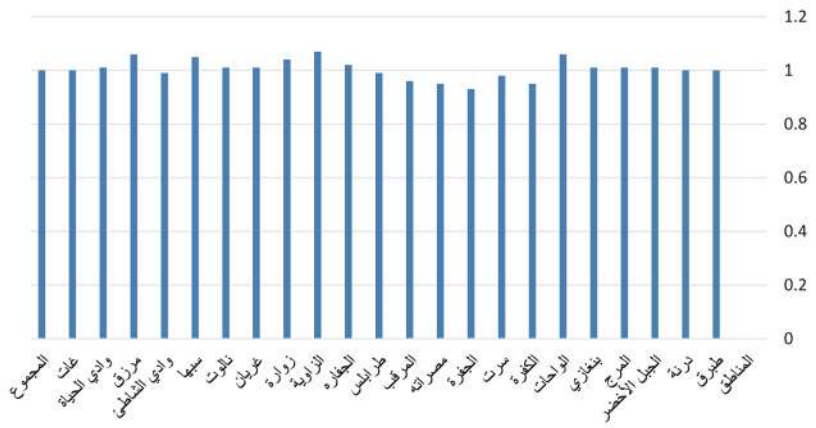
وهو يقيس معدلات الالتحاق الصافي للسكان في السن المدرسية (6 . 24 سنة)، والمقصود بالالتحاق الصافي، هو نسبة الملتحقين بالتعليم بمختلف مراحله ممن تتراوح أعمارهم ما بين (6 – 24 سنة) في سنة ما إلى مجموع السكان ممن هم في نفس الفئة العمرية ولنفس السنة، حيث يعكس هذا المؤشر مستوى توفر التسهيلات التعليمية المتاحة ومدى إمكانية الوصول إليها من قبل سكان مختلف المناطق الذين هم في السن المدرسية والانتفاع بخدماتها.

ومن خلال البيانات المتاحة من النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، يتبين أن معدلات الالتحاق على مستوى المناطق تجاوزت 80 % باستثناء منطقة واحدة وهي منطقة الجفرة، وبمعدل يصل إلى 79 %، وإن معدلات الالتحاق (الذكور والإناث) متقاربة باستثناء منطقة الواحات، حيث يوجد تفاوت كبير لصالح الذكور، وتراوحت معدلات الالتحاق ما بين 90.5 % كأعلى معدل، و79 % كأدنى معدل، ومن ثم كان معدل التفاوت لا يتعدى 12 % فيما بين معدلات الالتحاق على مستوى المناطق، وكان من نتيجة التقارب بين المناطق في معدلات الالتحاق، انخفاض حدة التفاوت فيما بينها في حصيلة الانتفاع في هذه الخدمة إلى حد كبير، حيث بلغت أعلى حصيلة 1.07 لمنطقة الزاوية، وأدنى حصيلة كانت 0.93 لمنطقة الجفرة، وتوضح هذه المؤشرات أن هناك درجة عالية من عدالة توزيع الخدمات التعليمية من الناحية الكمية بين المناطق، وبالتالي سهولة الوصول إليها من قبل السكان المعنيين بتلك الخدمات والانتفاع بها بشكل متساوي إلى حد ما.

واستناداً إلى البيانات التي يوضحها الجدول (4) والشكل (4)، فإن أغلب المناطق تحصلت على حصيلة انتفاع تساوي أو تزيد عن المعدل الوطني البالغ الواحد صحيح، وأن المناطق الأخرى، وبالرغم من أن حصيلتها أقل من المتوسط الوطني، إلا أنها قريبة جداً من المعدل الوطني، حيث سجلت أدنى حصيلة 0.93 من المتوسط الوطني.

الجدول (4) معدل الالتحاق

المناطق	المعدلات	الحصيلة
طبرق	84.7	1
درنة	85.16	1
الجبل الأخضر	85.68	1.01
المرج	85.82	1.01
بنغازي	85.54	1.01
الواحات	89.92	1.06
الكفرة	80.58	0.95
سرت	83.2	0.98
الجفرة	78.99	0.93
مصراته	80.8	0.95
المرقب	81.95	0.96
طرابلس	83.85	0.99
الجفارة	86.55	1.02
الزاوية	90.53	1.07
زوارة	88.39	1.04
غريان	85.83	1.01
نالوت	85.94	1.01
سبها	89.06	1.05
وادي الشاطئ	84.45	0.99
مرزق	90.22	1.06
وادي الحياة	85.97	1.01
غات	84.95	1
المجموع	84.99	1



الشكل (4) حصلية الانتفاع عن مؤشر الالتحاق حسب المناطق لعام 2006

ومن حيث فجوة أو سعة التباين فيما بين المناطق ونسبتها فهي كانت كالآتي:

سعة التباين = 1.07 – 0.93 = 0.14 نقطة

النسبة = (0.14 / 1.07) * 100 = 13.1 %

وهذا يوضح مستوى ضيق جداً للتباين فيما بين المناطق.

ب. النشاط الاقتصادي

ويتناول مستوى الفاعلية والكفاءة للعنصر البشري من خلال مشاركته في النشاط الاقتصادي ومعدلات التوظيف لقوة العمل الوطنية، ومعدل الإعالة العام لقوة العمل في المجتمع المحلي لكل منطقة وفق التالي:

1. المشاركة في النشاط الاقتصادي

وهو يقيس معدل مشاركة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في النشاط الاقتصادي النقدي، أي نسبة العاملين اقتصادياً إلى مجموع السكان في سن العمل، وهي النسبة التي تحدد مخزون قوة العمل في كل منطقة ومقارنتها بالمناطق الأخرى والمستوى الوطني العام.

وفي هذا السياق توضح نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012، وكما هو مبين في بيانات الجدول (5)، أن معدلات المشاركة في النشاط قد تراوحت ما بين 60.0 % كأعلى معدل، و37.9 % كأدنى معدل، وبالتالي يصل مستوى التفاوت إلى أكثر من المرة والنصف، وهذا يشير إلى حالة من التفاوت فيما بين المناطق في وجود الإمكانات لتوفير فرص العمل للموارد البشرية، ومن ثم رفع مستوى مساهمتها في ممارسة النشاط الاقتصادي.

الجدول(5) مؤشر النشاط لعام 2012

المناطق	المؤشر	الحصيلة
طبرق	51.3	1.07
درنه	52.8	1.10
الجبل الأخضر	49.7	1.04
المرج	58.1	1.22
بنغازي	41.4	0.87
الواحات	46.1	0.96
الكفرة	42.4	0.89
سرت	37.9	0.79
الجفرة	58.6	1.23
مصراته	38.8	0.81
المرقب	43.5	0.91
طرابلس	44.0	0.92
الجفارة	52.8	1.10
الزاوية	55.1	1.15
زوارة	55.1	1.15
غريان	54.2	1.13
نالوت	54.2	1.13
سبها	44.3	0.93
وادي الشاطئ	58.1	1.22
مرزق	59.4	1.24
وادي الحياة	60.0	1.26
غات	57.7	1.21
ليبيا	47.8	1.00

إن قيم حصيلة الانتفاع من مؤشر المشاركة في النشاط للمناطق لكلا الجنسين معا قد تراوحت ما بين 1.26 كأعلى قيمة لمنطقة وأدي الحياة، و0.79 كأدنى قيمة لمنطقة سرت، وبالتالي فإن فجوة وسعة التفاوت ونسبتها فيما بين أعلى وأدنى حصيلة هي كالآتي:

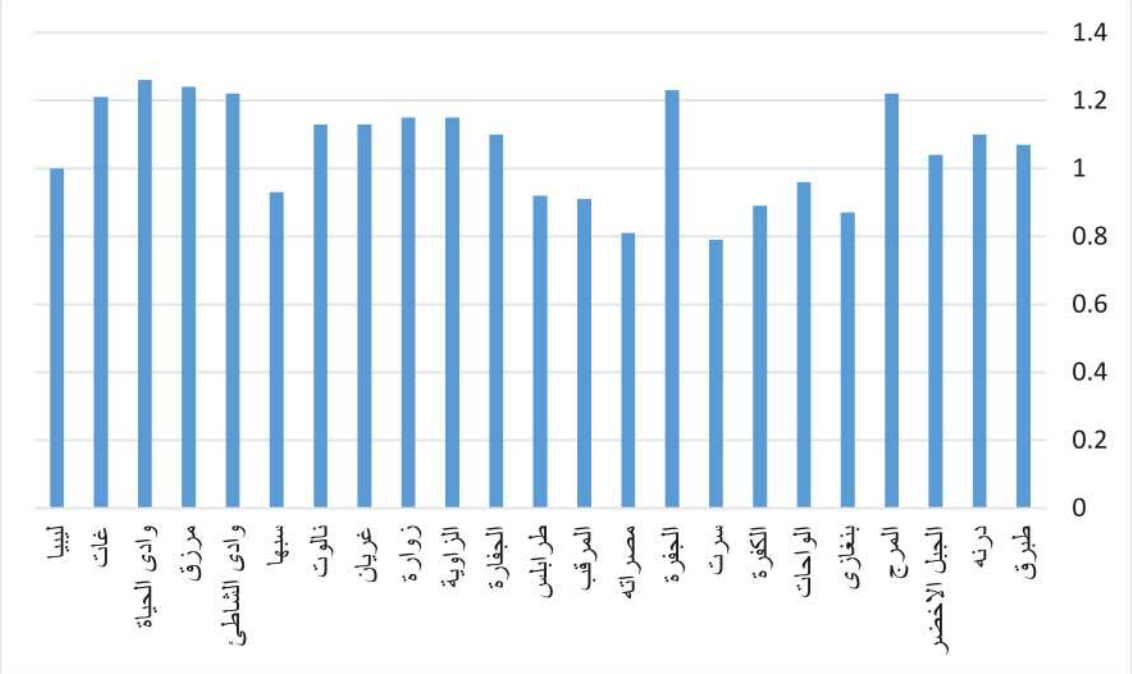
سعة التباين = 126 – 0.79 = 0.47 نقطة

النسبة = (0.47 / 1.26) * 100 = 37.3 %

ويوضح هذا المستوى من التفاوت بين المناطق وجود تفاوت في الإمكانات والمخزون البشري القادر على المساهمة في النشاط الاقتصادي فيما بين المناطق، وإن مثل هذا التفاوت سينتج عنه تباين وتفاوت في الأداء التنموي، ومن جانب آخر يلاحظ أن معدل النشاط في منطقة وأدي الحياة هو الأعلى بين كل المناطق، في حين تأتي منطقة سرت هي الأدنى.

وبالرغم من وجود فجوة تفاوت واسعة في حصيلة الانتفاع بين المناطق، إلا أن عدد المناطق التي تحصلت على قيمة انتفاع تزيد عن المتوسط الوطني البالغ الواحد الصحيح، قد بلغت أربعة عشر منطقة، وبنسبة بلغت 63.6 % من مجموع المناطق.

وفي هذا السياق أيضاً يلاحظ أن مناطق أقصى شرق البلاد، من المرج حتى طبرق، وكل مناطق الجنوب الغربي باستثناء سبها، ومناطق أقصى غرب البلاد، الجفارة، والزاوية، وزوارة، إلى جانب غريان، ونالوت، جميعها حققت معدلات مشاركة وحصيلة انتفاع أعلى من المستوى الوطني، في حين أن المناطق من بنغازي شرقاً، إلى طرابلس غرباً وما بينهما، حققت معدلات مشاركة في النشاط وحصيلة انتفاع أدنى من المتوسط الوطني، علماً بأن هذه المناطق هي الأكثر كثافة من حيث عدد السكان، والأكبر حجماً للنشاط الاقتصادي في البلاد، وهو ما يوضحه الشكل (5).



الشكل (5) حصلية الانتفاع من مؤشر النشاط لكل من الذكور والإناث معاً لعام 2012

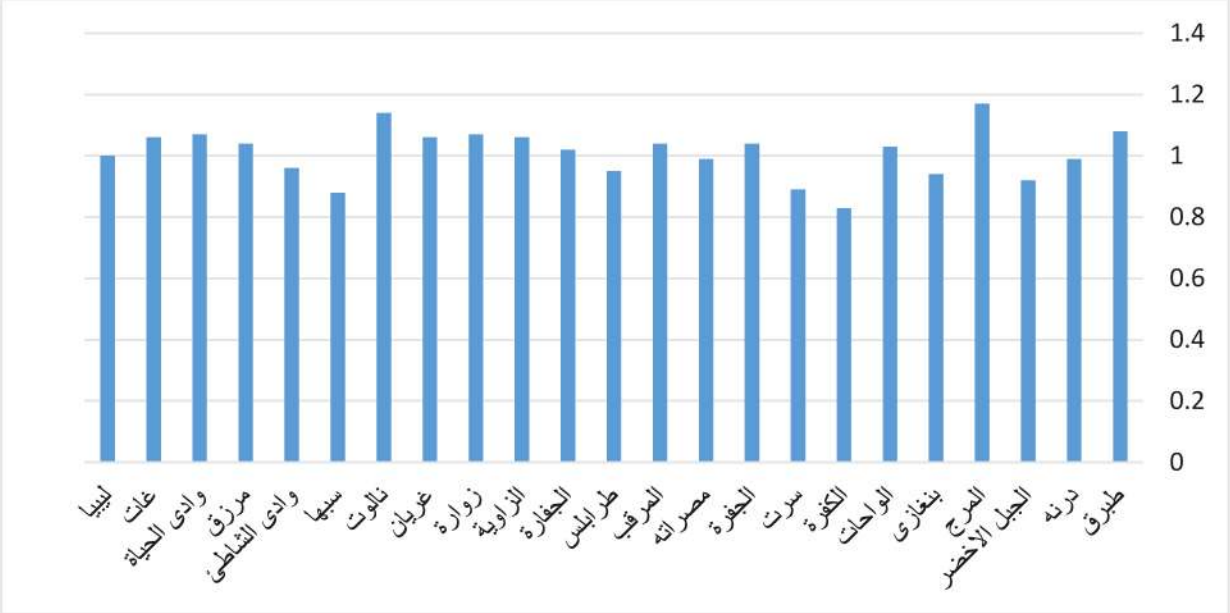
أما من حيث معدلات النشاط وحصيلة الانتفاع من هذا المؤشر في حالة السكان في سن النشاط من الذكور فقط، توضحها بيانات الجدول (5 أ) وهي كالآتي:

جدول(5أ) مؤشر النشاط للذكور لعام

المناطق	المؤشر	الحصيلة
طبرق	65.6	1.08
درنه	60.1	0.99
الجبل الأخضر	56.0	0.92
المرج	71.6	1.17
بنغازي	57.5	0.94
الواحات	63.0	1.03
الكفرة	50.6	0.83
سرت	54.5	0.89
الجفرة	63.4	1.04
مصراته	60.4	0.99
المرقب	63.7	1.04
طرابلس	58.2	0.95
الجفارة	62.1	1.02
الزاوية	64.6	1.06
زوارة	65.4	1.07
غريان	64.9	1.06
نالوت	69.6	1.14
سبها	53.7	0.88
وادي الشاطئ	58.3	0.96
مرزق	63.6	1.04
وادي الحياة	65.0	1.07
غات	64.6	1.06
ليبيا	61.0	1.00

لقد تراوحت معدلات النشاط للسكان الذكور ممن هم في سن العمل ما بين 71.6 % كأعلى معدل لمنطقة المرج، و50.6 % كأدنى معدل بمنطقة الكفرة، علماً بأن المعدل الوطني قد سجل 61 %، وهذا يشير إلى انخفاض في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الذكور من السكان في سن العمل، وإن هذا المستوى من المشاركة له تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي العام مع ارتفاع في معدل الإعالة الصافي في حالة السكان الذكور.

ومن ناحية أخرى بلغ عدد المناطق التي حققت معدلات مشاركة أعلى من المعدل الوطني ثلاثة عشر منطقة، وهي تشكل النسبة الأعلى، وذلك وفق الشكل(5 أ).



الشكل (5أ) حصلية الانتفاع لمؤشر النشاط للسكان الذكور لعام 2012

ومن خلال ما يوضحه الشكل (5 أ)، فإن حصيلة الانتفاع من معدلات المشاركة للذكور تراوحت ما بين 0.83 نقطة كأدنى حصيلة لمنطقة الكفرة، و1.17 نقطة كأعلى حصيلة لمنطقة المرج، وعليه فإن فجوة وسعة التفاوت ونسبتها فيما بين أعلى وأدنى حصيلة هي كالآتي:

سعة التباين = 1.17 – 0.83 = 0.34 نقطة.

النسبة = 0.34 / 1.17 * 100 = 0.2 9 %

كما يوضح الشكل (5 أ) كذلك، أن ثلاثة عشر منطقة قد تحصلت على قيم انتفاع تزيد عن المتوسط الوطني، بالرغم من أن المدن الكبيرة مثل، طرابلس، وبنغازي، ومصراته، ذات الثقل السكاني، واتساع حجم النشاط الاقتصادي، لم تكن ضمن تلك المجموعة من المناطق، ما يقلل من أهمية هذه الميزة.

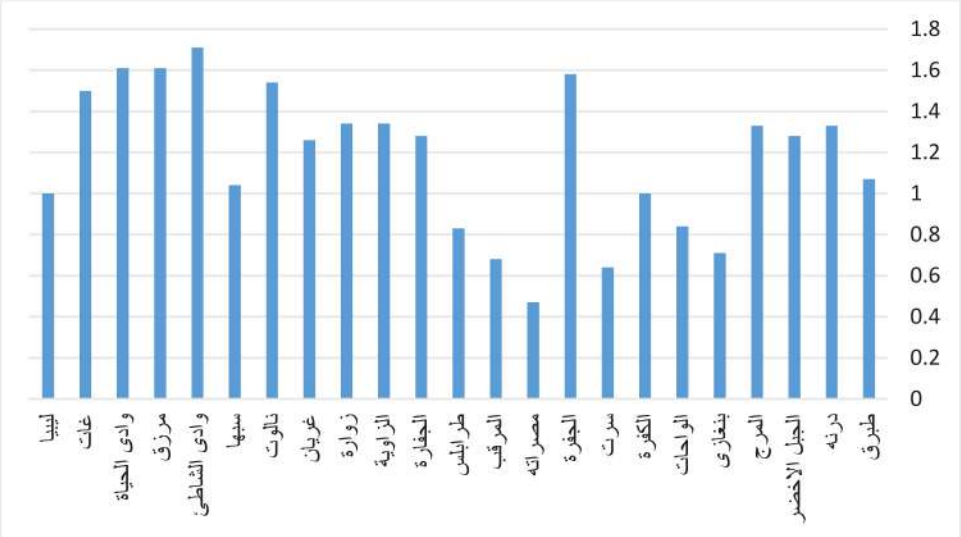
أما فيما يخص معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على مستوى المناطق، فقد تراوحت ما بين 15.9 % كأدنى معدل لمنطقة مصراته، و57.9 % كأعلى معدل لمنطقة وأدي الشاطئ، في حين بلغ هذا المعدل على المستوى الوطني 33.8 %، وهذا يشير إلى درجة عالية من التباين فيما بين المناطق، والجدول (5 ب) والشكل (5 ب) يوضحان أن معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لمناطق الجنوب هي الأعلى على مستوى البلاد، ثم يليها مناطق أقصى غرب البلاد (زوارة، والزاوية، ونالوت)، ثم مناطق اقصى شرق البلاد (المرج، ودرنه، والجبل الأخضر، وطبرق)، في حين أن مناطق وسط الساحل الشمالي، من بنغازي إلى طرابلس وما بينهما من مناطق، قد سجلت معدلات مشاركة للنساء في النشاط الاقتصادي أقل من المستوى الوطني، ومن ثم كانت حصيلة انتفاعها من هذا المؤشر أقل من الواحد الصحيح بالرغم من أنها الأعلى كثافة سكانية، وتمتلك النصيب الأكبر من النشاط الاقتصادي.

لقد بلغت حصيلة الانتفاع من هذا المؤشر 1.71 نقطة كأعلى حصيلة لمنطقة وأدي الشاطئ، و0.47 كأدنى حصيلة لمنطقة مصراته، ومن ثم فإن فجوة التفاوت وسعتها بين المناطق فهي كانت كالآتي:

فجوة التفاوت =1.71 – 0.47 = 1.24 نقطة

الجدول (5ب) مؤشر النشاط للإناث لعام 2012

المناطق	المؤشر	الحصيلة
طبرق	36.0	1.07
درنه	45.1	1.33
الجبل الأخضر	43.2	1.28
المرج	44.8	1.33
بنغازي	23.9	0.71
الواحات	28.5	0.84
الكفرة	33.9	1.00
سرت	21.6	0.64
الجفرة	53.4	1.58
مصراته	15.9	0.47
المرقب	23.1	0.68
طرابلس	28.2	0.83
الجفارة	43.1	1.28
الزاوية	45.3	1.34
زوارة	45.3	1.34
غريان	42.5	1.26
نالوت	52.0	1.54
سبها	35.1	1.04
وادي الشاطئ	57.9	1.71
مرزق	55.0	1.61
وادي الحياة	54.4	1.61
غات	50.6	1.50
ليبيا	33.8	1.00



الشكل (5 ب) حصيلة الانتفاع لمعدلات نشاط الإناث لعام

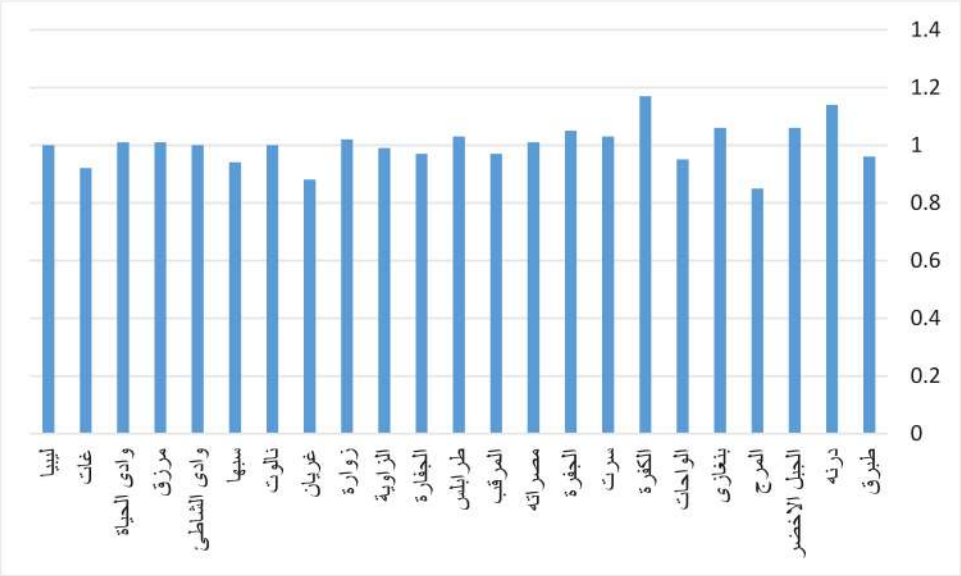
2. معدل التوظيف

وهو مؤشر يقيس معدل توظيف قوة العمل الوطنية على المستوى الوطني ومستوى المناطق (نسبة المشتغلين) أي جميع المشاركين فعلياً المشاركون بالفعل في إنتاج السلع وتقديم الخدمات في الاقتصاد الوطني إلى مجموع العاملين اقتصادياً من الليبيين (مجموع عرض العمل).

ويعكس هذا المؤشر مستوى التوظيف للموارد البشرية المتاحة في المجتمع وفاعلية سياسات الاستخدام في محاربة ظاهرة البطالة بين صفوف القوى العاملة الوطنية، وفي هذا السياق توضح بيانات نتائج مسح التشغيل والبطالة للعام 2012، الجدول (6) والشكل (6) أن قيم معدلات التوظيف على مستوى المناطق لمجموع المشتغلين ذكوراً وإناثاً، تتراوح ما بين 94.5 % كأعلى قيمة لمنطقة الكفرة، و68.9 % كأدنى قيمة لمنطقة المرج، ومن ثم فإن التباين بين أعلى وأدنى معدل يصل إلى 25.6 درجة، وبالرغم من أن مستوى التباين هو إلى حد ما غير شاسع، إلا أن الملاحظ هو الضعف العام لحالة التوظيف والتي تظهر في شكل معدلات البطالة في صفوف قوة العمل الوطنية والتي بلغت في أدنى معدل لها إلى 5.6 % في منطقة واحدة فقط أما باقي المناطق فقد تراوحت ما بين 7.6 % و 25.6 % وهذا يشير إلى ضعف واضح في التوظيف الأمثل لما هو متاح من موارد بشرية محلية بتلك المناطق ما سيكون له الأثر السلبي على الأداء التنموي بهذه المناطق والمستوى الوطني بشكل عام.

الجدول (6) معدلات التوظيف للمجموع لعام 2012

المناطق	المؤشر	الحصيلة
طبرق	77.9	0.96
درنه	92.4	1.14
الجبل الأخضر	85.6	1.06
المرج	68.9	0.85
بنغازي	85.8	1.06
الواحات	76.8	0.95
الكفرة	94.5	1.17
سرت	83.7	1.03
الجفرة	85.4	1.05
مصراته	81.9	1.01
المرقب	78.2	0.97
طرابلس	83.1	1.03
الجفارة	78.7	0.97
الزاوية	80.1	0.99
زوارة	82.6	1.02
غريان	71.5	0.88
نالوت	80.6	1.00
سبها	76.3	0.94
وادي الشاطئ	81.0	1.00
مرزق	82.2	1.01
وادي الحياة	82.2	1.01
غات	74.4	0.92
ليبيا	81.0	1.00



الشكل (6) حصيلة الانتفاع من مؤشر التوظيف لمجموع المشتغلين حسب المناطق

ونظراً لأن مستوى التوظيف على المستوى الوطني ضعيف ولم يتعدى 81.0 %، فإن حصيلة الانتفاع على مستوى المناطق باعتبارها قيمة منسوبة للمعدل الوطني، فقد أظهرت مستوى عالي تراوح ما بين 1.17 كأعلى حصيلة بمنطقة الكفرة، و0.85 كأدنى حصيلة بمنطقة المرج، ومن ثم يستنتج أن ظاهرة ضعف الأداء ونقص التوظيف، هي ظاهرة عامة تتأثر إلى حد كبير بالأداء العام للاقتصاد الوطني، أما المنطقتين اللتين أظهرتا معدلات توظيف تصل إلى 94.5 % و92.4 %، فهذا قد يعزى لانخفاض عرض العمل من مجموع السكان في سن العمل لهاتين المنطقتين.

أما من حيث فجوة أو سعة التباين فيما بين المناطق ونسبتها فهي كانت كالآتي:

سعة التباين = 1.17 – 0.85 = 0.32 نقطة

النسبة = (0.32 / 1.17) * 100 = 37.4 %

أما فيما يخص معدلات التوظيف للرجال فقد أوضحت نتائج مسح التشغيل والبطالة للعام 2012، بأنها سجلت على المستوى الوطني معدل يصل إلى 84.1 %، وتراوح هذا المعدل فيما بين المناطق من 94.6 % كأعلى معدل بمنطقة الكفرة، و74.0 % كأدنى معدل بمنطقة غريان، وتوضح بيانات الجدول (6 أ) أن منطقتين فقط هما اللتان سجلتا معدلات توظيف للرجال تصل الأولى إلى 94.6 % وهي الكفرة، والثانية إلى 92.0 % وهي الجبل الأخضر، ومن ثم يحققان أعلى معدلات توظيف لقوة العمل من الرجال، أما بقية المناطق فقد سجلت جميعها معدلات توظيف للرجال منخفضة بلغت في أعلى مستوى لها 88.5 %.

كما يلاحظ أن مناطق غريان وسبها والجفارة والمرج سجلت معدلات توظيف أدنى من 80 %، ومن ثم فإن معدلات التوظيف المنخفضة هذه تعكس حالة ارتفاع كبير جداً للبطالة تزيد عن 20 % بين صفوف قوة العمل المتاحة محلياً بهذه المناطق، وهذا يعنى من جانب آخر مستوى عال من الحرمان في الحصول على فرص عمل لأكثر من 20 % من عرض العمل بهذه المناطق.

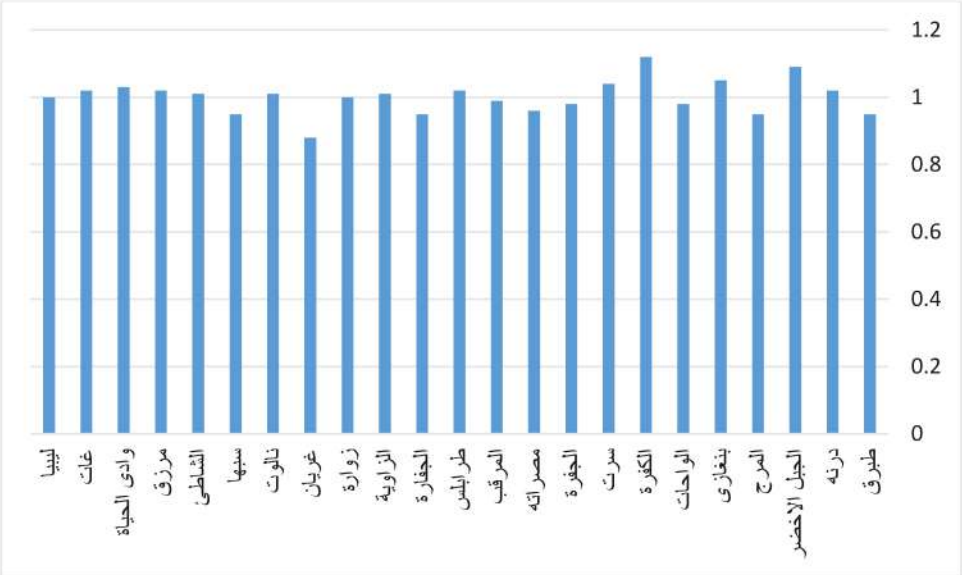
الجدول (6 أ) معدلات التوظيف للذكور لعام 2012

المناطق	المؤشر	الحصيلة
طبرق	80.3	0.95
درنه	85.4	1.02
الجبل الأخضر	92.0	1.09
المرج	79.8	0.95
بنغازي	88.5	1.05
الواحات	82.5	0.98
الكفرة	94.6	1.12
سرت	87.1	1.04
الجفرة	82.6	0.98
مصراته	81.1	0.96
المرقب	83.2	0.99
طرابلس	86.1	1.02
الجفارة	79.5	0.95
الزاوية	85.1	1.01
زوارة	84.3	1.00
غريان	74.0	0.88
نالوت	84.7	1.01
سبها	79.8	0.95
الشاطئ	85.3	1.01
مرزق	86.0	1.02
وادي الحياة	86.6	1.03
غات	85.9	1.02
ليبيا	84.1	1.00

ويوضح الشكل (6 أ) أن حصيلة الانتفاع من مؤشر معدل التوظيف للمشتغلين من الرجال قد سجلت قيم تراوحت بين 1.12 نقطة كأعلى حصيلة لمنطقة الكفرة، و0.88 نقطة كأدنى حصيلة لمنطقة غريان، ومن ثم فإن فجوة التفاوت فيما بين أعلى وأدنى حصيلة ونسبتها هي كالآتي:

السعة = 1.12 - 0.88 = 0.24 نقطة.

النسبة = (0.24 / 1.12) * 100 = 21.4 %



الشكل (6 أ) حصيلة الانتفاع من مؤشر التوظيف للذكور حسب المناطق للعام 2012

وفي جانب توظيف المرأة فإن نتائج مسح التشغيل والبطالة للعام 2012، توضح أن معدل توظيف المرأة على المستوى الوطني قد سجل 74.9 %، وبالرغم من تطور هذا المعدل مقارنة بالسنوات الماضية، والضروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، إلا أن هذا المعدل يشير إلى أن نحو 25 % من عرض العمل النسائي لم يتمكن من الحصول على فرص للعمل، وهذه نسبة عالية وتتخطى كل الحدود الممكنة في إطار سياسة التوظيف الأمثل للموارد البشرية.

أما على مستوى المناطق فقد تراوحت معدلات التوظيف للعنصر النسائي ما بين 94.3 % كأعلى معدل لمنطقة الكفرة، و51.7 % كأدنى معدل لمنطقة المرج.

وتوضح بيانات الجدول (6 ب) أن 8 مناطق فقط سجلت معدلات توظيف أقل من المعدل الوطني البالغ 74.9 %، أما باقي المناطق والبالغ عددها 14 منطقة، فقد سجلت معدلات توظيف للمرأة أعلى من المعدل الوطني.

كما توضح تلك البيانات أن منطقة الكفرة هي الوحيدة التي سجلت معدلات توظيف مرتفعة ومتساوية إلى حد ما لكل من الذكور والإناث وللمجموع أيضاً، ومن ثم وإلى جانب تحقيق مستوى أعلى من التوظيف للعرض المتاح من قوة العمل المحلية، فهي حققت أعلى مستوى من الإنصاف بين الجنسين.

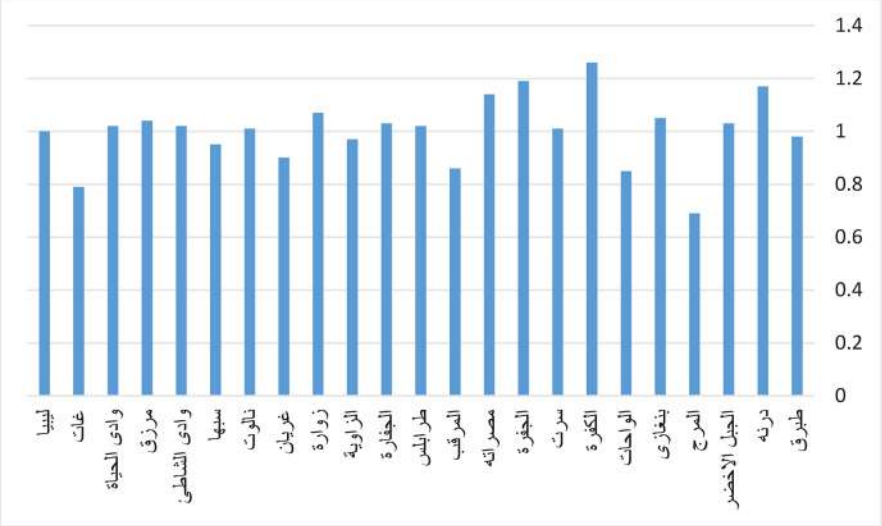
الجدول (6 ب) معدلات التوظيف للإناث لعام 2012

المناطق	المؤشر	الحصيلة
طبرق	73.1	0.98
درنه	88.0	1.17
الجبل الأخضر	77.0	1.03
المرج	51.7	0.69
بنغازي	78.8	1.05
الواحات	64.0	0.85
الكفرة	94.3	1.26
سرت	75.4	1.01
الجفرة	88.9	1.19
مصراته	85.3	1.14
المرقب	64.5	0.86
طرابلس	76.2	1.02
الجفارة	77.4	1.03
الزاوية	72.6	0.97
زوارة	80.5	1.07
غريان	67.5	0.90
نالوت	75.3	1.01
سبها	71.0	0.95
وادى الشاطئ	76.5	1.02
مرزق	77.7	1.04
وادى الحياة	76.5	1.02
غات	59.4	0.79
ليبيا	74.9	1.00

وبالنسبة لقيمة الانتفاع من مؤشر التوظيف للعنصر النسائي، وكما توضحها بيانات الشكل (6 ب)، فقد تحصلت منطقة الكفرة على أعلى قيمة بلغت 1.26 نقطة، في حين تحصلت منطقة المرج على أدنى حصيلة وبقيمة تصل إلى 0.69 نقطة، وهذا يشير إلى مستوى واسع من التباين في حصيلة الانتفاع فيما بين المناطق، ومن ثم كانت سعة هذا التباين ونسبته هي كالآتي:

سعة التباين = 1.26 - 0.69 = 0.57 نقطة

النسبة = (1.26 / 0.57) * 100 = 45.2 %



الشكل (6 ب) حصيلة الانتفاع من مؤشر توظيف النساء حسب المناطق للعام 2012

3 البطالة

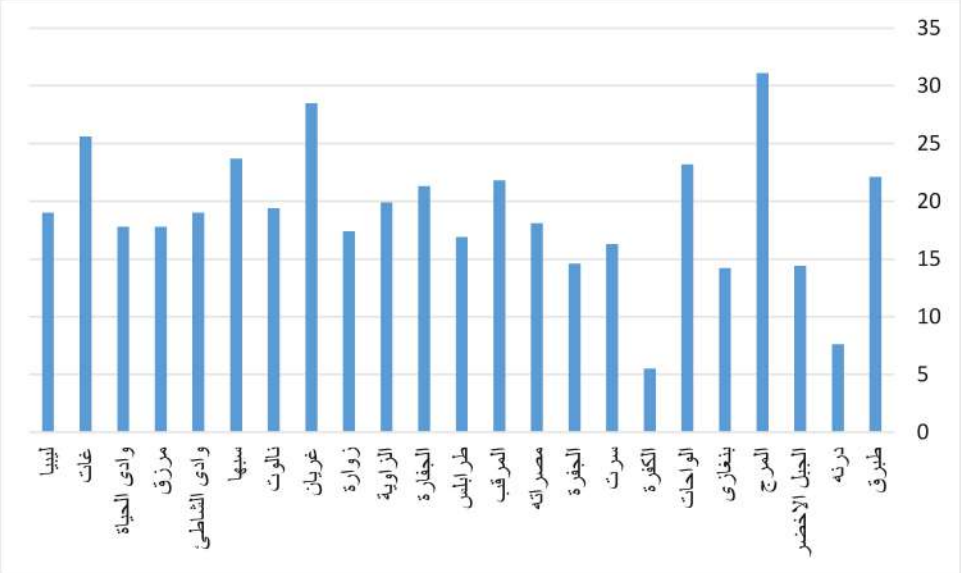
البطالة هي العدد غير الموظف من قوة العمل الوطنية، حيث أن العاملين اقتصاديا يمثلون كل من المشتغلين والعاطلين عن العمل، ومن ثم فإن نسبة معدل البطالة هي الفرق بين القيمة (100 % معدل التوظيف)، وعليه فإن عند الحصول على معدل التوظيف يتم الوصول إلى معدل البطالة والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال عندما يكون معدل التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني هو 81.0 %، فإن معدل البطالة هو 19.0 %.

وحيث أن البطالة هو مؤشر سالب، فإن حصيلتها سيتم خصمها من مجموع حصيلة الانتفاع من الخدمات الاجتماعية التي يتم الحصول عليها على المستويين الوطني أو المناطق، حيث تشير بيانات الجدول (7) والشكل (7) إلى أن معدل البطالة على المستوى الوطني يبلغ 19.0 %، ويرتفع في عشرة مناطق عن هذا المعدل، وبشكل عام فإن معدلات البطالة على المستويين أعلى من المعدل المسموح به في ظل الأداء التنموي الجيد الذي لا يتعدى 3.5 % في أحسن الأحوال.

وبالنسبة للذكور فإن معدلات البطالة سجلت على المستوى الوطني معدل 15.9 % وتراوحت على مستوى المناطق ما بين 4.6 كأدنى معدل لمنطقة درنة، و26.0 % كأعلى معدل لمنطقة غريان، أما بالنسبة

الجدول (7) البطالة حسب المناطق و الجنس للعام 2012

المناطق	ذكور	إناث	المجموع
طبرق	19.7	26.9	22.1
درنه	4.6	12.0	7.6
الجبل الأخضر	8.0	23.0	14.4
المرج	20.2	48.3	31.1
بنغازي	11.5	21.2	14.2
الواحات	17.5	36.0	23.2
الكفرة	5.4	5.7	5.5
سرت	12.9	24.6	16.3
الجفرة	17.4	11.1	14.6
مصراته	18.9	14.7	18.1
المرقب	16.8	35.5	21.8
طرابلس	13.9	23.8	16.9
الجفارة	20.5	22.6	21.3
الزاوية	14.9	27.4	19.9
زوارة	15.7	19.5	17.4
غريان	26.0	32.5	28.5
نالوت	15.3	24.7	19.4
سبها	20.2	29.0	23.7
وادي الشاطئ	14.7	23.5	19.0
مرزق	14.0	22.3	17.8
وادي الحياة	13.4	23.5	17.8
غات	14.1	40.6	25.6
ليبيا	15.9	25.1	19.0



الشكل (7) معدلات البطالة حسب المناطق و الجنس للعام 2012

للنساء فقد سجل معدل البطالة على المستوى الوطني 25.1 % وهو معدل مرتفع ويعني أن ربع القوى العاملة المتاحة من العنصر النسائي غير عامل.

ومن خلال بيانات الجدول (7) يمكن حساب قيم فروق السعة ومعدلات التباين في معدل البطالة لكل من الذكور والإناث والمجموع كل على حده كالآتي:

الذكور السعة = [- 4.6 – (-26)] = 21.4

المعدل = (26 /21.4) * 100 = 82.3 %

الإناث السعة= [- 5.7 – (-48.3)] =42.6

المعدل – (48.3 /42.6) *100=88.2 %

المجموع السعة= [- 5.5 – (-31.1)] = 25.6

المعدل = (25.6/31.1) *100=82.3 %

4. الإعالة:

مؤشر يقيس عدد الأشخاص الذين يعولهم كل فرد من أفراد القوى العاملة بما فيهم هو نفسه، وهذا يعكس مستوى عبء الإعالة على القدرة الإنتاجية لقوة العمل الوطنية وعلى مستوى المناطق والمقارنة فيما بينها وتحديد أوجه التدخل لتعزيز تلك القدرة عندما يكون معدل الإعالة مرتفعاً.

وتوضح نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012 أن معدلات الإعالة تراوحت ما بين 2.4 فرد لكل عامل كأدنى معدل، و4 أفراد لكل عامل كأعلى معدل، ومن ثم يصل مستوى التفاوت إلى نحو 33 %، وبالرغم من أن المعدل لا يتجاوز 3 أشخاص في أغلب المناطق، إلا أن هناك بعض المناطق يزيد فيها هذا المعدل عن 3 أشخاص.

أما من حيث الحصيلة المحققة على مستوى المناطق في هذا المؤشر مقارنة بالمستوى الوطني، فقد تراوحت ما بين 1.29 نقطة كأعلى قيمة لمنطقة مصراته، و0.77 نقطة كأدنى قيمة لمنطقة وأدي الحياة، وهو كما موضح في الجدول (8).

الجدول (8) الحصيلة المحققة من مؤشر الإعالة للعام 2012

المنطقة	معدل الإعالة	الحصيلة
طبرق	3.0	0.97
درنه	3.0	0.97
الجبل الأخضر	3.1	1.00
المرج	2.8	0.90
بنغازي	3.5	1.13
الواحات	3.3	1.06
الكفرة	3.3	1.06
سرت	3.9	1.26
الجفرة	2.5	0.81
مصراته	4.0	1.29
المرقب	3.4	1.10
طرابلس	3.2	1.03
الجفارة	2.8	0.90
الزاوية	2.8	0.90
زوارة	2.6	0.84
غريان	2.8	0.90
نالوت	2.6	0.84
سبها	3.3	1.06
وادى الشاطئ	2.6	0.84
مرزق	2.6	0.84
وادى الحياة	2.4	0.77
غات	2.5	0.81
ليبيا	3.1	1.00

ومن المعلوم أن القيمة كلما ارتفعت كلما كان عبء الإعالة ثقيل.

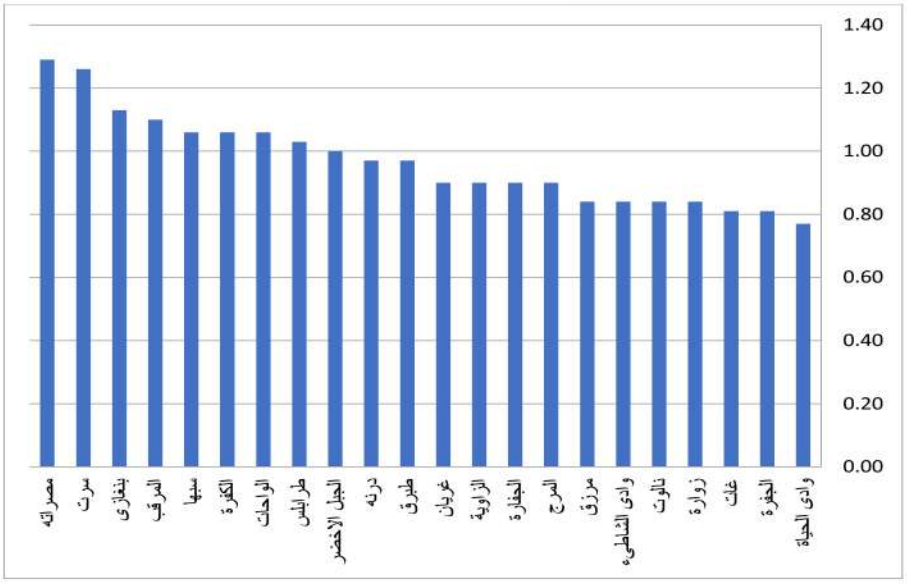
ويمكن توضيح فجوة التباين فيما بين المناطق من حيث السعة ونسبتها كما يلي:

سعة التباين = 1.29 – 0.77 = 0.52 نقطة

النسبة = (0.52 / 1.29) * 100 = 40.3 %

وهذا يشير إلى حالة من التقارب فيما بين المناطق في الحصيلة المكتسبة في هذا المؤشر الاجتماعي.

وتوضح بيانات الشكل (8) أن أغلب المناطق حصيلتها أقل من المتوسط الوطني، وأن تلك المناطق التي حصيلتها تساوي الواحد الصحيح أو أكثر، يصل عددها تسعة مناطق فقط، وفي ظل ضيق فجوة التباين، فإن هذا يعني أن معدلات الإعالة متقاربة فيما بين المناطق.



الشكل (8) الحصلية المحققة من مؤشر الإعالة حسب المناطق للعام 2012

ج. المرافق العامة

يتناول هذا الجانب خمسة ميادين ذات أهمية خاصة في حياة السكان والأسر المعيشية ذات العلاقة بالإصحاح البيئي وصحة البشر وتحسين مستوى معيشتهم، وهذه الميادين هي:

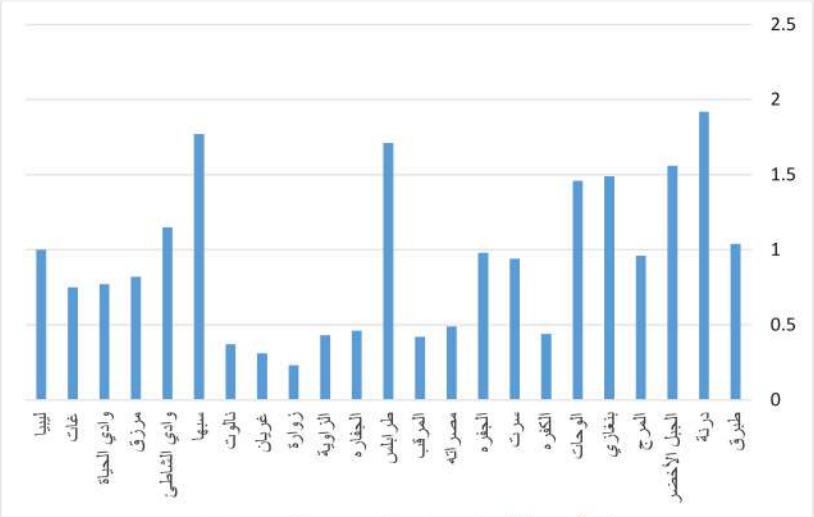
1. الصرف الصحي

تشكل خدمات الصرف الصحي جانباً ذي أهمية كبيرة في المحافظة على سلامة البيئة والعمل على الإصحاح البيئي الذي هو عنصر هام في استدامة التنمية وهو يقيس عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي، وفي هذا الخصوص توضح البيانات المستخلصة من النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006 أن قيمة حصيلة الانتفاع من خدمات الصرف الصحي على مستوى المناطق قد تراوحت ما بين 1.92 كأعلى قيمة لمنطقة درنة، و0.230 كأدنى قيمة لمنطقة زوارة، وهذا يشير إلى درجة عالية من التباين فيما بين المناطق يصل إلى أكثر من 1 إلى 8 أضعاف بين أعلى وأدنى قيمة، وبنسبة تباين تصل إلى 88.0 %، كما يظهر هذا الاختلال من جانب آخر في التشتت فيما بين مجموعات المناطق، حيث نجد أن 8 مناطق تحصلت على قيم تزيد عن المتوسط الوطني البالغ (1) صحيح، و(3) مناطق تحصلت على قيم تتراوح ما بين (0.93 و 0.98)، و(3) مناطق ما بين (0.75 و0.82)، و(8) مناطق تحصلت على قيم متدنية جداً تراوحت ما بين (0.49 و0.23).

وتبين البيانات، وكما هو موضح بالجدول (9) والشكل (9) أن هناك ضعف كبير في مستوى الأداء التنموي في هذا الميدان، وأن نسبة المناطق التي اجتازت مستوى العتبة لم يتعدى 36 % من المجموع الكلي للمناطق.

الجدول (9) الصرف الصحي

المناطق	المعدل	الحصيلة
طبرق	46.42	1.04
درنة	86.04	1.92
الجبل الأخضر	69.84	1.56
المرج	43.14	0.96
بنغازي	66.53	1.49
الواحات	65.14	1.46
الكفرة	19.75	0.44
سرت	42.13	0.94
الجفرة	43.96	0.98
مصراته	21.91	0.49
المرقب	18.6	0.42
طرابلس	76.42	1.71
الجفارة	20.47	0.46
الزاوية	19.32	0.43
زوارة	10.28	0.23
غريان	13.68	0.31
نالوت	16.42	0.37
سبها	79.22	1.77
وادي الشاطئ	51.42	1.15
مرزق	36.58	0.82
وادي الحياة	34.35	0.77
غات	33.54	0.75
ليبيا	44.74	1.00



الشكل (9) الصرف الصحي (الحصيلة)

ويمكن توضيح فجوة التباين فيما بين المناطق من حيث السعة ونسبته كما يلي:

سعة التباين = 1.92 – 0.23 = 1.69 نقطة

النسبة = (1.69 / 1.92) * 100 = 88.0 %

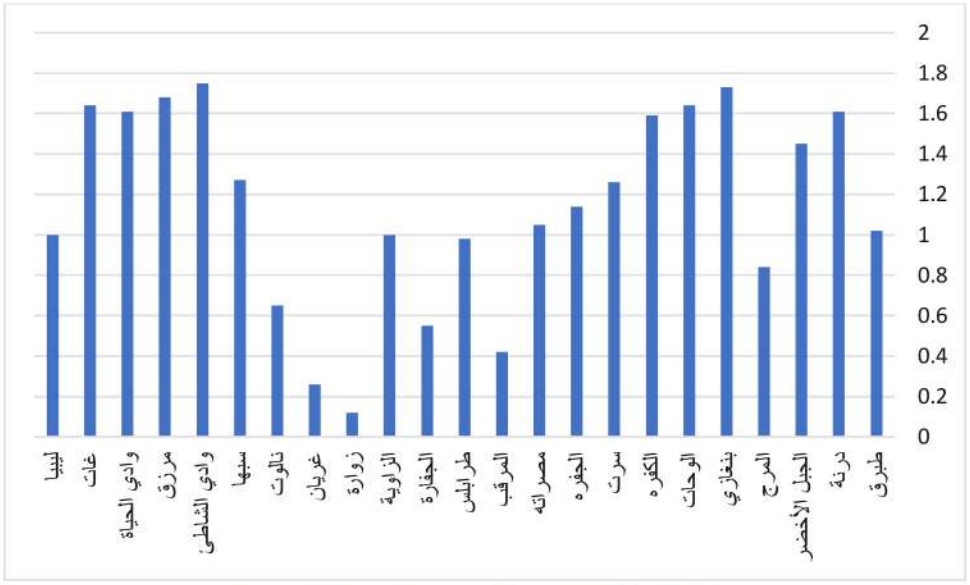
2. مياه الشرب

يعتبر توفير المياه النقية والآمنة صحياً للاستعمال البشري من بين العوامل التي تقاس بها مستويات الأداء التنموي على المستويين الوطني والمناطق، وهو يقيس عدد الأسر التي تتوفر لها في مساكنها مياه نقية وصالحة للاستعمال الآدمي، وفي هذا السياق تبين نتائج التعداد العام للسكان 2006 أن قيم حصيلة الانتفاع من خدمات مياه الشبكة العامة على مستوى المناطق تراوحت ما بين 1.75 كأعلى قيمة لمنطقة وادي الشاطئ، و0.12 كأدنى قيمة لمنطقة زوارة، وهذا يشير إلى وجود خلل وتباين كبير فيما بين المناطق يصل إلى (1 إلى 15) ضعفاً تقريباً، وذلك بالرغم من أن عدد المناطق التي تحصلت على قيم تساوي الواحد الصحيح فأكثر هي (15) منطقة، وبنسبة 68.2 %، أي أن أكثر من ثلثي المناطق يتمتع بمستوى انتفاع يساوي أو أعلى من المستوى الوطني ومع كل هذا هناك مجموعة من المناطق حصيلة انتفاعها من هذه الخدمة ضعيفة جداً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغالبية من السكان الليبيين لا يستعملون مياه الشبكة العامة في الشرب مباشرة، وأن أغلب استعمالات الشرب هي عن طريق المياه المعالجة باستخدام مكينة تنقية المياه، أما مياه الشبكة العامة في الغالب تستخدم للطهي والغسيل مع الاستعمالات الإنسانية الأخرى، وكما تشير بيانات الجدول (10) والشكل (10) أن مناطق زوارة وغريان والمرقب والجفارة ونالوت حصيلتها متدنية جداً من هذه الخدمة الأساسية للحياة.

الجدول (10) الحصول على المياه

المناطق	المعدل	الحصيلة
طبرق	55.13	1.02
درنة	87.09	1.61
الجبل الأخضر	78.81	1.45
المرج	45.71	0.84
بنغازي	94.02	1.73
الواحات	89.19	1.64
الكفرة	86.41	1.59
سرت	68.44	1.26
الجفره	61.92	1.14
مصراته	57.13	1.05
المرقب	22.69	0.42
طرابلس	53.33	0.98
الجفارة	29.56	0.55
الزاوية	54.11	1.00
زوارة	6.70	0.12
غريان	14.04	0.26
نالوت	35.32	0.65
سبها	69.10	1.27
وادي الشاطئ	95.03	1.75
مرزق	91.24	1.68
وادي الحياة	87.42	1.61
غات	89.19	1.64
ليبيا	54.26	1.00



الشكل (10) الحصول على المياه (الحصيلة)

ويمكن توضيح فجوة التباين فيما بين المناطق من حيث السعة ونسبته كما يلي:

سعة التباين = 1.75 - 0.12 = 1.63 نقطة

النسبة = (1.63 / 1.75) * 100 = 93.1 %

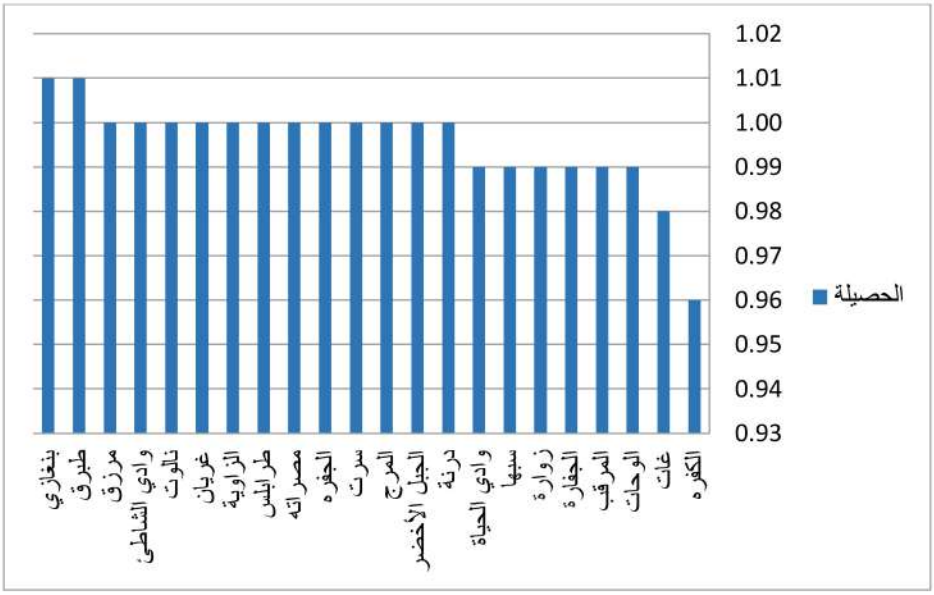
وهذا المستوى وهذه النسبة يؤكدان على وجود فجوة تباين واسعة جداً بين المنطقة ذات الأدنى حصيلة والمنطقة ذات الأعلى حصيلة.

3. الإنارة

يمثل إيصال الإنارة للسكان وعلى نطاق واسع عامل هام من عوامل قياس الأداء التنموي ومؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة، وفي هذا الخصوص توضح نتائج التعداد العام للسكان أن قيم حصيلة الانتفاع للمناطق قد تراوحت ما بين 1.01 كأعلى قيمة لمنطقة درنة، و 0.956 كأدنى قيمة لمنطقة الكفرة، ومن ثم فإن التباين بين المناطق هو ضيق إلى حد التماثل تقريباً، كما توجد (14) منطقة تحصلت على قيم تساوي الواحد صحيح أو أكثر وبنسبة تصل 63.6 % أما باقي المناطق بلغت فيها هذه القيمة ما بين (0.99 و0.96)، وهذا يعكس درجة عالية من عدالة التوزيع والإنصاف بين المناطق في التمتع بهذه الخدمة، (الجدول 11) والشكل (11).

الجدول (11) الإنارة

المناطق	المعدل	الحصيلة
طبرق	99.00	1.01
درنة	98.72	1.00
الجبل الأخضر	98.12	1.00
المرج	98.73	1.00
بنغازي	98.94	1.01
الواحات	97.61	0.99
الكفرة	94.07	0.96
سرت	98.78	1.00
الجفرة	98.43	1.00
مصراته	98.76	1.00
المرقب	97.82	0.99
طرابلس	98.67	1.00
الجفارة	97.72	0.99
الزاوية	98.07	1.00
زوارة	97.78	0.99
غريان	98.57	1.00
نالوت	98.57	1.00
سبها	97.40	0.99
وادي الشاطئ	98.43	1.00
مرزق	98.23	1.00
وادي الحياة	97.56	0.99
غات	96.43	0.98
ليبيا	98.35	1.00



الشكل (11) الربط بالشبكة العامة للإنارة وحصيلة الانتفاع

ويمكن توضيح فجوة التباين فيما بين المناطق من حيث السعة ونسبتها كما يلي:

سعة التباين =1.01 – 096 = 0.05 نقطة

النسبة = (0.05 / 1.01) * 100 = 4.95

ويشير هذا المستوى وهذه النسبة إلى ضيق فجوة التباين بين المناطق إلى درجة كبيرة جداً، وأن جميع المناطق على مستويات متقاربة من حصيلة الانتفاع من خدمات مؤشر الإمداد بخدمات الإنارة العامة.

د. الخدمات الصحية

تمثل الخدمات الصحية أحد أهم المكونات في تعزيز الأداء التنموي، وأن التمتع بالخدمات الصحية يمثل أحد المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي تقيم بها مستويات التنمية البشرية، كما جاء في التقرير الدولي للتنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن الخدمات الصحية كانت أحد مكونات الأهداف الثمانية للتنمية الألفية، ويحتوي مجال الخدمات الصحية على ثلاثة ميادين توفرت عنها بيانات أكثر تفصيلاً حسب المناطق وهي كالآتي:

1 أسرة المستشفيات الصحية[2]

اشتملت أسرة المستشفيات محل الاهتمام هنا على كل من أسرة المستشفيات الحكومية وأسرة العيادات بالقطاع الخاص، حيث توضح بيانات التقرير الإحصائي السنوي لعام 2011 الصادر عن مركز المعلومات والتوثيق بوزارة الصحة، أن مجموع عدد الأسرة قد بلغ 22777 سرير موزعة بين 20689 سرير بالمستشفيات الحكومية و2088 سرير بالعيادات الخاصة.

وقد أظهرت نتائج الحسابات وفقاً لتقديرات عدد السكان لسنة 2011 أن المعدل الوطني قد بلغ 281 شخص للسرير الواحد، إلا أن هذا المعدل تباين فيما بين المناطق قد بلغ أعلى معدل بمنطقة الجفارة بمستوى يصل إلى 1160 شخص للسرير الواحد، وسجل أقل معدل بمنطقة طرابلس بمستوى 165 شخص للسرير الواحد، ومن المعلوم أنه كلما يكون المعدل أقل كلما يكون أفضل من حيث مستوى الخدمات، ومن ثم فإن سكان طرابلس يحصلون على مستوى من الخدمات الصحية في هذا المجال أفضل من المناطق الأخرى، هذا مع العلم أن هناك الكثير من سكان المناطق المجاورة يتلقون العديد من الخدمات الصحية بالمرافق الصحية المتواجدة في طرابلس، ويلاحظ أن أغلب المناطق هي أكثر من المتوسط الوطني ما عدا 7 مناطق فقط.

ومما تقدم نجد أن التباين شاسع فيما بين أعلى معدل بمنطقة الجفارة وأقل معدل بمنطقة طرابلس، حيث يصل هذا التباين إلى أكثر من أربعة أضعاف، وحيث أن منطقة الجفارة هي من المناطق المجاورة لمنطقة طرابلس، فإن هذا التباين قد لا يعني الشيء الكثير نظراً لأن الكثير من

2 – الحكومة الليبية المؤقتة – وزارة الصحة – التقرير الإحصائي السنوي 2011 – مركز المعلومات والتوثيق بوزارة الصحة.

متساكني هذه المنطقة يستفيدون من خدمات المرافق الصحية المتواجدة بمنطقة طرابلس، ولكن يكون هذا التباين ذو معنى كبير في حالة المناطق البعيدة مثل وأدي الحياة والواحات ومرزق وإجدابيا، والتي تحصلت على أعلى المعدلات.

وكنتيجة للتباين في مستوى المعدلات ظهر أيضاً التباين واضح على مستوى قيم الانتفاع، فقد تحصلت منطقة طرابلس على أعلى علامة، في حين تحصلت كل من الجفارة ووأدي الحياة والواحات وسرت على أقل علامة، وبلغ حجم التباين في علامات الانتفاع 253.2 % وهو تباين شاسع.

إن ذلك التباين يشير إلى مستوى عال من التباين في الانتفاع بالخدمات الصحية في هذا الميدان فيما بين المناطق ما يستلزم إعادة النظر في خريطة المرافق الصحية والعمل على إعادة توزيعها بشكل أكثر عدالة وبخاصة للمناطق النائية.

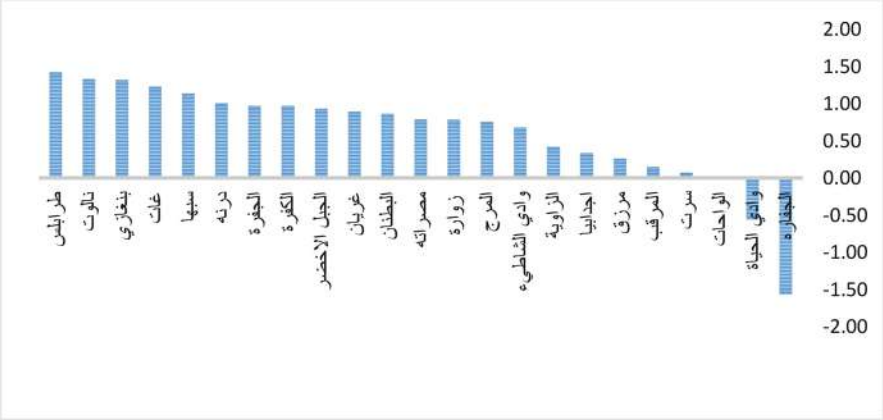
توضح بيانات الجدول (12) والشكل (12) أن التفاوت في حصيلة الانتفاع من الخدمات الصحية في هذا المجال من حيث مستوى ونسبة التفاوت بين أعلى وأدنى حصيلة هي كالآتي:

سعة التفاوت = 1169 – 165 = 995 نقطة

نسبة التفاوت = (995 /1160) * 100= 85.8 %

الجدول (12) أسرة المستشفيات

المناطق	المعدل	العلامة
البطنان	311	0.89
درنه	273	1.03
الجبل الأخضر	285	0.99
المرج	316	0.88
بنغازي	184	1.35
اجدابيا	439	0.44
الواحات	514	0.17
الكفرة	264	1.06
سرت	512	0.18
الجفرة	262	1.07
مصراته	413	0.53
المرقب	524	0.14
طرابلس	165	1.41
الجفارة	1160	-2.13
الزاوية	492	0.25
زوارة	356	0.73
غريان	284	0.99
نالوت	172	1.39
سبها	251	1.11
وادي الشاطئ	337	0.80
مرزق	445	0.42
وادي الحياة	651	-0.32
غات	198	1.30
ليبيا	281	1.00



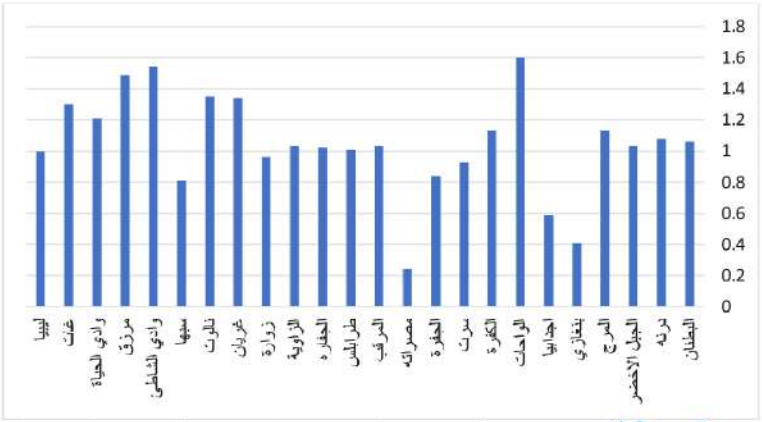
الشكل (12) مؤشرات الانتفاع بالخدمات الصحية (أسرة المستشفيات)

2. المرافق الصحية

شملت المرافق الصحية محل البحث كل من العيادات المجمعة والمراكز الصحية وعيادات الأسنان ووحدات الرعاية الصحية الأولية التي تتبع القطاع الحكومي، والمصحات والعيادات التي تتبع القطاع الخاص، حيث بلغ مجموعها 2239 مرفق صحي عام 2011.

وتوضح نتائج تحليل البيانات الإحصائية عن المرافق الصحية والبيانات التقديرية لعدد السكان حسب المناطق لعام 2011، أن أعلى معدل هو لمنطقة مصراته، حيث سجل 4564 شخص للمرفق الواحد، في حين سجلت منطقة الواحات أدني معدل وصل إلى 1028 شخص للمرفق الواحد، ومن ثم فإن التباين على مستوى المعدلات قد بلغ أكثر من أربعة أضعاف.

وفي حالة علامات الانتفاع بالخدمات الصحية، وكما هو الحال في حالة الأسرة، فإن أعلى معدل هو أقل تمتعاً وينال مستوى أقل من الخدمات، حيث تتناسب علامات الاستفادة مع علامات الانتفاع، ومن ثم نجد أن مصراته الأعلى معدلاً، سجلت الأدنى علامة وصلت إلى 0.24 نقطة، في حين سجلت الواحات الأقل معدلاً، أعلى علامة وصلت إلى 1.60 نقطة، وذلك كما توضحها بيانات الشكل (13) والجدول (13)، حيث نجد أن التفاوت في حصيلة الانتفاع من الخدمات الصحية في هذا المجال من حيث مستوى ونسبة التفاوت بين أعلى وأدنى حصيلة هي كالآتي:



الشكل (13) مؤشرات الانتفاع بالخدمات الصحية (المرافق الصحية)

مستوى التفاوت = 1.60 - 0.24 = 1.36 نقطة

نسبة التفاوت = (1.60 / 1.36) * 100 = 85 %

ومن جانب آخر توضح تلك البيانات أن جل المناطق تتحصل على علامة انتفاع تزيد عن المستوى الوطني، حيث بلغ عدد هذه المناطق ستة عشر منطقة من بين اثنين وعشرين منطقة، ما يؤكد على انتشار واسع لمثل هذه الخدمات على المستوى الوطني.

كما توضح بيانات الجدول (13) والشكل (13) أن المناطق النائية والصغيرة هي التي تتحصل على علامات انتفاع أعلى من المناطق الكبيرة والساحلية مثل مصراته وبنغازي وطرابلس، علما بأن هذه المناطق تقدم خدماتها للعديد من سكان المناطق الأخرى، ما يعني أن علامات الانتفاع بالخدمات الصحية في هذا المجال هي في حقيقة الأمر أقل مما هي عليه.

الجدول (13) المرافق الصحية

المناطق	المعدل	العلامة
البطنان	2433	1.06
درنه	2398	1.08
الجبل الأخضر	2518	1.03
المرج	2261	1.13
بنغازي	4117	0.41
إجدابيا	3661	0.59
الواحات	1028	1.60
الكفرة	2259	1.13
سرت	2787	0.93
الجفرة	3021	0.84
مصراته	4564	0.24
المرقب	2514	1.03
طرابلس	2573	1.01
الجفارة	3535	1.02
الزاوية	2528	1.03
زوارة	2705	0.96
غريان	1703	1.34
نالوت	2696	1.35
سبها	3076	0.81
وادي الشاطئ	1139	1.54
مرزق	1313	1.49
وادي الحياة	2056	1.21
غات	1824	1.30
ليبيا	2595	1.00

3. القوى العاملة الطبية

مجموع القوى العاملة الصحية تتضمن كل القوى العاملة الوطنية وغير الوطنية العاملة بالمرافق الصحية بما في ذلك المستشفيات في القطاع العام، أي التي لا يدخل فيها العاملون بالقطاع الخاص ولا يدخل فيها العاملون بديوان وزارة الصحة ومكاتب الخدمات بالمناطق، وتتكون القوى العاملة هذه من الفئات الطبية الآتية:

* الأطباء.
* أطباء الأسنان.
* الصيادلة.
* تمريض وقابلات.
* فنيون.
* إدارية وخدمية.

لقد أظهرت البيانات المتاحة عن القوى العاملة بالمرافق الطبية لعام 2011 في علاقتها بعدد السكان حسب المناطق لنفس السنة، أن المعدل العام على المستوى سجل 96 شخص لكل مشتغل في المرافق الصحية، في حين بلغ 203 شخص للمشتغل الواحد كأعلى معدل بمنطقة بنغازي، و23 شخص للمشتغل الواحد كأدنى معدل بمنطقة غات.

وحيث أن الانتفاع بالخدمات الصحية في هذا الميدان يتناسب عكسياً مع مستوى المعدل المحقق للمنطقة، وعليه فإن بنغازي تكون أقل مستوى انتفاع، في حين منطقة غات هي أعلى مستوى انتفاع، وإن مستوى التباين بين المعدلات يصل إلى أكثر من الضعفين بين أعلى وأدنى معدل.

ومن جانب آخر، وكما هو موضح في الجدول (14) والشكل (14) أن علامات الانتفاع بالخدمات الصحية قد تراوحت ما بين 1.76 نقطة كأعلى علامة لمنطقة غـات، و(0.11 –) نقطة لمنطقة بنغازي.

واعتماداً على هذه المستويات في العلامات، فإن التباين في نقاط الانتفاع من الخدمات الصحية في ميدان قوة العمل بالمرافق الصحية من حيث الاتساع والنسبة بين أعلى وأدنى حصيلة، هو كالآتي:

اتساع فجوة التباين = 1.76 – (0.11 –) = 1.87 نقطة

النسبة = (1.76 / 1.87) * 100 = 106.25

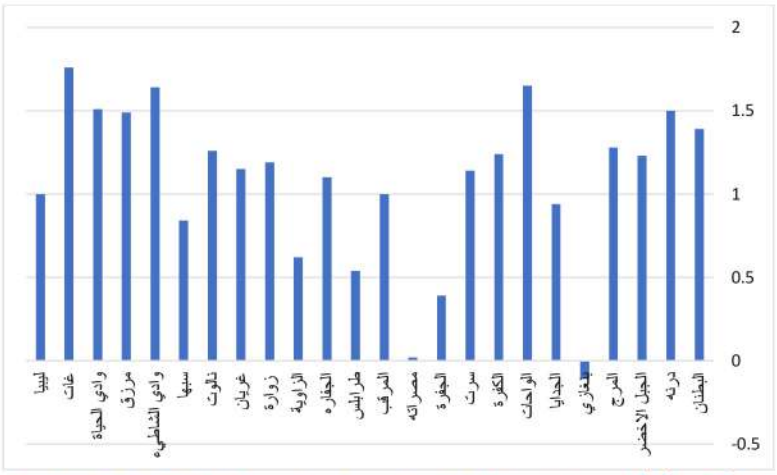
وهذا يشير إلى اتساع فجوة التباين ونسبته فيما بين المناطق في هذا العنصر الخدمي.

كما توضح البيانات في الجدول (14) والشكل (14) أن سبعة عشر منطقة تتحصل على علامة تزيد عن المتوسط الوطني، وأن السبعة الباقية هي أدنى من المتوسط الوطني، وأن الغالبية من هذه المجموعة الأخيرة مستويات انتفاعها متدنية جداً، بل أن بعضها بالسالب كبنغازي أو لا شيء مثل مصراته.

كما توضح تلك البيانات أن أغلب المدن الكبيرة الساحلية هي من مجموعة مستوى الانتفاع المتدني، ما ينعكس ذلك على مستوى الانتفاع العام على اعتبار أن هذه المدن تأوي النسبة الغالبة من مجموع السكان بالبلاد.

الجدول (14) القوى العاملة

المناطق	المعدل	العلامة
البطنان	59	1.39
درنه	48	1.50
الجبل الأخضر	74	1.23
المرج	69	1.28
بنغازي	203	-0.11
الجدايا	102	0.94
الواحات	34	1.65
الكفرة	73	1.24
سرت	83	1.14
الجفرة	154	0.39
مصراته	189	0.02
المرقب	96	1.00
طرابلس	140	0.54
الجفارة	86	1.10
الزاوية	132	0.62
زوارة	77	1.19
غريان	81	1.15
نالوت	70	1.26
سبها	111	0.84
وادي الشاطئ	35	1.64
مرزق	48	1.49
وادي الحياة	47	1.51
غات	23	1.76
ليبيا	96	1.00



الشكل (14) مؤشرات الانتفاع بالخدمات الصحية (القوة العاملة الطبية)

الجدول (14أ) مؤشر الأطباء للعام 2011

المنطقة	المعدل	الحصيلة
البطنان	2398	-0.76
درنه	1233	0.56
الجبل الأخضر	1698	0.04
المرج	1620	0.13
بنغازي	894	0.97
اجدابيا	1949	-.25
الواحات	791	1.09
الكفرة	1581	0.18
سرت	1238	0.57
الجفرة	1510	0.26
مصراته	1273	0.53
المرقب	1885	-0.17
طرابلس	391	1.55
الجفارة	1077	0.76
الزاوية	686	1.21
زوارة	1403	0.38
غريان	863	1.01
نالوت	2208	-0.54
سبها	1091	0.74
وادي الشاطئ	1881	-0.17
مرزق	1405	0.38
وادي الحياة	3256	-1.75
غات	1395	0.39
ليبيا	868	1.00

*** الأطباء**

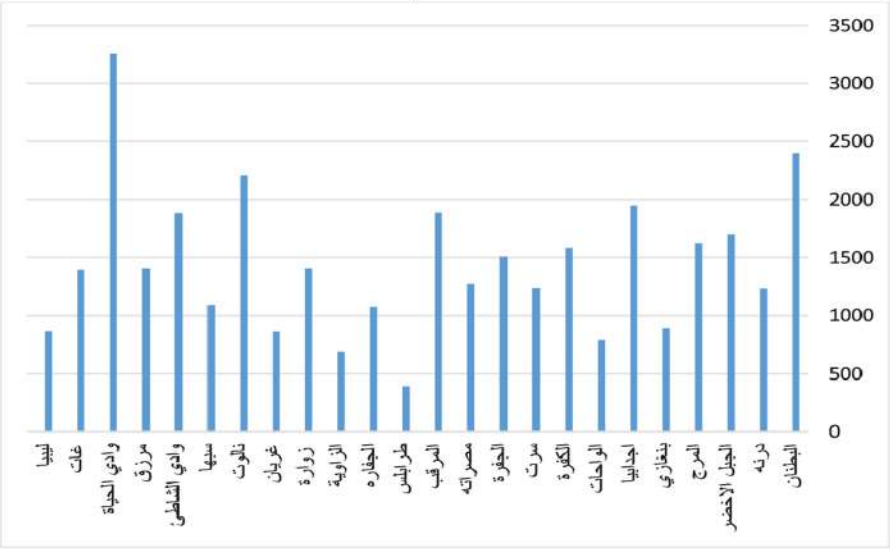
يمثل مؤشر الأطباء كل من الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة، وكما توضحه بيانات الجدول (14أ) والشكل (14أ)، أن المعدل الوطني قد يلغ 868 شخص للطبيب الواحد، في حين يتراوح على مستوى المناطق ما بين 391 شخص للطبيب الواحد كأدنى معدل بمنطقة طرابلس، و3256 شخص للطبيب الواحد كأعلى معدل بمنطقة وأدي الحياة (على اعتبار أن الزيادة في عدد الأشخاص للطبيب الواحد تعني قصور في مستوى الإشباع من هذه الخدمة)، كما توضح تلك البيانات أن أربعة مناطق فقط التي سجلت معدلات (شخص / طبيب) أعلى من المعدل الوطني.

أما من حيث حصيلة انتفاع المناطق من معدلات (شخص/طبيب)، فقد بلغت أعلى حصيلة انتفاع بمنطقة طرابلس وبقيمة تصل إلى 1.55 نقطة، في حين بلغت أدنى حصيلة بمنطقة وأدي الحياة وبقيمة سالبة تصل إلى (- 1.75)، ومن ثم فإن التباين كبير في مستوى الانتفاع من خدمات الأطباء فيما بين المناطق، حيث كانت سعة التباين ونسبته كالآتي:

السعة = 1.55 - (- 1.75) = 3.25 نقطة

النسبة = (1.55 / 3.23) * 100 = 209.7 %

وهذا يعكس درجة عالية جداً من التباين فيما بين المناطق.



الشكل (14أ) مؤشر الأطباء للعام 2011

الجدول (14ب) مؤشر الممرضين لعام 2011

المنطقة	المعدل	الحصيلة
البطنان	289	0.80
درنه	106	1.56
الجبل الأخضر	161	1.33
المرج	152	1.37
بنغازي	554	(0.29 -)
اجدابيا	185	1.23
الواحات	68	1.72
الكفرة	144	1.40
سرت	266	0.90
الجفرة	325	0.65
مصراته	561	(0.32 -)
المرقب	332	0.62
طرابلس	646	(0.68 -)
الجفاره	197	1.18
الزاوية	413	0.29
زوارة	134	1.45
غريان	215	1.11
نالوت	154	1.36
سبها	288	0.81
وادي الشاطئ	48	1.80
مرزق	94	1.61
وادي الحياة	81	1.66
غات	68	1.72
ليبيا	242	1.00

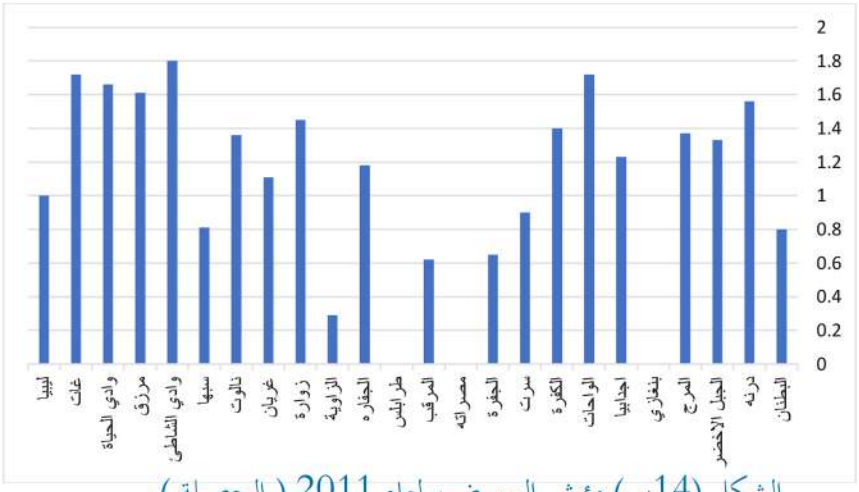
*** الممرضين والممرضات**

يشمل مؤشر الممرضين كل من الممرضين والممرضات العاملين بالمرافق الصحية، وتوضح بيانات الجدول (14ب) أن معدل (شخص/ عنصر تمريض) قد سجل على المستوى الوطني 242 شخص لكل عنصر واحد من التمريض كأدنى معدل بكل من غات والواحات، في حين تم تسجيل كأعلى معدل بمنطقة طرابلس وبمعدل 646 شخص لكل عنصر من التمريض، (علماً بأنه مثل حالة معدلات طبيب لكل عدد من الأشخاص)، ويلاحظ أن جميع مناطق الجنوب باستثناء منطقة سبها، وكذلك منطقة الواحات، سجلت معدلات مرتفعة، وهذا يشير إلى توفر عنصر التمريض بشكل قد يزيد عن الحاجة الحقيقية لخدماتهم، وقد يرجع السبب إلى قلة توفر ميادين تعليمية واسعة أمام العنصر النسائي في مناطق الدواخل، وأن مجالات عمل المرأة محصورة في أنشطة محدودة كالتعليم والصحة والإدارة العامة.

وبالنسبة لحصيلة الانتفاع من خدمة التمريض على مستوى المناطق الشكل (14ب)، نجد أن أعلى حصيلة كانت للمناطق التي حققت أدني معدل وهما غات والواحات وبقيمة تصل إلى 1.72 نقطة لكل واحدة منهما، في حين كانت أدنى حصيلة لمنطقة طرابلس وبقيمة سالبة تصل إلى (- سعة التباين 0.68) نقطة

سعة التباين = 646 – 48 = 595 نقطة

نسبة التباين = (595/646) * 100 = 92.1 %



الشكل (14ب) مؤشر الممرضين لعام 2011 (الحصيلة)

هـ. الإنفاق التنموي[3]

يمثل الإنفاق التنموي إجمالي القيمة التعاقدية لمشروعات وبرامج التنمية لعامي 2009 و2010 موزعة حسب المناطق وهي السنتين اللتين تم الحصول على بيانات عنهما في هذا المجال.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي القيمة التعاقدية الموزعة على المناطق تمثل نحو 73.4 % من مجموع الإنفاق التنموي على مستوي الاقتصاد الوطني لعام 2009، و80.9 % لعام 2010، أي أن هناك نسبة من هذا الإنفاق على مشروعات وبرامج أما أنها تخص أكثر من منطقة أو غير معروفة الموقع، ومن ثم فإن ما سنشير إليه سوف لن يكون دقيق بالشكل المطلق، وإنما مؤشراً ذي قيمة عالية في توضيح مستوى العدالة في توزيع الإنفاق الإنمائي على مشروعات وبرامج التنمية من موارد الخزانة العامة بين المناطق، وأن الاهتمام بهاتين السنتين معا يأتي في إطار تحديد اتجاه هذا التوزيع هل هو في صالح العدالة أم هو غير ذلك.

إن إجمالي القيمة التعاقدية لمشروعات وبرامج التنمية لا تعكس كامل الإنفاق الحقيقي في واقع الأمر، وإنما التزام قانوني بالإنفاق بعد ما تم التوقيع على العقود من طرفي التعاقد، كما أن هذه القيمة ليست لسنة واحدة أو أن ما تم تسديده قد أنفق في هذه السنة وإنما هناك عقود منذ سنوات سابقة وتم الصرف عليها في تلك السنوات، ولكن هذا ما تظهره حسابات متابعة تنفيذ الباب الثالث من الميزانية العامة لعام 2009، وفي هذا السياق نجد أن إجمالي القيمة التعاقدية لمشروعات وبرامج التنمية لعام 2009 الموزعة على مستوى المناطق بلغت (104017.8) مليون دينار، ما تم تسديده من هذه القيمة حتى 31 /12/ 2009 ، وهو مبلغ (28156.5) مليون وعليها باقي التزام يصل إلى (75861.3) مليون دينار، وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2010، وإن كانت ليست بنفس القيمة.

1. الإنفاق التنموي لعام 2009

بلغ إجمالي القيمة التعاقدية لمشروعات وبرامج التنمية الموزعة على مستوي المناطق لعام 2009 (104017.8) مليون دينار، وتمثل 73.4 % من القيمة التعاقدية لمشروعات وبرامج التنمية حتى 31 / 12 / 2009.

بلغ متوسط نصيب الفرد من هذه القيمة التعاقدية على المستوى الوطني (18635.8) دينار ليبي، في حين سجلت أعلى قيمة بمنطقة سرت وبمبلغ يصل إلى (44767.1) دينار ليبي، وسجلت أدنى قيمة بمنطقة

3 - وزارة التخطيط، تقرير متابة تنفيذ الباب الثالث للميزانية العامة للعام المالي 2009 - 2010

المرقب بمبلغ يصل إلى (7254.1) دينار ليبي، وهذا يشير إلى مستوى عال جداً من التباين في توزيع الإنفاق التنموي فيما بين المناطق، والذي يعزى إلى غياب أدوات التحقق من عدالة التوزيع للإنفاق التنموي على المستوي المكاني، ومن المعلوم أن هذه الأدوات تتمثل في توفر البيانات والمعلومات الإحصائية الحديثة والدقيقة والشاملة، إلى جانب دراسات الجدوى بجميع مكوناتها (اقتصادية واجتماعية وبيئية)، وكذلك توظيف المعايير التخطيطية المعتمدة في إقامة المشروعات والإنفاق عليها.

أما من حيث حصيلة الانتفاع من هذا الإنفاق على مستوى المناطق، فإن بيانات الجدول (15) والشكل (15) يوضحان أن أعلى حصيلة كانت لمنطقة سرت وبقيمة تصل إلى 2.59 نقطة، مقابل أدني قيمة لمنطقة المرقب تصل إلى 0.43 نقطة، ومن ثم فإن سعة فجوة التباين ونسبتها كانت كالآتي:

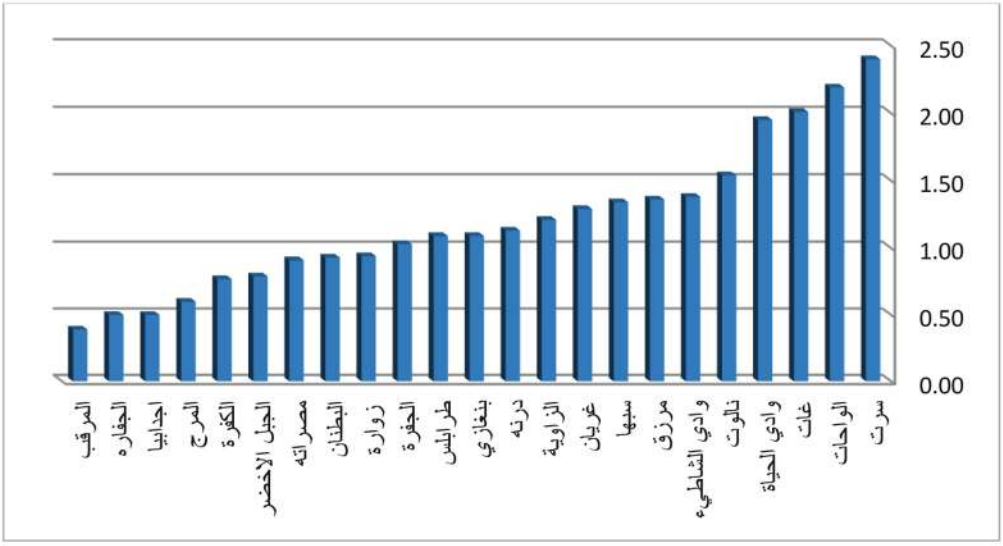
السعة = 2.40 - 0.39 = 2.01 نقطة

النسبة = (2.01 / 2.40) * 100 = 83.8 %

وهذه نسبة عالية جداً وتعكس حالة شديدة من عدم العدالة في توزيع الإنفاق التنموي فيما بين المناطق.

الجدول (15) نصيب الفرد من الإنفاق التنموي بالدينار وحصيلة الانتفاع

المنطقة	نصيب الفرد	الحصيلة
البطنان	17396.5	0.93
درنه	20969.5	1.13
الجبل الأخضر	14632.7	0.79
المرج	11210.8	0.60
بنغازي	20310.1	1.09
اجدابيا	9509.7	0.50
الواحات	40762.6	2.19
الكفرة	14311.2	0.77
سرت	44767.1	2.40
الجفرة	19243.8	1.03
مصراته	16868.2	0.91
المرقب	7254.1	0.39
طرابلس	20368.2	1.09
الجفارة	9384.9	0.50
الزاوية	22636.2	1.21
زوارة	17703.3	0.94
غريان	24011.7	1.29
نالوت	28745.8	1.54
سبها	24908.2	1.34
وأدي الشاطئ	25687.6	1.38
مرزق	25296.2	1.36
وأدي الحياة	36308.5	1.95
غات	37493.3	2.01
ليبيا	18635.8	1.00



الشكل (15) حصيلة الانتفاع من الإنفاق التنموي على مستوى المناطق لعام 2009

2. الإنفاق الإنمائي لعام 2010

سجل إجمالي القيمة التعاقدية لمشروعات وبرامج التنمية الموزعة على مستوى المناطق لعام 2010 مبلغ (116869.9) مليون دينار ليبي وبنسبة تصل إلى 80.9 % من القيمة الإجمالية لعقود مشروعات وبرامج التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني حتى 31 /12/ 2010، وبلغ نصيب الفرد على المستوى الوطني من هذا المبلغ (20550.7) دينار ليبي، في حين بلغ أعلى نصيب لمنطقة الكفرة وبقيمة تصل إلى (77074.5) دينار، وسجُل أدنى نصيب لمنطقة المرقب وبقيمة تصل إلى (6940.6) دينار ليبي، وهذا يعكس حالاً أوسع من التباين فيما بين المناطق مقارنة بما كان عليه في عام 2009.

توضح بيانات الجدول (16) والشكل (16) أن حصيلة الانتفاع من مؤشر الإنفاق التنموي على مستوي المناطق لعام 2010، تراوحت ما بين 3.75 درجة كأعلى حصيلة لمنطقة الكفرة، و0.34 نقطة كأدنى حصيلة لمنطقة المرقب، ومن ثم فإن سعة فجوة التباين ونسبتها كانت كالآتي:

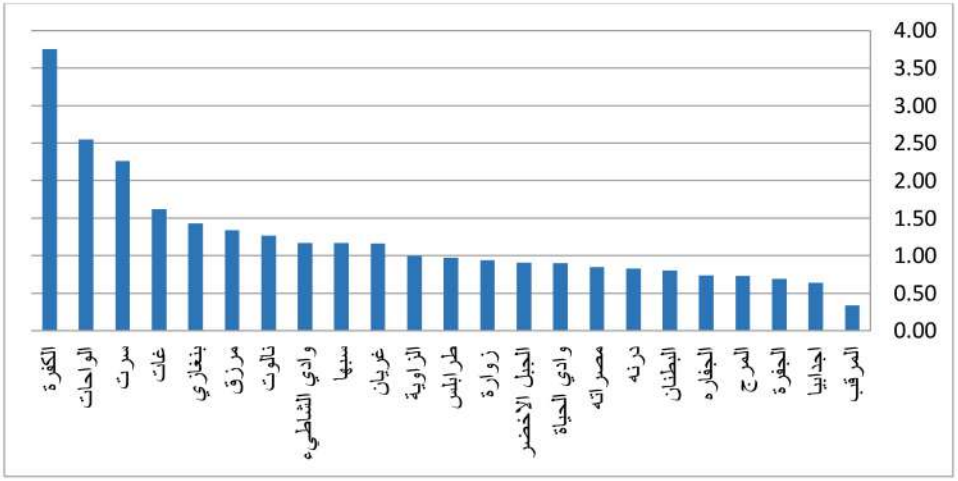
سعة التباين= 3.75 - 0.34 = 3.41 نقطة

النسبة = (3.41 / 3.75) * 100 = 90.9 % .

وهذه نسبة أعلى بكثير مما كان في عام 2009، ما يشير بأن الاتجاه في عدم تطبيق العدالة هو السائد، ولكن الملاحظ أن مستوى نصيب الفرد في مناطق الدواخل هو أعلى من المدن الكبيرة.

الجدول (16) نصيب الفرد من الإنفاق التنموي بالدينار وحصيلة الإنتفاع

المنطقة	نصيب الفرد	الحصيلة
البطنان	16408.1	0.80
درنه	17077.8	0.83
الجبل الأخضر	18642.8	0.91
المرج	14963.3	0.73
بنغازي	29372.6	1.43
اجدابيا	13223.4	0.64
الواحات	52348.6	2.55
الكفرة	77074.5	3.75
سرت	46391.7	2.26
الجفرة	14090.1	0.69
مصراته	17545.5	0.85
المرقب	6940.8	0.34
طرابلس	19871.9	0.97
الجفارة	15209.3	0.74
الزاوية	20494.0	1.00
زوارة	19274.9	0.94
غريان	23860.5	1.16
نالوت	26194.5	1.27
سبها	24057.1	1.17
وادي الشاطئ	24046.5	1.17
مرزق	27596.8	1.34
وادي الحياة	18569.7	0.90
غات	33237.9	1.62
ليبيا	20550.7	1.00



الشكل (16) حصيلة الانتفاع من مؤشر الإنفاق التنموي حسب المناطق للعام 2010

الخلاصة:

مما تقدم يمكن أن نستخلص بعض النقاط الهامة والتي سيتم توضيحها في الجدول (17) والذي يوضح مدى اتساع فجوة التباين ومعدل التباين بين المناطق في كل مؤشر من مؤشرات الخدمات التي تمت دراستها في هذا الفصل.

الجدول (17) سعة ومعدل التباين بين المناطق في الاستفادة من بعض الخدمات

ر، م	الخدمة	السعة التباين (نقاط)	المعدل (%)
أولاً	الخدمات التعليمية		
1	التمدرس	0.39	29.9
2	القراءة والكتابة	0.11	10.9
3	التعليم العالي	1.09	74.7
4	الالتحاق المدرسي	0.14	13.1
ثانياً	المشاركة في النشاط الاقتصادي لقوة العمل		
5	مجموع القوى العاملة	0.47	37.3
6	الرجال	0.34	0.29
7	النساء	1.24	72.5
8	التوظيف لمجموع العاملين	0.32	37.4
9	التوظيف للرجال	0.24	21.4
10	التوظيف للنساء	0.57	45.2
11	البطالة لقوة العمل الرجال	21,4	82.2
12	النساء	42.6	88.2
13	المجموع	25.6	82.3
14	الإعالة	0.52	40.3
ثالثاً	الخدمات الصحية		
15	المرافق الصحية	1.36	1.86
16	الأسرة	995	85.6
17	مجموع القوى العاملة الصحية	1.87	106
18	الأطباء	3.25	209.7
	الممرضين والممرضات	595	92.1
رابعا	الإنفاق التنموي		
20	لسنة 2009	2.01	83.8
21	لسنة 2010	2.41	90.9

ومن بيانات الجدول 17 أعلاه يتبين الآتي:

1. ثلاثة عشر خدمة من أصل إحدى وعشرون خدمة لا تتوفر فيها العدالة في توزيعها بين المناطق، أو بالأحرى لا توجد عدالة في الانتفاع بها في ما بين المناطق وبنسبة 62 % من مجموع العينة محل البحث.
2. أفضل عدالة في توزيع الخدمات بين المناطق كانت، خدمات التعليم.
3. من بين عشر مؤشرات أداء لقوة العمل، هناك ست مؤشرات لا تعكس العدالة في توزيعها بين المناطق، وهي مشاركة المرأة في النشاط، ومعدلات توظيف المرأة، ومعدلات البطالة لكل من الرجال والنساء والمجموع، ومعدل الإعالة.
4. يوجد تباين كبير في الخدمات الصحية وبالتحديد في قوة العمل الصحية بجميع تصنيفاتهم، أطباء وممرضين وممرضات.
5. يوجد تباين كبير في الإنفاق التنموي الذي هو أساس أي تنمية وتعزيز بناء القدرات المحلية لتلبية احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، وبما أن الإنفاق التنموي هو الأساس، فلا تستقيم العدالة في توزيع الخدمات ما لم تترسخ العدالة في توزيع الإنفاق التنموي بين المناطق.

التوصيات:

من خلال ما تقدم نوصي بالآتي.

1. التركيز على ضرورة تحقيق العدالة في توزيع وإنفاق مخصصات التنمية للمشاريع الموزعة (المشاريع التنموية التي تخص المناطق أو البلديات)، مع الأخذ في الاعتبار أثر المشاريع المركزية على الأداء التنموي في المناطق أو البلديات التي تقع بداخلها هذه المشاريع.
2. أن يتم تخصيص الموارد المالية للإنفاق الإنمائي على المناطق أو البلديات وفقاً للمعيار الوطني الموحد، واعتماداً على إنجاز مشروع أطلس التنمية، وأن يكون تخصيص الموارد وفق الاحتياجات الفعلية وليس وفقاً للرغبات.

احتساب دليل التنمية البشرية الوطني 2022

احتساب دليل التنمية البشرية الوطني 2022

يتضمن هذا الملحق احتساب دليل التنمية البشرية للأداء التنموي للاقتصاد الوطني للعام 2022، إلى جانب الإشارة إلى مصادر البيانات المستخدمة في احتساب مؤشرات التنمية البشرية قي هذا التقرير، حيث يتناول بالتحديد النقاط التالية:

- البيانات الإحصائية الحديثة والأكثر موثوقية التي استخدمت في احتساب هذه المؤشرات.
- احتساب كل المؤشرات طبقاً للمفاهيم والأساليب الفنية والصيغ الرياضية المعتمدة في تقارير التنمية البشرية الدولية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- بعض المؤشرات المستخدمة في التقارير الدولية تم تضمينها، وأخرى تم استبعادها وفقاً لحاجة هذا التقرير من جانب، ومدى توفر المعلومات ذات العلاقة من جانب آخر.
- بعض الصيغ الرياضية لاحتساب المؤشرات تم تعديلها لكي تكون متناسقة مع ما هو متاح من معلومات وبيانات ذات العلاقة.

• دليل التنمية البشرية:

تم احتساب دليل التنمية البشرية الوطني على أساس مؤشرات التنمية الرئيسية الثلاث وهي:

- توقع الحياة عند الميلاد، والذي يقاس من خلال متوسط العمر المتوقع للحياة.
- التحصيل التعليمي الذي يقاس عن طريق مؤشرين أثنين هما:

أ. معدل القراءة والكتابة لدى السكان 15 سنة فما فوق.

ب.معدل الالتحاق الإجمالي للسكان في السن المدرسية (6 – 24 سنة) لكل المستويات التعليمية.

- مستوى المعيشة الذي يقاس عن طريق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالقوة الشرائية التعادلية للدولار الأمريكي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الحسابات لتلك المؤشرات تمت وفقاً للتعديلات التي أجراها التقرير الدولي للتنمية البشرية للعام 1995،كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1) القيم العليا والدنيا لمؤشرات التنمية البشرية [1]

المؤشر	القيمة	
	الدنيا	العليا
العمر المتوقع عند الميلاد.	25	85
الأمية للسكان 15 سنة فأكثر.	0	100
الالتحاق الإجمالي لكل المراحل التعليمية.	0	100
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالقوة الشرائية التعادلية للدولار الأمريكي.	100	40000

واعتماداً على ما تقدم يتم احتساب دليل الدخل طبقاً للتعديلات المشار إليها سلفاً ووفقاً للصيغة الرياضية التالية:

W (y) = Log Y –Log min / Log y max – logy min

والخطوات التالية توضح احتساب دليل التنمية البشرية، اعتماداً على البيانات المتاحة للمؤشرات الرئيسية لعام 2022 التي تمثل مستويات الأداء للاقتصاد الوطني خلال هذه السنة، والبيانات هي بالتالي:

- متوسط العمر المتوقع عند الميلاد 73 سنة[2] .
- معدل القراءة والكتابة للسكان 15 سنة فأكثر 91.6 %.
- معدل الالتحاق الإجمالي للسكان في السن المدرسية (4 – 26 سنة) 90.6 %.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022 بسعر عام 2003[3] مقوماً بالقوة الشرائية التعادلية للدولار والذي يعتمد على البيانات التالية:

أ. الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 (116499.6354 مليون دينار ليبي).

ب. السكان المقيمون في البلاد (تم أخذ عدد مجموع السكان ليبيون وغير ليبيين لعام 2020 نظراً لعدم توفر تقديراتهم للعام 2022.

- سكان ليبيون 6607733 نسمة.
- سكان غير ليبيين 1085982 نسمة.
- المجموع 7693715 نسمة.

ومن خلال استخدام تلك المعدلات وقيمها الدنيا والعليا نحصل على أدلة المؤشرات الرئيسية الثلاث لدليل التنمية البشرية ضمن للتقرير الوطني السادس للتنمية البشرية 2022 وفق التالي:

دليل العمر المتوقع عند الميلاد

(73 – 25 / 85 – 25) = (48 / 60) = 0.800

دليل القراءة والكتابة= (90.6 – 0) / (100 – 0).

0.906 + 100 / 90.6=

دليل الالتحاق المدرسي= (91.6 – 0) / (100-0)

0.916 = 100 / 91.6 =

دليل التحصيل التعليمي=3/2(0.906)+ 3/1 (0.916)

0.909 = 0.305 + 0.604 =

1 – تقرير التنمية البشرية الدولي 1995.
2 – شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة التوقعات السكانية العالمية.
3 – تقديرات اعتماد على بيانات الناتج المحلي للسنوات 2017 – 2019 الواردة في نشرة مصرف ليبيا المركزي، المجلد 62 الربع الثاني 2022.

-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 116499635400 / 7693715 =15142.2دينار ليبي في سنة 2021.

- متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي للعام 2021 (1 دولار = 4.48 دينار).

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي.

- نصيب الفرد بالدولار= 15142.2 /4.48 =3380 دولار.

- دليل الدخل=(لو3380 - لو100)/(لو40000 -لو 100)

= (2 – 3,529) / (2 - 4.602)

=(1.529/ 2.602) = 0.588

- دليل التنمية الوطني للعام 2022:

= (0,787 + 0.906 + 0,588) / 3 = 0,760

ويوضح الجدول (2) دليل التنمية البشرية للعام 2022 وفقاً لحسابات فريق التقرير ومقارنتة بدليل احتساب التنمية للعام 2018.

الجدول (2) دليل التنمية البشرية للعام 2022 وفقاً لحسابات فريق التقرير ومقارنتة بما تحقق في التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018

السنة	دليل العمر	دليل التحصيل التعليمي	دليل الدحل	الدليل
2022	0.800	0.909	0.588	0.765
2018	0.760	0.893	0.498	0.717

ويلاحظ من الجدول (2) الآتي: -

1 – إن أدلة التنمية الاجتماعية المتمثلة في دليل العمر ودليل التحصيل التعليمي (والمسئولة مباشرة على بناء الرأس المال البشري) هي الأعلى والأكثر صموداً في ظروف الركود والانكماش الاقتصادي الذي تعاني منه ليبيا منذ أكثر من عقد، عكس ما عليه الحال في أدلة المؤشرات الاقتصادية، والتي يمثلها الدخل، وهذا يؤكد أن التنمية التي تتحقق في الجوانب الاجتماعية هي السبيل الأمثل لتعزيز التنمية الاقتصادية.

2 –إن الفروق بزيادة مؤشرات عام 2022 عن عام 2018 بسيطة في المؤشرات الاجتماعية ولا تتعدى 0.027 في الألف للعمر و0.013 للتحصيل التعليمي، في حين كانت مرتفعة إلى حد ما في المؤشرات الاقتصادية وتصل إلى 0.090 في الألف، وهذا يشير إلى أن الدخل في ليبيا يتأثر كثيراً بإيرادات النفط ولا يعتمد على القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، كما أن التحسن الملحوظ في الدخل لعام 2022 مقارنة بعام 2018 قد يعود بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في أسعار النفط.

3 – أدلة التنمية في عام 2022 حققت تحسناً إلى حد ما مقارنة بعام 2018 وهذا يعكس إلى حد ما الانتعاش في أداء الاقتصاد الوطني ولو أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب وخاصة في الدخل والصحة.

4 –هناك تحسن ملحوظ في دليل التنمية لعام 2022 مقارنة بعام 2018، وهذا يرجع إلى تطور وصمود مؤشرات التنمية الاجتماعية والتحسن الملحوظ في دليل الدخل الناتج عن التحسن في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

5 – كان من نتيجة التحسن في دليل التنمية للعام 2022، أن اقترب إلى حد كبير من دليل التنمية البشرية لعام 2008 والبالغ 0.783 ومن ثم تقلص الفارق من 0.066 في الألف للفترة ما بين 2008 – 2018 ليصل إلى0.018 في الألف فقط ما بين عامي 2008 و2022.

6 –ارتفع دليل التنمية للعام 2022 وفقاً لحساب فريق التقرير، والبالغ (0.765) مقارنة مع دليل التنمية البشرية لدولة ليبيا الوارد في التقرير الدولي للعام 2020 والبالغ (0.724)، ومن ثم ارتفع الفارق بين القيمتين مقارنة بعام 2018 ليصل إلى 0.041 عام 2022 بدلاً من 0.011 عام 2018 وهذا يشير إلى نوع من التحسن البسيط عام 2022 مقارنة بالعام 2018.

7 – هذا وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب دولة ليبيا في التقرير الدولي لعام 2020م قد كان في حدود 105 من بين 189 دولة، وطبقاً لهذا الترتيب فإن ترتيب دولة ليبيا حسب فريق التقرير هو 85 من بين 189 دولة.

هذا وتجدر الإشارة أيضاً، وبالرغم من ذلك الترتيب المتأخر والدليل المنخفض نوعا ما، إلا أنها لازالت تصنف من ضمن الدول عالية الأداء[4].

4 – ويكيبيديا الموسعة الحرة – قائمة الدول حسب دليل التنمية البشرية.

المؤشرات الإحصائية

المؤشرات الإحصائية

ر. م	المؤشر	القيمة	السنة
	مؤشرات عامة		
1	المساحة	1676198كم2	
2	طول الساحل	2000كم	
3	الحدود البرية	5550كم	
4	الكثافة السكانية	4.11 ش/ك	2020
	مؤشرات التنمية البشرية		
5	الدليل الوطني للتنمية البشرية	0.765	2022
6	دليل العمر	0.800	2022
7	دليل التحصيل التعليمي	0.916	2022
8	دليل الدخل	0.588	2022
	المؤشرات الاقتصادية		
9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	99113	2019
10	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	104181	2019
11	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) تقديري	116499.6	2022
12	نصيب الفرد من الناتج المحلي	15142.2	2022
13	عرض النقود (مليون دينار)	104055	الربع الأول 2022
14	العملة لدى الجمهور (مليون)	31211	الربع الأول 2022
15	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	288	الربع الأول 2022
16	التضخم	5.2	الربع الأول 2022
17	الإيرادات العامة (مليون)	1.0562	2021
18	المصروفات (مليون)	85776	2021
19	ميزان المدفوعات (مليون)	(-11147)	2020
20	الصادرات (مليون)	14394	2020
21	الواردات (مليون)	11126	2020
22	سعر الصرف مقابل الدولار	5.0746 دينار	2022
23	إنتاج النفط الخام (مليون برميل)	404.3	2018
24	صادرات النفط (مليون برميل)	367.8	2018
	المؤشرات الديموغرافية		
25	مجموع السكان الليبيين	6931061	2020
26	ذكور	3505003	2020

ر. م	المؤشر	القيمة	السنة
27	إناث	3426058	2020
28	السكان غير الليبيين	1085982	2020
29	ذكور	790201	2020
30	إناث	295781	2020
31	السكان غير الليبيين للمجموع %	13.5	2020
32	معدل نمو السكان الليبيين	2.1	2020
33	معدل الوفيات الخام لكل 1000	5.46	2020
34	معدل المواليد الخام 1000	33.5	2020
35	الزيادة الطبيعية	%28.04	2020
36	الهيكل العمري للفئات العريضة	100	2022
37	0 – 14 سنة	31.6	2022
38	15 – 64 ستة	63.8	2022
39	65 + سنة	4.6	2022
40	نسبة السكان الحضر	%86	2020
41	نسبة السكان الريف	%14	2020
42	نسبة النوع للسكان الليبيين	102.3	2020
43	معدل المواليد الخام لكل ألف أنثى	120.01 مولوداً حياً	2020
44	معدل الخصوبة الكلية	3.2	2020
45	العمر الوسيط للسكان الليبيين	24 سنة	2020
	الموارد البشرية والاستخدام		
46	القوى البشرية من السكان	71.7	2015
47	عرض العمل من القوى البشرية	48.2	2015
48	العمر المتوقع عند الميلاد	73 سنة	2022
49	المستخدمون من عرض العمل	80.1	2020
50	العاطلون من عرض العمل	19.9	2020
51	العاملون بالقطاعات الإنتاجية	10.5	2013
52	العاملون بالقطاعات الخدمية	89.4	2013
53	العاملون بالمهن العلمية	75.2	2013
54	العاملون بالمهن الإدارية والبيع والخدمات	20.5	2013
55	العاملون بالحرف الإنتاجية	1.85	2013
56	العاملون بالجهاز الإداري	84.5	2013
57	العاملون بالقطاع الخاص	7.4	2013

ر. م	المؤشر	القيمة	السنة
58	العاملون لحسابهم الخاص	8	2013
59	معدل البطالة	17.4	2019
60	معدلات النشاط	46.9	2020
61	ذكور	57.8	2020
62	إناث	35.7	Feb-20
	الأهمية النسبية للسكـان في سن العـمل (15-64) سنة		
63	ليبيون %	63.7	2020
64	ليبيون وغير ليبيين %	66.4	2020
	مؤشرات بناء رأس المال البشري		
65	عدد طلاب التعليم الأساسي	1700092	2021
66	معدل القيد الإجمالي	%113	2021
67	معدل الالتحاق الصافي	%98	2021
68	معدل التكافؤ	0.96	2021
69	معدل القيد برياض الأطفال	%14	2019
70	نسبة التعليم الخاص بالتعليم الأساسي	18.3	2021
71	عدد المدارس الحكومية بالتعليم الأساسي	3513	2021
72	عدد طلاب التعليم الثانوي	309578	2021
73	نسبة الإناث بالتعليم الثانوي	53.1	2021
74	معدل التكافؤ	1.15	2021
75	نسبة الملتحقون بالتعليم الفني المتوسط من التعليم المتوسط	%17	2019
76	نسبة الملتحقين بالتعليم الفني العالي من التعليم العالي	%28.60	2019
77	عدد المدارس الخاصة	1550	2021
78	طلاب المدارس الحكومية	1389668	2019
79	طلاب المدارس الخاصة	10424	2019
80	المدارس الثانوية الحكومية	963	2021
81	المدارس الثانوية الخاصة	583	2021
82	طلاب التعليم التقني المتوسط	40822	2019
83	نسبة التعليم التقني للتعليم المتوسط	%17	2019
84	عدد المعاهد الفنية المتوسطة	371	2019
85	عدد المعاهد العليا	112	2019
86	عدد طلاب المعاهد العليا	48820	2019
87	عدد الجامعات	25	2022

ر. م	المؤشر	القيمة	السنة
88	عدد طلاب الجامعات	554020	2022
89	ميزانية قطاع التعليم	8776730 مليون دينار	2018
90	نسبة ميزانية التعليم للميزانية العامة	%20.70	2018
91	الإنفاق على المرتبات والمكافآت من الميزانية	%97.70	2018
92	إنفاق التعليم على التدريب والتطوير من الميزانية	%0.01	2018
93	الإنفاق على الكتاب المدرسي	%0.7	2019
94	الإنفاق على صيانة المرافق التعليمة	%30.0	2018
95	متوسط الإنفاق للطالب	3728	2019
96	متوسط الإنفاق على الطالب بالعليم التقني	5858	2019
	مؤشرات الصحة		
97	السكان الذين تتوفر لهم المياه الصالحة للشرب	%97.60	2020
98	السكان الذين تتوفر لهم خدمات الإصحاح	99.04	2020
99	الموارد البشرية الصحية لكل 1000 مواطن	8.68عنصر	2020
100	الأطباء لكل 1000 مواطن	2.3 طبيب	2020
101	أطباء الأسنان لكل 1000 مواطن	0.9 طبيب	2030
102	الصيادلة لكل 1000 مواطن	0.7 صيدلي	2020
103	التمريض لكل 1000 مواطن	6.9 ممرض	2020
104	مرافق الرعاية الصحية الأولية	1343	2020
105	وحدات الرعاية الصحية	725 وحدة	2020
106	عيادات	69 عيادة	2020
107	مراكز صحية	549 مركز	2020
108	المستشفيات الحكومية	179	2020
109	عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية	21949	2020
110	معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	9.9	2020
111	معدل وفيات دون الخامسة	11.5	2020
112	حوامل تحصلت على رعاية صحية	%93.33	2020
113	ولادات تحت رعاية طبية	%99.88	2020
114	مواليد يحضون برعاية صحية	%99	2020
115	معدل الوفيات النفاسية لكل 100 ألف ولادة حية	70	2020
116	التغطية بالتطعيمات لجميع أنواع التطعيمات	%98	2020

